

جامعة الخرطوم
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

"نواصب الفعل المضارع بين البصريين والكوفيين"

رسالة ليسانس درجة الماجستير

إعداد : سعاد سيد أحمد علي

فبراير ١٩٨١

خلاصة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وبعد ،

فموضوع هذه الرسالة هو "نواصب الفعل المضارع بين البصريين
والكوفيين" وقد خصصنا لكل أداة ناصية بابا . أما الباب الاول فقد
جعلناه مقدمة ، تناولنا فيها رأى المدرستين في استحقاق الفعل
المضارع للاعراب دون سائر الافعال ، حيث يرى البصريون أنه أعرب
لمشابهته الاسم ، ويرى الكوفيون أنه أعرب بالاصالة . وقد رجحنا
رأى الكوفيين لاسباب أوردها في موضعها . كما تناولنا كذلك عامل
الرفع في الفعل المضارع ، وقد قال البصريون ان عامل الرفع في المضارع
هو وقوعه موقع الاسماء . وقال الكوفيون هو تجرده من النواصب
والجائز ، وقد رجحنا رأيهم . أما الباب الثاني فقد تناولنا فيه

"أن المصدرية" حيث يرى البصريون أنها "أم النواصب" والنواصب
محمولة عليها لمشاركتها في الاستقبال . وقد قلنا
لأنه مبنى على أساس خاطئ ، وذلك أنهم يحملون النصب في
على النصب في الاسماء ولما كانت ان المشددة تلصب الاسماء
ان الحرب قد حملت عليها ان الخفيفة تلصبت بها الافعال
لا يرى ذلك اعتمادا على ان حمل شيء على شيء يقتضى أن
للاخر ، ولا دليل يثبت على أن "أن" المشددة سبقت أن الخفيفة .
الثالث فقد تناولنا فيه "لن" وقد زعم الخليل أنها مركبة من "لا
ولا دليل عليه . وقد رده سيبويه . وفي الباب الرابع تناولنا "اذن
وناقشنا فيه أشراطها ومساثلها . أما الباب الخامس فقد تناولنا فيه
وخصصنا الابواب السادس ، والسابع ، والثامن ، للام كي ، ولام الجحود ، وح

وقد اخترنا في هذه الحروف الاربعة أن تكون لأصبة بذاتها لا بأضمار
 "أن" • حيث أن المدرستين تعتمدان على قاعدة واحدة وهي "أن
 عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وعوامل الافعال لا تعمل في الاسماء"
 ولما كان النحو استقرارا للغة والحرب قد بطلت بهذه الحروف عاملية
 في الاسماء والافعال ، فقد رأينا أن يكون العمل لها اذا دخلت
 على الاسماء أو الافعال على السواء • الا أننا رجحنا ان يكون العمل لـ"أن"
 اذا ظهرت بعد أحد هذه الحروف حين تدخل على الافعال • لا لان
 "أن" هي أم الباب ولكن لانها مختصة بالافعال ، وهذه الحروف غير
 مختصة إذ أنها تعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال • أما الاسباب
 الثلاثة الاخيرة فقد خصصناها للغاء ، والواو ، وأو ، حيث يرى البصريون
 ان هذه الحروف الثلاثة تنصب بأضمار أن أما الكوفيون فيرون ان الخلاف
 أو الصرف هو الناصب وهو الراجح عندنا لاسباب شتى ذكرناها في موضعها •

وقد أشرنا في ثنايا البحث الى سرقات ابن الاثير من ابن سعيد
 السيرافي • كما نوهنا بفضل الفراء في الدعوة الى تيسير النحو ، وهو
 رائد ابن مضاء القرطبي في ذلك • ونحن إذ نشيد بالمطادين بتيسير النحو ،
 نرجو أن يحترق ما قدمناه في هذا البحث اسهاما منا في هذا المجال والله
 ولي التوفيق ،،،

وقيل أن أختتم هذه الكلمة أتوجه بالشكر الخالص العميق
لإستاذي الفاضل البروفسير صلاح الدين العليك الذي تعهد هذا
البحث بالرعاية الى منتهاه . كما كان لتوجيهاته القيمة ، وآرائه
السديدة ، أكبر الاثر في خروج البحث بهذه الصورة . فأسأل الله
أن يجزيه عن خير الجزاء .

الباب الأول

مقدمة

قال سيبويه " حروف الاعراب للاسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون • وذلك قولك أفعَل أنا وتفعل أنت أو هي ويفعل هو وتفعل نحن " (١) والأفعال ثلاثة أضرب ضربان منها لا يعربان ، وهما الفعل الماضي وفعل الامر ، أما الضرب المعرب فهو ما نحن بصدده الآن ، وقد أسماه سيبويه الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين واختصر النحاة بعده التسمية فاطلقوا عليها الأفعال المضارعة • وصار لفظ " المضارع " علما للأفعال التي تبدأ بأحد حروف " تأيت " • غير أن بعض النحاة المتأخرين لم يكتف بهذه الأحرف لتمييز المضارع ، فتجد ابن هشام يقول : (الفعل المضارع علامته أن يصلح دخول " لم " عليه نحو لم يلد ولم يولد ولا بد أن يكون في أوله حرف من حروف " تأيت " وتسمى أحرف المضارعة ، والمضارع لا يعرف بها لأنها تدخل في أول الماضي أيضا ، نحو " أكرمت زيدا " ، و" تعلمت المسألة " ، و" ترجست الدواء " ، و" يربأت الشيب " • وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول " لم " عليه (٢) غير أن الحروف الأربع في أول المضارع زوائد •

(١) الكتاب ج ١ ص ٣ •

وانظر المقتضب ج ٢ ص ١ •

والاصول ج ٢/ ١٥١ والجمل ٢١/ •

ومخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ١ ورقة ١٢٣ •

(٢) قطر الندى ص ٣٦ •

ويجدر بنا أن نقف قليلا عند معنى " المضارعة " ، وهي في اللغة " المشابهة مشتقة من الضرع ، كان كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد • ويقال تضارع السخلان إذا أخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع " • (١) وقد سميت الأفعال التي في أوائلها الزوائد الأربع " مضارعة " لأنها شابهت أسماء الفاعلين • وقبل أن نخوض في أوجه الشبه بينهما ، لنا وقفعة يسيرة في معنى المضارعة عند ابن الأنباري ، وذلك أنه يقول : في باب المعرب والمبني " أن المعرب هو ما تغير آخره وهو على ضربين اسم متمكن وفعل مضارع ، وهو ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع • والأصل في الفعل أن يكون مبنيًا • وإنما حمل على الاسم في الأعراب لأنه ضارع الاسم ولهذا سمي مضارعا • والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضرع ضرعا لأنه يشابه أخاه " • (٢) والملاحظ هنا أن ابن الأنباري يقول : أن الضرع سمي من المضارعة بينهما يقول صاحب القاموس أن المضارعة مشتقة من الضرع • وهو الصحيح في رأي ، لأن الأسماء تكون أولا ثم تشتق منها الصفات ، حيث يقول سيبويه : " الاسم قبل الصفة ، كما أنه قبل الفعل " • (٣) ويقول أبو سعيد " أن الأسماء مقدمة في الرتبة على الأفعال ، لأنها أصل الأفعال • والأسماء أشد تمكنا من الأفعال لخفتها • وما خف كان أشد احتمالا للزوائد ، والأفعال من الأسماء كقولك قتل مشتق من القتل " • (٤)

(١) تاج العروس ج٢ ص ١٨٢ وأنظر القاموس المحيط ج٣ / ٥٥ •

(٢) أسرار العربية ص ٢٦ •

(٣) الكتاب ج١ ص ٦ •

(٤) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ م ٣ ورقة ١٨٦ ب •

ويقول ابن يعيش: " ان معنى المضارع المشابه • وأصل المضارعة
تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع • يقال تضارع السخلان
إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع، ثم اتسع فقل لكل مشتبهين
متضارعان " (١) فدل ذلك على أن الاسم قبل الصفة ، فالمضارعة
مشتقة من الضرع •

وقد وضع سيبويه أوجه المشابهة بين الفعل المضارع
والأسماء فقال: " إنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول ان عبد الله
ليفعل فيوافق قولك لفاعل • حتى كأنك قلت ان زيدا لفاعل فيما
تريد من المعنى • وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق
فعل اللام " (٢) فوجه الشبه الأول هو بين الفعل المضارع واسم
الفاعل ، وذلك أن الفعل المضارع إذا وقع خبراً لان صلح دخول اللام
عليه ، كما صلح ذلك في اسم الفاعل ، فقولك " ان عبد الله ليفعل "
يوافق قولك ان عبد الله لفاعل • فإذا كان الفعل الواقع خبراً لان
ماضياً ، امتنع دخول اللام عليه • وهذا معنى قول سيبويه: " ولا تلحق
فعل اللام " وهو كثيراً ما يعبر عن الفعل الماضي بـ " فعل " وعن
المضارع بـ " يفعل " • ودخول اللام في هذا الموضع على المضارع واسم
الفاعل ، يستوجب أن هنالك ملازمة بينهما ليست متوفرة في سائر الأفعال •

أما الوجه الثاني فأنك تقول: " سيفعل ذلك " وسوف يفعل
ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الالف واللام الأسماء

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج٧ / ٦ •

(٢) الكتاب ج١ ص ٣ •

للمعرفة ، ويبين لك أنها ليست باسماء انك لو وضعتها مواضع الاسماء لم يجز ذلك ، الا ترى انك لو قلت ان يضرب يأتينا واشباه هذا لسم يكن كلاما ، الا انها ضارعت الفاعل لاجتماعهما فى المعنى ، ولدخول اللام ، قال الله تعالى : " وان ربك ليحكم بينهم " اى لحاكم . ولما لحقها من السين وسوف ، كما لحقت الالف واللام الاسم للمعرفة" (١) فالفعل المضارع يصلح لاحد زمانين هما الحال والاستقبال ، وكذلك الاسم حينما يكون نكرة فانه يصلح لاي واحد من جنسه . فاذا قلت مررت برجل فهو يصلح لاي رجل . أما المضارع فانه يتخصص بالسين وسوف . فاذا قلت محمد سوف يقوم أو سيقوم علم بذلك أنه سيقوم مستقبلا . فالمعنى الذى يستفاد من دخول السين أو سوف على المضارع ، هو صرفه الى المستقبل . أما الاسم فيتخصص بالالف واللام ، حيث يقصرانه على وجه واحد بعينه . وبذلك يكون الوجه الثانى للمشابهة هو بين الاسم والفعل المضارع . وذلك انهما يقعان أولا مبهمين ثم يتعيطان بحروف تبينهما كالسين وسوف فى الفعل المضارع ، والالف واللام فى الاسم . وأما الوجه الثالث فهو اتفاقهما فى المعنى .

ولعل الحاجة بعد سبويه لم يخرجوا كثيرا على هذه الواجهة .
فها هو المبرد يقول : " انما اضربت هذه الافعال لمضارعتها لاسماء . ومعنى المضارعة انها تقع فى مواقعها ، وتؤدى معانيها . فمن ذلك قولك زيد يضرب ، فيجوز ان تريد انه يضرب فيما يستقبل ولم يقع منه ضرب فى حال خبرك . كما تقول زيد ضارب الساعة ، وضارب غدا ، قال الله عز وجل " وان ربك ليحكم بينهم " اى حاكم فدخلتها اللام على معنى

دخولها في الاسم • والاسماء تكون معرفة وتكرة ، وهذه الافعال المعربة تقع لا يعرف وقتها ، ما كان منه في الحال وما يكون منه لما يستقبل • فان ادخلت على الاسماء الالف واللام صارت معرفة • وان ادخلت على هذه الافعال السين أو سوف صارت لما يستقبل • فلما وقعت موقع الاسماء في المعنى ، اعربت كما تعرب الاسماء " (١) ولم يضاف شيئا على قول سيبويه ، أما أبوسعيد فبعد أن أورد الأوجه التي ذكرها سيبويه ، أضاف وجهين آخرين ، هما : المساوقة في العدة ، والزنة وان ألف الوصل لا تدخل على المضارع كما دخلت على الماضي والامر " (٢) فأما المساوقة في العدة والزنة فقد يفهمان من قول سيبويه " فقولك ان عد الله ليفعل ، يوافق قولك ان عد الله لفاعل " فالموافقة التي قصد اليها قد تشمل أيضا هذين الوجهين الذين ذكرهما أبوسعيد وهما المساوقة في العدة والزنة • أما الوجه الآخر فليس من أوجه المشابهة بين الفعل المضارع والاسم • الا أن هناك وجه آخر قد ذكره أبو سعيد حيث يقول : " وهو أن الفعل توصف به التكرات ، كقولك مرتت برجل يقوم • ويكون خبرا كقولك ان زيدا يقوم ، كما يكون ذلك في الاسم اذا قلت مرتت برجل قائم ، وكان زيد مطلقا " (٣) ثم أضاف ابن الأثير تفسيراً آخر لوقوع الفعل المضارع مشتركاً ، فقال : " ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال ، فاشبه الاسماء المشتركة ، كالعين ينطلق على العين الباصرة ، وعلى عين الماء ، وعلى غير ذلك " (٤)

(١) المقتضب ج٤ ص ٨٠ •

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج١ ورقة ١٢٥ •

(٣) المرجع نفسه ص ٢٤ •

(٤) أسرار العربية ص ٢٦ •

وبعد أن عدد الرضى في شرحه للكافية وجوه مشابهة
 الفعل المضارع للاسم ، قال : " وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة
 على المضارع مخصصة له بالحال • كما ان السين مخصصة له بالاستقبال •
 فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص ، فلذلك
 لا يجوزون أن زيدا لسوف يخرج للتناقض ، والبصريون يجوزون ذلك لان
 اللام عندهم باقية على افادة التأكيد فقط كما كانت تفيد له لما
 دخلت على المبتدأ " . (١)

ولعل رأى الكوفيين في دخول لام الابتداء على المضارع ،
 يقودنا بدوره لتعرض رأيهم في اعراب الفعل المضارع دون سائر الافعال •
 قال أبو سعيد : " ذكر أهل الكوفة في استحقاق الفعل الاعراب قولين
 ضعيفين منتقضين لانظام لهما احدهما : ان الافعال اعربت لما دخلت
 عليها المعاني المختلفة ، ووقعت على الاوقات الطويلة " . (٢) ثم
 رد قولهم هذا بقوله : " هذا فاسد لان الحروف قد تدخل عليها
 المعاني المختلفة ، ولا يوجب لها ذلك اعرابا ، كقولنا " الا " فهي تصلح
 للاستفهام ، والعرض ، والتنى • و" لما " تصلح للزمان كقولك (لما جاء
 زيد اكرمه) وتكون في معنى " لم " جازمة • و" من " تصلح للتبعيض ،
 ولا ابتداء الغاية ، وغير ذلك مما يطول ذكره " . (٣) وليس الامر عندنا
 كذلك لان الحرف ليس كالفعل ، فالحرف مهما تعددت معانيه ، فإن

(١) شرح الكافية ج٢ ص ٢١١ •

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ م ٢ ورقة ١١٨٢ وأنظر شرح الكافية

ج٢ ص ٢١١ •

(٣) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ م ٢ ورقة ١١٨٢ ب •

- المعنى المقصود منه لا يظهر الا في جملة مفيدة • ومعنى الجملة هو الذى يحدد المقصود من معنى الحرف • وليس الفعل المضارع كذلك لانك اذا قلت " سرت حتى أدخلها " فقد وجب أن تعرب "أدخلها" حتى يفهم قولك • وكذلك اذا قلت " لا يضرب " وجب أن تعرب " يضرب " حتى يعلم السامع ان كنت تنهى أم تلفسى • وملخص قول الكوفيين هذا أنهم يعربون الفعل المضارع بالاصالة لا بالمشابهة • لان العلة التى اعرب من أجلها الاسم موجودة فيه • وهذا هو المذهب السليم فى استقراء اللغة • فسيبويه ومن لف لفه قد وجدوا الاسم معربا ، كما وجدوا الفعل المضارع كذلك • وهذه حقيقة مسلم بها • أما أن يكون الفعل المضارع قد أعرب لمشابهته الاسم ، فهذه صناعة نحوية من عِلل النحاة المخترعة • وقد استفاد ابن مضاء كثيرا من آراء الكوفيين ، الا انه لم يشر الى كتبهم • وسأتى لذلك فى موضعه ان شاء الله •

أما الوجه الثانى الذى ساقه الكوفيون فهو طول زمان الفعل المضارع • وفى ذلك يقول السيرافى : " وأما طول الزمان ، فان الفعل المعرب أقصر زمانا من المبنى ، لان الفعل المعرب ما كان فى أوله الزوائد الأربع ، وهى تصلح للحال والاستقبال • فأما فعل الحال فلا امتداد له ، لانه لزمان واحد ، والزمان الذى يليه يصيره ماضيا • والفعل الماضى أطول منه ومن المستقبل ، لان الفعل الماضى أبدا ماضى ولا يصير مستقبلا ، والمستقبل يصير ماضيا ، ويبطل عنه الاستقبال • فإذا كان الفعل الاطول زمانا مبنيا ، كيف يكون طول الزمان سببا لاعرابه " • (١) وهذه مغالطة واضحة من ابن سعيد فكيف يكون الفعل

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٢ ورقة ١٨٢ ب •

الماضي أطول زمنا من الفعل المضارع ، والآخر يصلح للحال ، والاستقبال .
 فإذا قلت " ضرب " فهذا معناه ان الضرب قد انتهى ولا وجود له .
 أما اذا قلت " يضرب " فهذا معناه أن الضرب حادث الان ومستمر . فكيف
 يكون الشيء الذي لا وجود له أطول زمنا من شيء له وجود . ولو اكتفى
 الكوفيون بقولهم الاول في اعراب المضارع لكان حسبيهم .

+

وقد أورد ابن الأنباري هذه المسألة في الانصاف . وكان
 ينبغي الا أوردها بنصها ، غير اني قد لاحظت ملاحظة لا اعتقد أنها
 قد فانت على فطنة المشتغلين بالنحو ، ممن توفر لهم الاطلاع على
 كتاب شرح السيرافي ، وكتاب الانصاف لابن الأنباري . وذلك ان الأخير
 ينقل عن الاول نقلا ، ولا يشير الى كتابه ، أو اسمه ، ولو تابع أحدهم
 سرقات ابن الأنباري من السيرافي ، لما بقى في الانصاف غير الخلاف .
 واقترح على من يتابع ذلك السرقات أن يسمى كتابه " الاجحاف في
 الانصاف " حيث أن ابن الأنباري قد غلط السيرافي حقه واجحفه ايما
 اجحاف . يقول ابن الأنباري رادا على الكوفيين : (قولهم إنما امرت
 لأنها دخلها المعاني المختلفة ، والاقوات الطويلة) . (قلنا قولكم يدخلها
 المعاني المختلفة يبطل بالحروف . فأنها تدخلها المعاني المختلفة ،
 ألا ترى أن " الا " تصلح للاستفهام ، والعرض ، والتمني . و " من "
 تجرى لمعان مختلفة ، من ابتداء الغاية ، والتبعيض ، والتبيين ، والزيادة
 للتوكيد ، الى غير ذلك من الحروف . ولا خلاف بين النحويين انهم
 لا يعرب منها شيء . قولكم الاوقات الطويلة يبطل بالفعل الماضي ، فانه
 كان ينبغي ان يكون معربا ، لانه أطول من المستقبل لان المستقبل
 يصير ماضيا ، والماضي لا يصير مستقبلا . فإذا كان الماضي الذي هو
 للأطول مبنيا ، فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معربا " (١) .

(١) الانصاف ج٢ ص ٣١٧ .

ولعلني لست في حاجة لان أشير الى التطابق بين نص ابن الابرار وابن سعيد ، لانه واضح جدا . والشواهد على نقل ابن الابرار عن السيرافي أكثر من ان تحصى وقد اتعرض لبعضها . وهو لا ينقل عن ابن سعيد في الانصاف فقط ، وإنما يفعل ذلك في كتابه أسرار العربية أيضا . وقد نقل عن السيرافي تحليله لدخول الزوائد الأربع في أول المضارع . فقد علل السيرافي لذلك بقوله " وصارت هذه الحروف أولى بالأفعال من غيرها ، لان أولى الحروف بذلك حروف المد واللين المأخوذة منها الحركات . فلما كانت الالف لا تكون الا ساكنة ولم يصح الابتداء بساكن ، جعل عوضها أقرب الحروف منها وهو الهمزة لقربها من الالف ، وكثرة وقوعها زائده أولا . ولما كانت الواو لا تقع زائده أولا ، أبدل منها حرف يبدل منها كثيرا وهو التاء ، مثل والله وتالله . وأما الياء فلا يحتاج اليه لان أخذ الكسرة من الياء واضح لا يحتاج الى تفسير . وكان الرابع النون لانها غنة في الخيشوم تجري كما تجري حروف المد واللين في موضعها " (١)

ويقول ابن الابرار : " فان قيل لم زيدت هذه الحروف دون غيرها ؟ قيل الاصل أن تزداد حروف المد واللين ، وهي الواو والياء والالف . الا أن الالف لما يمكن زيادتها أولا لان الالف لا تكون الا ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، فابدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما لانها هواءان يخرجان من أقصى الحلق . وكذلك الواو ايضا لما لم يمكن زيادتها أولا لانه ليس في كلام العرب واو زيدت أولا ، فابدلوا منها التاء لانها تبدل منها كثيرا . الا ترى انهم قالوا تراث ، وتجاه ، وتخمة ،

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ م ١ ورقة ١٨ فما بعدها .

وأبظر الكتاب ج ١ ص ٣ .

وتهمة ، والاصل وراث ، ووجه ، ووجه ووجهة • فابدلوا التاء
من الواو في هذه المواضع كلها ، وكذلك هاهنا • وأما الياء فزيدت
لأنها لم يعرض بها ما يمنع زيادتها ، كما عرض في الالف والواو ، وأما
اللون فأنما زيدت لأنها تشبه حروف المد واللين " (١) • وواضح جدا
مطابقة هذا النص مع نص السيرافي السابق ، ولم يزد فيه سوى أمثلة أبدال
الواو تاء • وهو في هذا الموضع أيضا لم يشر إلى ابن سعيد كما
نوهت لذلك من قبل •

وليس ابن الأنباري فردا في باب الثقل دون الإشارة إلى المصدر •
فقد فعل ذلك أيضا رصيفه ابن مضاء القرطبي • إلا أن الأخير تصرف
بذكاء شديد ، فقد أطلع على آراء الكوفيين ودرسها دراسة متأنية ، ثم
صاغها من عنده بأسلوب جعل استاذنا علامة مثل الدكتور شوقي ضيف
يقول : " غير أننا نلاحظ أنه لم يعن بالنحو الكوفي ، أو على الأقل
لم تظهر في الكتاب عنايته بهذا النحو " (٢) • وهذا ما يتبادر إلى
الذهن من الوهلة الأولى • ذلك أن ابن مضاء لم يشر إلى آراء الكوفيين
البتة ، ولكنه تأثر بها تأثرا جليا • وقد فطن لذلك الدكتور الأنباري
فقال تحت عنوان " ابن مضاء صورة من الفراء " " على لا أكون مبعدا
حين أزعج أن أبا زكريا الفراء كان الملهم الأول لابن مضاء القرطبي في
دعوته إلى إصلاح النحو ، أو على الأقل كان له في الإلهام نصيب
وفير " (٣) • ثم يقول في موضع آخر " وبدأت أقانن الرأي بالرأي والدليل
بالدليل حتى وقفت على ما وقفت عليه فأيقنت أن ابن مضاء عنى بالنحو
الكوفي اشد عناية " (٤) • والذي يعيننا الآن من أمر ابن مضاء هو رأيه

(١) أسرار العربية ص ٢٣ •

(٢) الرد على النحاة ص ١٣ •

(٣) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٤٢٣ •

(٤) المرجع السابق ص ٤٣٢ •

في استحقاق الفعل المضارع للاعراب ، وهو مأخوذ عن الكوفيين ، إلا
 ان ابن مضاء لم يشر الى ذلك • بل أورد الرأي وكأنه من ابتكاراته
 وقد أسلفنا ان الفعل المضارع يعرب بالاصالة على مذهب الكوفيين •
 وهما هو ابن مضاء يقول : (انهم يذهبون الى انه اعرب لقياسه على
 الاسم ، فالاسم أصل في الاعراب ، والفعل فرع ويقولون : اعرب الاسم
 لانه على صيغة واحدة ، واحواله مختلفة : يكون فاعلاً ، ومفعولاً ،
 ومضافاً اليه ، فاحتج الى اعرابه لبيان هذه الاحوال • والفعل
 اذا اختلفت معانيه اختلفت صيغه ، فاعنى ذلك عن اعرابه ولو لا
 الشبه الذى بينه وبين الاسم ما اعرب) • (١) ورد على قولهم هذا
 ابن مضاء بقوله : " العلة الموجبة لاعراب الاسم هي موجودة فى
 الفعل ، وذلك أنا لو قلنا : (ضرب زيد عمرو ، وزيداً عمراً) لم
 يتميز لنا الفاعل من المفعول ، كذلك اذا قلنا (لا يضرب زيد عمراً)
 لولا الرفع والجزم ، ما عرف النفى من النهى ، وكذلك اذا قلنا :
 (لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن) • لولا النصب والجزم والرفع لما عرف
 النهى عنهما مفترقين ومجتمعين ، من النهى عن الجمع ، ومن النهى
 عن الاول وأن الفاعل من شأنه أن يشرب اللبن • وكما ان للاسماء
 أحوالاً مختلفة فكذلك للأفعال أحوال مختلفة ، تكون منفية وموجبة ،
 ومنها عنها ، ومأموراً بها ، وشروطاً ، ومشروطة ، ومختلجاً بها ، ومستفهما
 عنها ، فحاجتها الى الاعراب كحاجة الاسماء وأيضاً فان الشئ لا يقاس
 على الشئ إلا اذا كان حكمه مجهولاً ، والشئ المقيس عليه معلوم
 الحكم • وكانت العلة الموجبة للحكم فى الاصل موجودة فى الفرع " (٢)

(١) الرد على النحاة ص ١٥٥ •

(٢) المرجع السابق والصفحة •

ويقول ابن مضاء ان خيرا من ذلك كله أن نقول : " ان الفعل المضارع يحرب اذا لم يتصل بـنون النسوة ولا بـنون التوكيد " . (١) وهذا معناه أن العنجه السليم في استقراء اللغة ، هو أن تصف أحوال الاشياء في نفسها . لأنـلجأ الى تحليل هذه الاحوال ، ولا الى فرض قياس بينها وبين غيرها . وقد فطن الدكتور شوقي ضيف الى ان ابن مضاء قد استمد رأيه هذا من الكوفيين ، فقال " يستشكل هنا ابن مضاء على النحاة ، ان يبين ان العلة التي وضعوها لاعراب الاسماء موجودة في الافعال ، وقد كان بعض الكوفيين يرى أن المضارع أصل في الاعراب كالاسماء ؛ . (٢) وهذا ما أشرنا اليه من قبل .

اما ابن الاثير في رأيه في هذه المسألة هو رأى البصريين ، حيث يقول : " فان قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الاعراب ، وليس بأصل فيه ، لان الاصل في الاعراب ان يكون للاسماء ، دون الافعال والحروف . وذلك لان الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية ، والاضافة ، فلو لم تحرب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض . يدلك على ذلك أنك لو قلت ما أحسن زيدا لكنت متعجبا ، ولو قلت ما أحسن زيد لكنت نافيا ، ولو قلت ما أحسن زيد ، لكنت مستفهما (عن أى شيء فيه حسن) . فلو لم تحرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي ، والنهي بالاستفهام ، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض . وازالة الالتباس واجب وأما الافعال والحروف فانها تدل على ما وضعت له بصيغتها فغير الاعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يورث لبسا فيها " . (٣)

(١) الرد على النحاة ص ١٥٤ .

(٢) المرجع نفسه ص ١٥٦ وانظر ص ٣٩ .

(٣) أسرار العربية ص ٢٤ .

وقد اسلفنا رأينا في هذه المسألة • وبقيت مسألة أخرى
اختلف فيها نحاة البصرة والكوفة ، ولا بد من وقفة يسيرة عندها
قبل أن نتطرق للنواصب * وهي عامل الرفع في الفعل المضارع •
ورأى البصريين فيه لا يختلف عن رأى سيبويه حيث يقول : "اعلم
أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ،
أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبنى على مبتدأ ، أو في
موضع اسم مجرور ، أو منصوب ، فإنها مرتفعة • وكنونتها في هذه
المواضع الزمتها الرفع " (١).

✓ فالفعل المضارع على مذهب البصريين يحرب لمضارعه الاسم ،
ويرفع لوقوعه موقع الاسم • سواء وقع في موقع اسم مبتدأ كقولنا يقول
زيد ذاك • أو في موقع اسم مبنى على مبتدأ مثل زيد يقول ذاك •
أما ما كان في موقع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبنى على مبتدأ ، فمثل
مرت رجل يقول ذاك ، وهذا يوم آتيك ، وهذا زيد يقول ذاك ،
وحسبته يطلق ، وهلا يقول زيد ذاك • وهي الامثلة التي ساقها
سيبويه • وقد توهم أبو العباس ثعلب على سيبويه انه يرفع
الفعل المضارع لمضارعه الاسم " (٢) قال أبو سعيد " وتبعه على
هذا التوهم أصحابه ، ولم يفهموا مذهب البصريين " • أما الفراء فيرى

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٠٩ وأنظر المقتضب ج ٢/ ٥ والاصول ج ٢/ ١٥٠

والجمل ص ٢١ ومخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ١ ورقة ١٢٦ •
وشرح ابن يعيش ج ٢/ ٦ •

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ م ٣ ورقة ١٨٨ ب •

يرتفع لتجرده من الناصب والجازم • نجد الكسائي يقول : " الفعل المستقبل يرتفع بالزوائد الاربح الالف والتون والتاء والياء " • وقد رد قوله هذا أبو سعيد فقال " هذا يفسد من وجهين احدهما : أن هذه الزوائد موجودة في حال النصب والجزم ، والعامـل اذا وقع على المعول فيه عمل عمله ، والوجه الاخر ان هذه الزوائد من نفس الفعل ، وتعام معناه ، ولا تنفصل منه في لفظ ولا في معنى يتفرد به ، فكيف تعمل فيه ولا تفرد منه ولا تفارقه " • (١)

وملخص ما أوردناه أن الفعل المضارع معرب لاختلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين إلا أنه عند البصريين معرب لمشابهته الاسم • ولدى الكوفيين معرب بالاصالة • وقد رجحتا رأى الكوفيين إذ رأينا ان الاسباب التي أوجبت اعراب الاسم متوفرة للفعل المضارع • فلزم أن يعرب لانه يستحق الاعراب •

كما اتفق الفريقان على أن المضارع يأخذ من الاعراب الرفع والنصب والجزم ، ولا جر فيه ، كما انه لاجزم في الاسماء • إلا أنهم اختلفوا في عامل الرفع في الفعل المضارع • فذهب البصريون الى أن عامل الرفع فيه هو وقوعه موقع الاسم ، بينما نجد القراء وأصحابه يقولون أن عامل الرفع فيه هو تجرده من الناصب والجازم • وهو ما سار في رفع المضارع وقد رجحتاه •

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج٣ ورقة ١٨٨ ب •

أما الكسائي فذهب الى أن حروف المضارعة هي التي عملت
الرفع في المضارع • وقد ردّ قوله هذا بأن جزء الشيء لا يعمل فيه •

وذهب ثعلب الى أنه يرتفع بمضارعه الاسم • وقد ردّ بأنه
لو كان الامر كذلك لكان يلزم أن يكون المضارع مرفوعاً دائماً ، ولا قائل
به •

وقال الاعلم ارتفع بالاهمال • وهو قريب من مذهب الفراء •
ولا نقول في هذا الخلاف أكثر مما قال أبو حيان وهو أنه لا فائدة فيه
ولا يشرأ عنه حكم تطبيق (١)

(١) انظر الهمع ج ١ ص ١٦٥ •

البمباب الثائسسى

أن المصدرية

قال سيبويه في باب " أن " و " أن " : " أما أن " فهي اسم وما علت فيه صلة لها كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة " . (١) ثم قال في باب " أن وان " : " فأن مفتوحة تكون على وجوه ، فأحدهما أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها " . (٢) ثم مثل لقولهم هذا في باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر قائلاً : تقول أن تأتيني خير لك كأيك قلت الاتيان خير لك ، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : " وأن تصوموا خير لكم يعني الصوم خير لكم " وقال الشاعر " عبد الرحمن بن حسان " :

أني رأيت من المكارم حسبكم أن تلبسوا حر الثياب وتشبهوا
كأنه قال رأيت حسبكم لبس الثياب " . (٣)

أن هي أم الحروف الناصبة ، وهي إذا وقعت على الأفعال المضارعة خلصتها للاستقبال ونصبته . وسائر النواصب محمولة عليها لاشتراكها معها في تخصيص المضارع للاستقبال وهذا مذهب البصريين .

قال أبو سعيد " جملة ما تنصب به الأفعال المضارعة أربعة أحرف وهي : أن الخفيفة ولن وكى واذن أما " أن " الخفيفة فهي أم الحروف في هذا الباب والغالبة عليه والقوية فيه " . (٤) ثم يقول " أما طلة

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٦١ .

(٢) المرجع نفسه ص ٤٧٥ .

(٣) المرجع نفسه والصفحة . الآية البقرة / ١٨٤ .

(٤) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ١ ص ١٢٨ .

نصبها فمن قبل أن " " " أن " وما بعدها من الفعل بمنزلة المصدر ،
 كما أن أن " المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد •
 فلما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل " . (١)
 ولكنها علة مخترعة لا يقوم عليها دليل لأن العرب قد ألفوا أنفسهم
 يتحدثون هكذا : ينصبون الفعل بعد " أن " الخفيفة ، وينصبون الاسم
 بعد أن " المشددة • ولاستطيع أن نقول أنهم حملوا أحداها على
 الأخرى • وإنما هذه صناعة نحوية ، وقد سماها بعض الباحثين
 " القياس الصناعي " فقال : " إنما تشير إلى ذلك القياس المصنوع
 الذي كثيرا ما يتحدثون عنه من مثل قولهم أعرب المضارع قياسا
 على الاسم ... الخ أو قولهم : نصبت لا الفاقية للجلس الاسم ،
 ورفعت الخبر ، قياسا على أن " لمشابهتها إياها في التوكيد ، التي
 غير ذلك من أمور ليست إلا صناعة نحوية ، ولا تمت للقياس اللغوي
 الحقيقي بصلة ما ، لأنها من عل النحاة المخترعة التي ادعو ظلما
 وتجنبا أن العرب راعوها في التفرقة بين الأساليب ، وعمدوا إليها
 عمدا ، كأنما كان كل العرب الأقدمين علماء في النحو ، يدركون علله
 وحيله كما أدركها أصحاب النحو من المتأخرين " . (٢) وسنرى هذا القياس
 كثيرا في ثنايا البحث • وأبو سعيد السيرافي هو أكثر النحاة ولعبا
 بهذا العلل واختراعها ، وكان يحتاج أن يقيم الدليل أولا على
 منطقية اللغة ونحن نرى أنها ليست كذلك بل هي كما قال أحد
 الباحثين ظاهرة اجتماعية لم يضعها الأفراد ، ولكن خلقتها طبيعة

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ١ ص ١٢٨ •

(٢) منهج البحث في الأدب واللغة - لانسون وماييه ص ٦٢ •

واللغة والمجتمع للدكتور وافي ص ٩١ •

الاجتماع ولم ينظمها العقل الفردى بل أشرف عليها عقل الجماعة
التي لا تدرك الادلة المنطقية " . (١) وقد برهن على هذا القول
الدكتور ابراهيم أنيس بقوله : " وربما كانت العلاقة بين العدد
والمعدود في اللغة العربية من أوضح الدلالات على خروج الظواهر
اللغوية على المنطق العقلي ، فحين اذ تعد الاقل من العشرة
نميز العدد بالجمع ، فنقول ثلاثة رجال . في حين اننا مع الاعداد
التي فوق العشرة نكتفى بالمفرد فنقول مائة رجل ، وألف امرأة " . (٢)
وكذلك يمكن القول بأن الاعداد من ثلاثة الى عشرة تخالف المعدود ،
فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، ولو كانت اللغة منطقية
لاقتضى المقام غير ذلك فلما كان الامر كذلك وجب أن نضع فى
اعتبارنا أن ما يجب أن يؤخذ من كتاب سيبويه وسائر النحاة ،
هو مجرد الاستقراء للغة التي كان العرب يتحدثونها . أما أن تكون
الافعال المضارعة قد اعريت لمشابهتها لاسماء الفاعلين ، أو أن تكون
لا النافية للجنس قد نصبت الاسم ، ورفعت الخبر ، حملا على أن المشددة
أو أن تكون " أن " فى الافعال قد حملت على " أن " فى الاسماء ،
لوغير ذلك من الحل فهو من قبيل الصناعة النحوية ولو سلمنا بـ
لاقتضى ذلك أن نسلم بان هذه اللغة لم يتكلم بها العرب كلغة
شاملة . وإنما جاء ذلك على مراحل ، والدليل على قولنا هذا أنهم
يقولون ان كذا قد حمل على كذا ، أو ان " أن الخفيفة قد حملت

(١) الاجتهاد فى النحو ص ٩ للاستاذ أمين الخولى .

(٢) من أسرار اللغة ص ٨٧ للدكتور ابراهيم أنيس .

على " أن " المشددة ، وحمل شيء على شيء يقتضى أن الاول سابق
 للآخر وانى لهم أن يثبتوا أن " أن " المشددة سبقت " أن " الخفيفة
 فى اللغة ، أو يثبتوا أن اعراب الاسماء سبق اعراب الفعل المضارع ،
 وماذا كان حكم الفعل المضارع قبل أن يحمل على اسماء الفاعلين فيعرب
 هل كان مبنيًا ؟ وهل يعقل أن " أن " الخفيفة حينما ظهرت فى
 اللغة لأول مرة اجتمع نفر من الناس وقالوا أنها تشبه أن المشددة
 ويجب أن تحمل عليها ، ومثلما تعمل أن المشددة فى الاسماء النصب
 وجب أن تعمل هذه فى الأفعال النصب كذلك ؟ وماذا كان حكم
 الأفعال المضارعة بعد أن الخفيفة قبل أن تحمل على أن المشددة ؟
 فهذه اللغة قد اختارها الله سبحانه وتعالى لغة للقرآن الكريم .
 وقد أحكم صنعها مثلما أحكم صنع كل شيء ، وجعل العرب يتحدثون
 بها بكل هذه الطلاقة ويحرصون على قواعدهما كل الحرص بل أن كل
 اهتمامهم كان منصرفا الى اللغة والاهتمام بها . وبالرغم من أنها
 لم تكن لغة مكتوبة فى معظم الاحيان الا أن العربى كان يدرك بسرعة
 مذهلة موضع الخطأ أو اللحن فى كلام صاحبه فيقومه ولا يسكت عليه ،
 وكان ذروة تمامها وكمالها كتاب الله عز وجل . ثم كثرت بعد ذلك
 الفتوحات ، واختلطت الفرس والروم مع العرب وفشا اللحن ، وآلت اللغة
 الى ما آلت اليه . وليس القول بان هذه اللغة الهام ، قول جديد
 أو رأى مستحدث ، بل سبقنى اليه الكثيرون . قال ابن جنى : " الا
 ان أبا على رحمه الله ، قال لى يوما : هى من عند الله ، واحتج
 بقوله سبحانه : " وعلم آدم الاسماء كلها " وهاك رأى ابن جنى فى
 اللغة حيث يقول : " وأعلم فيما بعد ، اننى على تقادم الوقت ، دائم

التنقيح والبحث عن هذا الموضع ، فاجد الدواعى والخوالج قوية التجاذب لى ، مختلفة جهات التناول على فكرى . وذلك اننى اذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقة ، والارهاف والرقعة ، مايمك على جانب الفكر . فمن ذلك مايبه عليه أصحابنا رحمهم الله ، ومنه ماخذوته على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه وانقياده ، وبعد مراميه وآماده صحة ماوقفوا لتقديمه منه . وايضاف الى ذلك وارد الاخبار الماثورة بانها من عند الله جل وعز ، فقوى فى نفسى اعتقاد كونها توفيقا من الله سبحانه ، وانها وحى " (١) . وابن سيده يعتقد الرأى نفسه . (٢)

وسيبويه ومن لف لفه من النحاة لم يخترعوا لغة جديدة ، وانما الذى اخترعوه هو العلل ، ثم وضعوا الكثير من القوانيين والاحكام التى أفضت بهم الى كثير من التبعات والافتراضات التى لا طائل من ورائها . فهم مثلا قد وضعوا قاعدة عامة : وذلك ان عوامل الافعال لاتعمل فى الاسماء ، وعوامل الاسماء لاتعمل فى الافعال ، بالرغم من انهم قد وجدوا فى اللغة ان "حتى" مثلا يجى بعدها الاسم مجرورا ، ويجى بعدها الفعل أحيانا منصوبا ، وأحيانا مرفوعا ، فافترضوا ان ان مضرة بعد حتى حتى يتفق ذلك

(١) الخصائص ج١ ص ٤٧ .

(٢) أنظر المخصص ج١ / ٤ .

مع القاعدة التي وضعوها • وكذلك اللام وغيرها من الحروف التي افترضوا أنها غير عاملة ، وأن العامل بعدها مضر • ولو قالوا مثلاً أن حتى تعمل في الاسماء والافعال فإن ذلك لا يضرهم بشيء لأن العرب قد نطقت بـ "حتى عاملة في الافعال والاسماء على السواء وكذلك اللام •

أما " أن " فقد قال عنها أبو سعيد أنها أم الباب ، فقال أبو حيان " بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكى " (١) وستعرض لذلك الاختلاف في مواضعه • وأن هذه توصل بالامر وبالماضي وبالدهي فالامر كحكاية سيوييه وكتبت اليه بأن قم " وأما الماضي فمعه قوله تعالى " ولولا أن من الله علينا " وقال المبرد : " فإن وقعت على الماضي ، نحو سرتي أن قمت ، وسألت أن خرجت كان جيداً • قال الله تعالى : " وامرأة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي " أي لأن كان هذا فيما مضى " (٢) وقال سيوييه : " وأما قوله كتبت اليه أن أفعل وأمرته أن قم فيكون على وجهين علمي أن تكون أن التي تنصب الافعال ووصلتها بحرف الامر والدهي ... والدليل على أنها تكون أن التي تنصب أنك تدخل الباء فتقول اومرت اليه بأن أفعل • والوجه الآخر أن تكون بمنزلة أي " • (٣) أي أن سيوييه جعل أن التي تدخل على الامر والدهي على وجهين :

(١) همع الهوامع ج ٢ ص ٢ •

(٢) المقتضب ج ٢ / ٢٠ الآية الاحزاب / ٥٠ •

(٣) الكتاب ج ١ ص ٤٧٩ •

أما أن تكون أن الناصبة للمضارع أو أن تكون بمعنى أي ولكن—
استبعد الأخيرة ووجه الأولى ، بدليل أنها لو كانت بمعنى أي لم
تدخلها الباء كما تدخل في الاسماء ، " وقد زعم أبو بكره ظاهر أنها
غيرها ، فتكون أن على مذهبه مشتركة أو متجاوزا بها واستدل لذلك
بأمرين أحدهما : أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي
كالسين وسوف ، وكذا الأمر • والثاني : أنا لو فرضنا دخولها—
على الماضي لوجب أن يصير بصيغة المضارع كـ "لم" لما دخلت
على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه " • (١) أي أن
ابن ظاهر يرى أن "أن" الموصولة بالماضي والأمر هي غير "أن"
الموصولة بالمضارع • وقد رد ابن هشام الحجة الأولى قائلا : "والجواب
عن ذلك أنه منتقض بثبوت التوكيد ، فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل
على الأمر باطراد واتفاق ، وبإدوات الشرط فإنها أيضا تخلصه —
دخولها على الماضي باتفاق " • (٢)

ثم أورد حجة ثانية نسبها إلى ابن ظاهر ثم ردها والحجة هي
قول ابن ظاهر " أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب ، كما
حكم على موضع الماضي بالجزم بعد أن الشرطية ولا قائل بذلك " • (٣)
ثم يرد ابن هشام قائلا : " أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد
أن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه ، فأثرت الجزم

(١) معجم الموامع ج ٢ ص ٢ •

(٢) المغنى ج ١ ص ٢٩ •

(٣) المرجع نفسه ص ٢٨ •

في محله ، كما انها اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع
آثرت النصب في لفظه " . (١)

وشرط نصب المضارع بعد "أن" أن لا تقع بعد فعل يقين كعلم
وتحقق وثيقن ونحوهما ، قائما حينئذ المخففة من الثقيلة . وقـ
قال سيبويه في ذلك " وذلك قولك قد علمت أن لا يقول ذاك ، وقد
تيقنت أن لا تفعل ذاك ، كأنه قال أنه لا يقول وأنت لا تفعل . ونظير
ذلك قوله عز وجل " علم أن سيكون منكم مرضى " وقوله " أفلا
يرون أن لا يرجع اليهم قولا " وقال أيضا " لئلا يعلم أهل الكتاب
أن لا يقدرين على شيء " وليست " أن " التي تنصب الأفعال تقع
في هذا الموضع ، لأن ذا موضع يقين وإيجاب " . (٢) " وقد جوز
الفراء أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العلم وما في معناه مستدلا
بقراءة " أفلا يرون أن لا يرجع اليهم " بالنصب وهي بمعنى أفلا يعلمون
ويقول جرير :

نرضى عن الله أن الناس قد علموا أن لا يدانيانا من خلقه أحد
وأجيب بأن العلم إنما يمتنع وقوع أن الناصبة بعده إذا بقى على موضوعه
الأصلي ، أما إذا أول بالظن واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك .
والدليل على استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعالى : " فان علمتموهن
مؤمنات " فان المراد بالعلم فيه الظن القوي ، اذ القطع بايمانهن غير

(١) المغنى ج١ ص ٢٩ .

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٨١ وأنظر العتضب ج٢/٣٠ وأنظر الاصول ج٢/٢١٨

وأنظر الجمل ٢٠٦/٢ وأنظر معجم المواع ج٢/٢ وشرح الحاشية ج٢/٢١٦

والآيات على الترتيب المزمع ٢٠/٢ ، طه ٨٩/٨ ، الحديد ٢٩/٢ .

متوصل اليه " . (١)

" فأما ظلمت وحسبت وخلت ورأيت فإن "أن" تكون فيها على وجهين على أنها تكون أن التي تلصب الفعل ، وتكون الثقيلة • فإذا رفعت قلت قد حسبت أن لا يقول ذاك وأرى أن سيفعل ذاك ولا تدخل هذه السين في الفعل هاهنا حتى تكون أنه وقال عز وجل : " وحسبوا أن لا تكون فتية " كأنك قلت قد حسبت أنه لا يقول ذاك وإنما حسبت هاهنا لأنك قد أثبت هذا في ظلك كما أثبتته في علمك ، وإنما أدخلته في ظلك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم • ولولا ذلك لـم يحسن أنك هاهنا ولا أنه فجري الظن هاهنا مجرى اليقين ، لأنه فيه وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت وخفت فتقول ظلمت أن لا تفعل ذاك ونظير ذلك : " تظن أن يفعل بها فاتره " و" أن ظنا أن يقيما حدود الله " فلا إذا دخلت هاهنا لم تغير الكلام عن حاله • وإنما منع خشيت أن تكون بمنزلة خلت وظلمت وعلمت إذا أردت الرفع أنك لا تريد أن تخبر أنك تخشى شيئا قد ثبت عندك ، ولكنه كقولك أرجو وأطمع وعسى ، فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئا من هذه الحروف ، ولذلك ضعف أرجو أنك تفعل • وأطمع أنك فاعل • ولو قال رجل أخشى أن لا تفعل ، يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن جاز وليس وجه الكلام " . (٢)

(١) معجم المواعج ج ٢ / ٢ •

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٨١ وأبظر المقتضب ج ٢ / ٣١ والآيات على الترتيب

المائدة / ٧١ ، القيامة / ٢٥ ، البقرة / ٢٣٠ •

✓ قدما أن "أن" المصدرية لا تقع بعد فعل العلم ، أما بعد فعل الظن ، فيجوز أن تكون "أن" مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن تكون مصدرية • فإذا جاز أن يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم تقع بعده المخففة • لأنه قد استقر في ظلك كما استقر في علمك ، فجرى الظن مجرى اليقين • وقد يشتد كذلك الخوف والرجاء ويقوى حتى يلحق بالمتيقن ، فتقع بعدهما أيضا "أن" المخففة • وهذا معنى قول سيبويه : "أله يخشى أمرا استقر عنده الله كائن" • أما قوله : "ولا تدخل هذه السين في الفعل ما هنا حتى تكون الله" فذلك أنه يجوز بعد فعل الظن وما يؤدى معنى العلم أن تجس "أن" المصدرية أو المخففة أو الثقيلة فإن دخلت المخففة على الاسمية كقول الأعشى :

في قتيبة كسيوف الهند قد علموا أن مالك كل من يحفى ويبتعل
أو الفعلية الشرطية كقوله تعالى : "أن لو استقاموا" لم يحتاجوا إلى فرق ، لأن المصدرية تلزم الفعلية الممولة معها بالمصدر • أما إذا دخلت على الفعلية الصرفة وكان ذلك الفعل غير متصرف مثل قوله تعالى : "أن ليس للإنسان" أو قوله : "وان عسى أن يكون قد اقترب أجلهم" لم يحتاجوا أيضا إلى فرق لأن المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة • أما إذا كان الفعل متصرفا وجب أن يفصل المخففة من الفعل أما بالسين نحو "علم أن سيكون" أو سوف أو قد نحو "ليعلم أن قد أبلغوا" (١) قال سيبويه : "وأعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول قد علمت أن تفعل ذاك وقد علمت أن فعل ذاك حتى تقول سيفعل أو قد فعل أو تلقى فتدخل لا وذلك لأنهم جعلوا ذلك حرفا مما حذفوا من الله" (٢) وقد قدما شرحه •

(١) أنظر الكتاب ج ١ / ٤٨٢ وشرح الكافية ج ٢ / ٢١٦ •

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٨٢ •

✓ قال سيبويه في باب أن التي تكون والفعل بمنزلة المصدر :-
 " وأعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أن كما حذفت
 من أن جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت فعلت ذاك حذر الشر أي لحذر
 الشر ، ويكون مجرورا على التفسير الآخر ، ومثل ذلك قولك : إنما انقطع
 اليك أن تكرمه أي لأن تكرمه • ومثل ذلك قولك : لا تفعل كذا وكذا
 أن يصيبك أمر تكرمه • كأنه قال : لئن يصيبك أو من أجل أن يصيبك
 وقال عز وجل " أن تضل أحداهما " وقال تعالى : " أن كان ذا
 مال وبطن " كأنه قال : أن كان ذا مال وبطن • قال الأعشى :

أن رأت رجلا عسى أضربه ريب الملون ودهر تأبل خبل

فإن هاهنا حالها في حذف حرف الجر كحال أن ، وتفسيرها كتفسيرها
 وهي مع صلتها بمنزلة المصدر • (١) يعني سيبويه بقوله هذا أن " أن "
 لما كانت مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي
 فتقع مبتدأ نحو قوله تعالى " وأن تصوموا خير لكم " ، وخبراً لمبتدأ نحو
 الأمر أن تفعل كذا ، كما تقع معمولاً بحرف جر ويكثر حذفه كالامثلة
 المتقدمة في نص سيبويه نحو قولك إنما انقطع اليك أن تكرمه أي
 لأن تكرمه ، حملوها على أن المشددة حيث يقول سيبويه في بابها :
 " تقول جئتك أنك تريد المعروف • إنما تريد لأنك تريد المعروف •
 ولكبك حذفت اللام هاهنا " • (٢) وكل ذلك محمول على حذف حرف الجر
 من المصدر فإذا قلت فعلت ذاك حذر الشر ، فإنما تعني لحذر الشر •

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٧٦ •

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٦٤ وأنظر المقتضب ج ٢ ص ٣٥ وأنظر مغنى اللبيب

ج ٢ ص ٦٤٠ •

وقال الشاعر :-

وأغفر عروء الكريم ادخاره وأعرض عن ذنب اللقيم تكريما

أى لادخاره • أما الشاهد فى بيت الاعشى فهو قوله : أن رأت رجلا • وتقديره الآن رأت رجلا وهو محمول على حذف اللام ومعناه متصل بالبيت قبله حيث يقول :

صوت هريرة على ما تكلمنا

أى أصوت لان رأتنى اعشى •

ويتابع سيبويه المواضع التى تقع فيها أن مع محمولها فيقول : " ومن ذلك أيضا قوله " ائتنى بعد أن يقع الامر ، وأتأتى بعد أن وقع الامر كأنه قال بعد وقوع الامر " • (١) ثم يقول فى موضع آخر " وتقول اذا أضفت الى أن الاسماء أنه أهل أن يفعل ، ومخافة أن يفعل • وان شئت قلت أنه أهل أن يفعل ومخافة أن يفعل كأنك قلت أنه أهل أن يفعل ، ومخافة أن يفعل ، وهذه الاضافة كاضافتهم بعض الاشياء الى أن قال الشاعر :

تظل الارض كاسفة عليه كآبة أنها فقدت عقلا (٢)

لما كان سيبويه قد نص على ان " أن " مع محمولها تكون بمنزلة المصدر ، فقد راح يستوفى المواضع التى تحل فيها ان مع محمولها فى مواضع الاسماء ، فبعد أن وضع أنها تأتي مبتدأ وخبرا ومعمولا لحرف جر أراد أن يوضح

(١) الكتاب ج١ ص ٤٧٦ وأنظر معنى اللبيب ج١ ص ٢٨ والهمع ج٢ ص ٣ •

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٧٧ •

في النصوص السابقة انها تقع أيضا معمولا لاسم مضاف ومنه قوله :
 " أئتنى بعد أن يقع الامر " أى ائتنى بعد وقوع الامر .
 فالمصدر واقع في محل جر بالاضافة أما قوله أنه " أهل أن يفعل " فهذا على نية الاضافة أيضا لأنه لم يتون ، فكأنه قال انه أهل فعل كذا . أما قوله وان شئت قلت " أنه أهل أن يفعل " فليس هذا على نية الاضافة لأنه لم يسقط التنوين ، وإنما هو محمول على حذف حرف الجر . كأنه قال انه أهل لان يفعل . أما الشاهد في البيت فهو اضافة الكآبة الى أن على تأويل كآبة فقدها والمعنى كآبة لفقدها اياه . وليس في البيت شاهد على أن المصدرية وإنما هذه أن الثقيلة والبصريون يحملون أن الخفيفة عليها .

وقال ابن الطراوة " لا يجوز أن يضاف الى أن ومعمولها ، لان محلها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت . والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما أضيف اليه ، فاذا كان ما أضيف اليه غير ثابت في نفسه فإن ثبوت غيره محال " . (١) إلا أن سيبويه قد نص على أن " أن " مع معمولها تأتي معمولا لاسم مضاف وكذلك نص عليه السراج . (٢)

ثم يقول سيبويه ومن ذلك قوله : " أما ان اصير الى الشام فما أكرمه ، وأما أن اقيم فلي فيه أجر ، كأنه قال أما السيرة فما أكرمها ، وأما الإقامة فلي فيها أجر " . (٣) يتابع سيبويه مواقع

(١) جمع الهوامع ج٢ ص ٣ .

(٢) أنظر الاصول ج٢ ص ٢١٦ .

(٣) الكتاب ج١ ص ٤٧٧ .

الاسماء التي تقع فيها أن مع معمولها فيبين في هذا النص أنها
تقع بعد أما ولا تقع الافعال بعد "أما" بل يفصل بين "أما"
وبين الفاء بواحد من أمور ستة ليس الفعل من بينها - وأولها :
الابتداء كقوله تعالى " وأما السفينة فكانت لمساكين " وكقول سيبويه
أما الإقامة " وأما السيرة " وثانيها : الخبر ، نحو " أما في الدار
فزيد " ، وثالثها : جملة الشرط نحو " فاما ان كان من القريين فروح "
الآيات ، ورابعها : اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب ، نحو " فأما
اليتيم فلا تقهر " وخامسها : اسم معمول المحذوف يفسره ما بعده
الفاء نحو قولك " أما زيدا فأضربه " وسادسها : ظرف معمول لا ما
لما فيها من معنى الفعل الذي ثابت عنه ، أو للفعل المحذوف نحو " أما
اليوم فإني ذاهب " (١) فلما كان لا يفصل بين أما والفاء التي تتبع في
جوابها إلا بالاسم ، لذلك قال سيبويه : " ومن ذلك قوله " أما أن
أسير إلى الشام فما أكرهه " لان ان والفعل بمنزلة مصدر ، فكانه
قال " أما السيرة إلى الشام فما أكرهها " ف وقعت مع معمولها في موضع
الاسماء .

ومن وقوعها مواقع الاسماء قوله تعالى " فما كان جواب قومه إلا
أن قالوا " قال سيبويه : " أن محمولة على كان كأنه قال فما كان
جواب قومه إلا قول كذا وكذا وان شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوبة " . (٢)

(١) أنظر معنى اللبيب ج١ ص ٥٨ .

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٧٦ . الأمانة المكتوبة / ٤٤ ٤٦

وهذا معناه أن المصدر المؤول من أن والفعل يقع محمولا لكان اسما وخبرا ففي قوله تعالى : " فما كان جواب قومه إلا أن قالوا " أن نصبت الجواب كان خبرا لكان ، والمصدر اسمها • وإن رفعت الجواب كان اسما لها والمصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب خبرها •

ثم يتابع سيبويه القول في مواقع أن فيقول : " وتقول مامتك ان تأتيلا أراد من أتيايلا • فهذا على حذف حرف الجر وفيه مايجب محمولا على مايرفع وينصب من الافعال تقول قد خفت أن تفعل وسمعت عربيا يقول : " ألعم ان تشده " أي بالغ في أن يكون ذلك هذا المعنى وان محمولة على العم " وقد أسلف سيبويه القول بان ان ومعمولتها تقع محمولا لحرف الجر ومثل اللام وهو في هذا النص يعثل لحرف جر آخر وهو " من " فالطرح عادة يكون من الشئ فلذلك قال " مامتك ان تأتيلا " أي من أتيايلا فهو محمول على حذف حرف الجر " من " أما قوله العم ان تشده فمعناه العم في شدة فالمصدر محمول على حذف حرف الجر " في " كما يقع المصدر المؤول من أن والفعل محمولا لافعال الظن والخوف ومنه : قد خفت أن تفعل ، وظللت أن تقوم خيرا من أن تقع •

قال سيبويه : " وقال جل ذكره " بغضا اشتروا به أنفسهم ، ثم قال أن يكفروا على التفسير ، كأنه قيل له ما هو ؟ فقال هو أن يكفروا " • (٢)

(١) الكتاب ج١ ص ٤٧٦ • وأنظر الاصول ج٢ / ٢١٦ •

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٧٦ •

قال أبو سعيد : " فان يكفروا في موضع رفع على ظاهر كلامه ، وموضعه كموضعه في قولنا بئس رجلا زيد و " ما " في معنى " شيئا " واشتروا به تحت لـ " ما " وإلى هذا المعنى ذهب الزجاج في معنى الآية " . (١) أما الفراء فقال : " ان يكفروا يجوز ان يكون في موضع خفض ورفع ، فأما الخفض : فان ترددها على الهاء في " به " . (٢) وقد علق السيرافي على قول الفراء قائلا : " يذهب الى ان " ما " بمعنى الذي وهي موصولة بقوله " اشتروا به أنفسهم " وان يكفروا بدل من الهاء فيصير أيضا في صلة " ما " وتسمى " بئسا " في هذا الوجه مكثفة لان تقديرها : بئس الذي اشتروا به أنفسهم . والكلام تام ، وليس بمنزلة قولك : بئس الرجل عبد الله " . (٣) فعلى تفسير سيبويه تكون " ما " فاعل بئس وهو اسم معرفة ، وان يكفروا في محل رفع مبتدأ ، وهو المخصوص بالذم كأنه قال بئس الشيء كفرهم . أما الجر على مذهب الفراء فمجهول على أن " ما " اسم موصول ، فيكون على هذا " ان يكفروا " في محل جر بدلا من الهاء في " به " . وأما وجه الرفع الذي عناه الفراء فهو ما ذهب اليه سيبويه .

يواصل سيبويه القول في " أن " فيقول : " وتقول أنه خليف لان يفعل ، وأنه خليف ان يفعل على الحذف " . (٤) أي أن " ان "

(١) هامش الكتاب ج١ / ٤٧٦ .

(٢) المرجع نفسه والصفحة .

(٣) المرجع نفسه والصفحة .

(٤) المرجع نفسه ص ٤٧٧ وأما الاصول ج٢ ص ٢١٦ ومغنى اللبيب

ج١ / ٢٨ وفتح الهوامح ج٢ / ٣ .

مع فعلها تنح محمولا لحرف جر محذوف فتقول أنه خليف لان يفعل ، وهذا محمول على حذف حرف الجر • أما قولك : انه خليف أن يفعل ، فمحمول على " خليف " • ولا يجوز حذف اللام من المصدر الصريح بعد " خليف " فلا تقول هو خليف الفعل بمعنى للفعل ولذلك قال سيبويه : " ولا يستعملون المصدر هاهنا " • فليس الشأن هنا مثل قوله : " انه أهل ان يفعل ، وأهل ان يفعل " • فحين اسقط التثوين حمل المصدر المومول على الجر بالاضافة ، ولا يجوز ذلك في خليف فالاضافة غير جائزة فاما أن يحمل المصدر بعدها على حذف حرف الجر واما أن ينصب أى يحمل على " خليف " نفسها ، فيكون في محل نصب خبرا لها •

ثم يقول سيبويه : " وتقول عسيت أن تفعل ، فان هاهنا بمنزلتها في قولك قاربت أن تفعل ، أى قاربت ذاك • وبمنزلة دنوت أن تفعل ، وأخلولقت السماء ان تضر أى لان تضر • وعسيت بمنزلة أخلولقت السماء ، ولا يستعملون المصدر هاهنا " • (١) فالمصدر المومول من ان والفعل يقع محمولا لبعض أفعال المقاربة • ذكر منها سيبويه هنا عسى وأخلولق وعسى هنا فعل ماضى مثل قارب ودنا وأخلولق • والدليل على ذلك قبولها علامة الأفعال الماضية ، كناء المخاطب وناء الفاعل • وكل أفعال المقاربة ترفع المبتدأ ويكون اسمها ، ويقع خبره في محل نصب خبرا لها •

أما قوله : " وعسيت بمنزلة أخلولقت السماء ولا يستعملون المصدر هاهنا " فهذا معناه أنهم لا يستعملون المصدر الصريح بعد عسى وأخلولق فيقولون

(١) الكتاب ج١ ص ٤٧٧ وأنظر الاصول ج٢ ص ٢١٦ •

" عسى ربكم أن يرحمكم " (١) وقد تشبه عسى بكاد فتحذف أن من خبرها • قال سيبويه : " وأعلم أن من الحرب من يقول عسى يفعل ، يشبهها بكاد يفعل ومثله قول هذبة :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ومثله :

عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب ومثله :

فأما كيّس فجاء ولكـ من عسى يفتر بسى حمق لثيم " (٢)

والشاهد فى البيت الأول هو قوله "عسى ... يكون" على اسقاط ان ضرورة ورفع الفعل والمستعمل فى الكلام عسى أن يكون ، وكذلك القول فى "عسى يغنى " ، و "عسى يفتر " وقد تشبه بكاد وكرب ، فيجى خبرها مقتربا بأن • قال سيبويه : " وقد جاء فى الشعر كاد أن يفعل شبهه به عسى قال رؤبة :

قد كاد من طول البلى أن يمصا " (٣)

والشاهد فى قول رؤبة هو دخول أن على خبر كاد ضرورة والمستعمل فى الكلام اسقاطها ، وقد دخلت عليها تشبيها بعسى لاشتراكهما فى معنى المقاربة •

وباستقراء سريح للنصوص السابقة ، نستطيع أن نقول أن سيبويه لما كان قد قرر أن "أن" مع معمولها تكون فى تقدير الاسم ، راجع يرمى

(١) أنظر شرح الأشعرى ج ١ ص ٤٦٢ •

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٧٨ •

(٣) المرجع نفسه والصفحة وأنظر الايضاف ج ٢ / ٢٣٠ •

على ذلك متقصيا المواقع التي تقع فيها في مواقع الاسماء . فبين أنها تقع مبتدأ ، وخبر مبتدأ ، ومعمولا لحرف ناسخ ، ومعمولا لحرف جر ويكثر حذفه ، ومعمولا لكان وأخواتها ، اسما وخبرا ، ومعمولا لظن وأخواتها معمولا أولا وثانيا ، ومعمولا لبعض أفعال المقاربة مثل عسى وأخلوق ، كما تقع معمولا لاسم مضاف نحو أنه أهل أن يفعل ، ومخافة أن يفعل ، وقد عارض ابن الطراوة الاضافة الى أن ومعمولها وأسلفنا حجة .

وبعض العرب يهمل " أن " حملا على " ما " المصدرية بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى . وقد حكى ذلك أبو سعيد قائلًا : " وبعض العرب ربما رفعوا ما بعد أن تشبيها بما وقد روى عن مجاهد أنه قرأ " أن يتم الرضاعة " وقال الشاعر :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما	وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لى خف محملها	وتصمعا نعمة عئدى بها ويدا
أن تقرأن على أسماء ويحكمما	منى السلام والا تشعرا احدا

والمعنى فيه أسألكما أن تحملا (١) والشاهد فى البيت قوله " ان تقرأن " حيث لم يعمل أن ، ولو اعلمها لحذف اللون من " تقرأن " . قال ابن جنى فى الخصائص سألت ابا على رحمه الله عنه -- أى عن قوله أن تقرأن -- فقال هى مخففة من الثقيلة ، كأنه قال " انكما تقرأن " الا أنه خفف من غير تعويض . وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال شبه أن بـ " ما " فلم يعملها كما لا يعمل ما " (٢) وزاد قوله :

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ١ ورقة ٢٩ ب ، ٣٠ أ وأنظر الخزائنة ج ٢ / ٥٥٩ وشرح الكافية ج ٢ / ٢١٧ .

(٢) أنظر الخصائص ج ١ ص ٤٤ وخزائنة الادب ج ٣ ص ٥٥٩ .

" وهذا مذهب البغداديين " وقد استبعد ابن جني تشبيهه أن
 بما حيث قال : " وفي هذا بعد وذلك أن " أن لا تقع اذا وصلت
 حالا أبدا ، انما هي للمضى أو للاستقبال • نحو سرتى ان قام ،
 ويسرتى أن يقوم ، ولا تقول يسرتى ان يقوم وهو فى حال القيام •
 و " ما " اذا وصلت بالفعل وكانت مصدرا فهي للحال أبدا ، نحو
 قولك : ما تقوم حسن ، أى قيامك الذى أنت عليه حسن ، فيجوز
 تشبيه واحدة منهما بالآخرى • وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتهما " (١)
 وكذلك قال فى شرح تصريف العازى : " سألت أبا على عن اثبات النون
 فى " تقرأن " بعد أن / مخففة من الثقيلة وأولها الفصل بلا فصل للضرورة •
 فهذا أيضا من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا ، الا أن الاستعمال
 اذا ورد بشئ أخذ به وترك القياس ، لان السماع يبطل القياس " (٢) •
 وقد ذهب ابن عصفور هذا المذهب فى كتاب الضرائر فقال : " ومنه
 مباشرة الفعل المضارع لان المخففة من الثقيلة وحذف الفصل ، نحو قول
 الشاعر أنشدته الفراء عن القاسم بن معنى قاضى الكوفة :

انى زعيم بأبـويـ	قة ان سلمت من الزاح
ان تهبطين بـمـلاد قو	م يرتعون من الطلاح
وقول الآخر :	
ان تقرأن على السماء وبحكما	منى السلام والا تشعرا أحدا
وقول الآخر :	
اذا كان أمر الناس عند عبوزهم	فلا بد أن يلقون كل يباب

(١) الخزانة ج٢ ص ٥٦٠ •

(٢) شرح التصريف ج١ / ٢٧٨ •

وقال ابن الدميني :

ولى كبد مقروحة من يبيعني بها كبداء ليست بذات قروح
ابن الناس ويح الناس ان يشتروها ومن يشتري ذا علة بصحيح

وقول الآخر :

وانى لاختار القرى طوى الحشا محاذرة من أن يقال لقيم " (١)

قال أبو بكر بن الأثير " رواه الكسائي والفراء عن بعض العرب برفع
"يقال" ، ولا يحسن شيء من ذلك في سعة الكلام حتى يفصل بين أن
والفعل بالسین ، أو سوف ، أو قد ، في الإيجاب • وبلا في النفس ،
فان جاء شيء منه في الكلام حفظ ولم يقس عليه ، نحو قراءة مجاهد
" لمن أراد أن يتم الرضاعة " برفع " يتم " • ومن النحويين من زعم
أن أن في جميع ذلك هي الناصبة للفعل ، إلا أنها أهملت حملا على
" ما " المصدرية فلم تعمل ، لمشايتها لها في أنها تقدر مع ما بعدها
بالمصدر • وما ذكرت قبل من أنها مخففة أولى ، وهو مذهب الفارس وابن
جنى ، لأنها هي التي استقر في كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها " • (٢)
وذهب الزمخشري إلى أن الرفع بعد أن لغة فقال : " وبعض العرب
يرفع الفعل بعد أن تشبيها بما " (٣) ثم أورد قول الشاعر " ان تقرأن "
كما أورد الآية على قراءة مجاهد • وعلق شارح أبيات الفصل على قول
الشاعر " ان تقرأن " قائلا : " والشاهد فيه أنه أجرى أن المصدرية
مجرى " ما " ، فابقى الفعل بعدها مرفوعا بالنون ولو نصب بها لحذف النون

(١) خزنة الادب ج٣ ص ٥٦٠ •

(٢) الفصل ص ٣١٥ •

(٣) الانصاف ج٢ / ٣٢٩ •

وهذه لغة بعض العرب • وزعم الكوفيون أن "أن" هذه هي المخففة
 إلا أنها اتصلت بالفعل شذوذا • أقول والصواب أن "أن" هي
 المصدرية وإنما عاملة لا ملغاة وإنما منع من ظهور أثر عليها الضرورة
 الشعرية ، ولو كان من مذهب بعض العرب ومنهم هذا الشاعر إهمال
 أن حملا على المصدرية ، لم يعملها في موضعين ويهملها في موضع
 واحد • إلا ترى أنه قال "ان تحملا" ثم قال "وان لا تشعرا" •
 وأما قول الكوفيين ان "ان" هنا هي المخففة الى آخر ما ذكروه فمع
 أنه قول بلا دليل فهو خروج من ورطة الى ما هو أشد منها وادعى (١) •
 والقول بأنها المخففة هو قول البصريين •

ولعل الأقوال قد تضاربت في تخرج تلك الأبيات وما هو ابن
 هشام يقول في المغنى "وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة مجاهد
 "لمن أراد أن يتم الرضاعة" وقول الشاعر :
 أن تقرآن على أسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا أحدا
 وزعم الكوفيون أن أن هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل ،
 والصواب قول البصريين : أنها أن الناصبة إهملت حملا على "ما" أختها
 المصدرية "• (٢) وليس القول بأن أن هي المخففة من الثقيلة قول الكوفيين ،
 وإنما هو رأى البصريين • وقد أسلفنا قول ابن جنى وقول استاذة أبى
 على الفارسي وابن الأثير في ذلك • وصحة حمل البيت عندهم أنها
 المخففة من الثقيلة أى "انكما تقرآن" وان وما بعدها في موضع البدل

(١) هامش الفصل ص ٣١٥ •

(٢) مغنى اللبيب ج ١ ص ٣٠ •

من قوله حاجة ، لان حاجته قراءة السلام عليها • وقد استبعدوا تشبيه ان بما لان "ما" مصدر معناه الحال • وان وما بعدها أما ماضى ، وأما مستقبل ، على حسب الفعل الواقع بعدها • فذلك لا يصح احدهما بمعنى الآخر • وما هو ابن جنى يقول : " كما قال الآخر :

أن تهيطين بلاد قسـو م يرتعون من الطـلاح

فهذا على تشبيه أن بما التى فى معنى المصدر ، قى قول الكوفيين • فأما على قولنا نحن فانه أراد أن الثقيلة ، وخففها ضرورة • وتقديره : " أنك تهيطين " • (١) وواضح أن هذا القول يناقض رأى السدى نسبة ابن هشام للبصريين • وقد ذهب الاشعولى مذهب ابن هشام فقال : " وبعض العرب يهمل أن حملا على ما المصدرية كقراءة مجاهد " لمن أراد أن يتم الرضاعة " وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما منى السلام وان لاتشعرا أحدا

وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيين فهى عندهم مخففة من الثقيلة " • (٢) وقد أسلفنا ان القول بأنها المخففة من الثقيلة هو رأى البصريين • ولنا أن نستدل على أنها ليست المخففة ، بعدم وقوعها بعد علم أو ظن غالب ، ورأى الكوفيين فى أنها اهتمت حملا على ما هو الراجح عندها •

أجاز الفراء تقديم معمول أن المصدرية عليها مستشهدا بقول الشاعر :

ربته حتى اذا تمعددا كان جزائى بالعصا ان اجلدا

(١) الخصائص ج١ ص ٤٤ •

(٢) حاشية الحبان ج٢/ ٢٨٧ •

والشاهد فيه قوله " بالعما أن أجدا " ، فقوله " بالعما " متعلق بقوله " أجدا " واجلد محمول " أن " • والبصريون يمنعون ذلك ، لأن محمول الصلة من تمامها فكما لا يجوز تقديم الصلة على أن ، كذلك لا يجوز تقديم محمولها • وأجابوا عن البيت الذي احتج به الفراء بأنه نادر ، أو هو متعلق بأجلد مقدرا يريد بأن أجلد • وقال ابن مالك في التسهيل : ولا حجة فيما استشهد به الفراء للدوره ، أو لا مكان تقدير عامل مضمر ، والعامل المضمر الذي علاه ابن مالك هو أن يكون على تقدير " كان جوائى ان أجلد بالعما أن أجلد " فيكون الجار والمجرور متعلق بأجلد المحذوف لا المذكور • (١)

ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو طعامك أريد أن آكل ، وطعامك عس أن آكل " (٢) أى أنهم تابعوا الفراء •

" ولا يجوز فصل أن التاصية من الفعل لا يظرف ولا بمجرور ولا بقسم ولا غير ذلك ، وهذا مذهب سيوييه • وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو ، أريد أن عندى تقعد ، وأريد أن فى الدار تقعد ، قياسا على أن " المشددة حيث يجوز ذلك فيها ، بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل • وجوز الكوفيون الفصل بالشرط نحو أردت أن أن تزلى أزورك بالنصب " • (٣)

(١) أنظر الخزانة ج٢ ص ٥٦٢ وحاشية الصبان ج٣ ص ٢٨٤ والهمع

ج٢ / ٢ والمغنى ج١ / ٣١ • وشرح الكافية ج٢ / ٢١٨ •

(٢) الهمع ج٢ / ٣ •

(٣) أنظر الكتاب ج١ / ٤٧٧ والهمع ج٢ / ٣ وحاشية الصبان ج٣ / ٢٨٤ •

وقد جوز بعض الكوفيين الجزم بأن " قال الرواسي من الكوفيين :
فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ،
ودونهم قوم يجزمون بها ، وأشد على الجزم :

أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا على كما هيأ

وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة والحياتي وزاد أنهما
لغة بنى صباح " . (١) وبعد أن حكى الأشموني الجزم بأن علق على
الشاهد في البيت قائلا : " وفي هذا نظر لأن مطف المنصوب - وهو
فتتركها - عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم " . (٢) وقد أورد بيتا
آخر كشاهد على الجزم بأن ولم يعلق عليه وهو قول الشاعر :

إذا ما غدونا قال ولدان أمنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نخطب
والشاهد فيه قوله " أن يأتنا " . وقد ذهب الكوفيون إلى أن " أن " الخفيفة
تحمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل • وذهب البصريون
إلى أنها لا تعمل مع الحذف دون بدل •

وقد احتج الكوفيون بقراءة عبد الله بن مسعود " واذ أخذنا
ميثاق بنى إسرائيل (لا تعبدوا إلا الله) فنصب " لا تعبدوا " بأن مقدرة ، لأن
التقدير فيه : أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف " أن " وأعطها مع الحذف •
وكذلك احتجوا بقول طرفة :

إلا أي هذا الزاجرى أحضر الوشى وإن أشهد الذات هل انت مخلدى

(١) الهمع ج ٢ / ٣ •

(٢) حاشية الصبان ج ٢ / ٢٨٥ •

فـنـصب " احـضر " لان التقدير فيه : أن احضر ، فحذف أن واعملها
مع الحذف •

وقد رد البصريون رأى الكوفيين هذا بقولهم : أما قراءة من قرأ
" لاتعبدوا الا الله " فهي قراءة شاذة ، وليس لهم فيها حجة لان "تعبدوا"
مجزوم بلا ، لان المراد بها النهى • وأما قول طرفة فالرواية عندنا
على الرفع ، وهى الرواية الصحيحة ولئن صحت الرواية بالنصب فهو محمول
على أنه توهم أنه أتى بأن ، فنصب على طريق الخلط ، كما قال الاحوص
اليربوعي :

مشائيم ليسوا بمصلحين عشيرة ولا ناعب الا بين غرابها
فجر قوله " ناعب " توهم أنه قال ليس بمصلحين فعطف عليه بالجر
وبعد أن فسد البصريون رأى الكوفيين احتجوا لمذهبهم قائلين : "الدليل
على أنها لايجوز اعمالها مع الحذف انها حرف نصب من عوامل الافعال ،
وعوامل الافعال ضعيفة فيلغى أن لاتعمل مع الحذف من غير بدل •

والذى يدل على ذلك أن "أن" المشددة التى تنصب الاسماء
لاتعمل مع الحذف ، واذا كانت "أن" المشددة لاتعمل مع الحذف فان
الخفيفة أولى أن لاتعمل ، فهى انما علت النصب لانها اشبهت ان المشددة ،
واذا كان الاصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن
لا ينصب مع الحذف • (١)

(١) بتلخيص عن الانصاف ج٢/٢٢٧ مسألة ٧٧ •

وقد اعتمد البصريون في حجتهم هذه على أن "أن" الخفيفة
انما عملت النصب حملا على أن الثقيلة ، وقد أسلفنا رأينا بأن هذه
صناعة نحوية لا يقوم عليها دليل ، ولا يعلم أحد على وجه التحقيق
الثقيلة سبقت بالنصب أم الخفيفة ؟ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ •

الباب الثالث

"من"

"زعم الخليل أنها لا أن" ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم • كما قالوا ويلمه ، يريدون وي لأمه ، وكما قالوا يومئذ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد ، قائما هي هل ولا " (١)

فبينما نجد أن لن حرف بسيط عند جمهور النحاة • إلا أن الخليل يرى أنها مركبة من " لا وأن " حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، كما حذفت في قولهم ويلمه ، والاصل ويل أممه • ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين ، ألف لا ولون أن ، فصارت لن • وربما حمل على ذلك قريبا في اللفظ من " لا أن " ووجود معنى لا وأن فيها ، وهو النفي والتخليص للاستقبال • أو لحمل قسدا زعم أن لن مركبة من لا وأن ليبرهن على قوله بأنه " لا ينصب فعل البتة إلا بأن مظهرة أو مضمرة " (٢) والاكثرون على خلافه في قوله هذا •

فها هو سيبويه يرى أنه ليس في لن زيادة ، وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة • وإنما في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم ، في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا " (٣)

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٠٧ •

(٢) المقتضب ج ٢ ص ٦ وأنظر مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج ١ ورقة ٣٢ ب •

(٣) الكتاب ج ١ ص ٤٠٧ •

وقد احتج سيبويه على الخليل بقوله " ولو كانت على مايقول الخليل ، لما قلت أما زيدا فلن أضرب • لان هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال أما زيدا فلا الضرب له " (١) وذلك لان مافى صلة أن لا يعمل فيما قبله •

أما المبرد فيرى رأى سيبويه ، ويورد حجة • ويومدها بقوله : " وذلك أنك تقول " زيدا لن أضرب " كما تقول " زيدا سأضرب " فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ، لان "زيدا" كان ينتصب بما فى صلة "ان" ولكن "لن" حرف بمنزلة "أن" . (٢)

وقال أبو سعيد السيرافى " والمختار قول غير الخليل ، والحجة فيه سوى ما ذكره سيبويه ، انا اذا قلنا " لن أضرب زيدا " لكان كلاما كاملا تاما ، لا يحتاج الى اضرار شيء • واذا قلنا " لا ان أضرب زيدا " لم يتم الكلام ، لان أن وما بعده من الفعل والمفعول بمنزلة اسم واحد • والاسم الواحد اذا وقع بعد لا ، احتاج معه الى خبر • فليس لفظ لن وفقا للفظ لا أن • ولا معناهما وفقا لمعناهما • فما الذى أوجب انهما هى ؟ وجملة الامر أنه ليس

(١) الكتاب ج١ ص ٤٠٧ •

(٢) المقتضب ج٢ ص ٨ •

لما أن تدعى في لن غير ظاهرها ، الا ببرهان • وقد رأينا
في الحروف الطائفة كي واذن وليس بماخوذ من لفظ أن " (١) •

فالسيرافي يرى رأي سيوييه في "لن" وذلك انها حرف بسيط ،
لا تركيب فيه ، ولكنه يختار غير حجة سيوييه • ورغم تأييد السيرافي
لرأي سيوييه ، واختياره حجة غير حجة في رد قول الخليل ، الا
انه يحتج لقول الخليل ، على افتراض أن أحدا أراد أن يرد على
سيوييه حجة على الخليل • وهذا ان دل على شيء ، فانما
يدل على ولوع البصريين بالتفلسف في النحو • نتيجة لتأثرهم بالفلسفة
والمعطق • بخلاف الكوفيين ، فانهم لا يلجئون الى ذلك الا قليلا ،
مسيرة/في الاعتماد على النقل •

يقول السيرافي بعد أن ذكر حجة سيوييه " وللمحتج عن الخليل
أن يقول : ان الحرفين اذا ركبوا قد يتغير معناهما منفردين ، من ذلك
أنك تقول " لو جئني لاكرمك " فانما امتنعت من اكرامه ، لا امتناع مجيئه ،
ولو يمتنع بها الشيء لا امتناع غيره • فاذا أدخلت على لو "ما" أو "لا"
لاستحال معناها الاول ، وصارت بما بمدها للتخفيف ، نحو قول الله
عز وجل " لو ما تأتينا بالملائكة " وقوله : " لولا اخرتني الى أجل قريب " •
والمعنى "هلا " • و "لولا " قد يكون لها معنى آخر ، وهو أن يمتنع

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ١١٨٩ وأنظر أسرار العربية

ص ٣٢٨ وقطر الندى ص ٦٥ •

الشيء بها لوقوع غيره ، كقولك "لولا عبد الله اتيتك " وإنما امتنع
 الاتيان من أجل المحذوف بعد عبد الله ، والمعنى لولا عبد الله
 قائم ، أو عندك ، أو نحو ذلك • فبذلك المعنى المضمر ، ومن
 أجله ، امتنع اتياه • فقد رأينا حروفا يتغير معناها بتركيب غيرها
 معها ، فيقول المحتج للخليل ان معنى ان " لا ان " الا اذا
 ركبتا أن مع لا لم يكن الفعل صلة لها ، كما يكون صلة لأن ، وصارت
 بمنزلة لم ، في أن الفعل الذي بعدها ليس صلة لها " (١)

وحب السيرافي للتلفس في النحو ، دماه للاحتجاج للشيء
 ولقيضه • فهو قد أيد القول القائل بأن لن بسيطة ، ثم احتج
 لذلك • وعارض الرأي القائل بأنها مركبة ، وهو رأى الخليل • ثم
 تصدى لحجة سيبويه التي رد بها قول الخليل • والسيرافي
 يفترض فرضا أن أحدا قال كذا ثم يرد عليه • ولعل بعض حججه
 هذه تتخذ دليلا ضده في تفيد رأيه • فمثلا حجته على الخليل
 في أن لن بسيطة هي قوله الذي اسلفناه ، ولعيد ذكره الى الاذهان
 ليتضح الرد • يقول : " انا اذا قلنا "لن أضرب زيدا " لكان الكلام تاما •
 واذا قلنا " لا ان اضرب زيدا " لم يتم • لان ان وما بعدها من الفعل ،
 والمفعول ، بمنزلة اسم واحد • والاسم اذا وقع بعد لا احتاج معه
 الى خبر " (٢) ويمكن الرد على هذا بأن الحروف اذا ركبت تغير

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج١ ورقة ١٢٠ ، الآيات : الحجر/٧

المناقون / ١٠ •

(٢) المرجع نفسه ج٣ ورقة ١٨٦ ١

حكمها بعد التركيب ، عما كان عليه قبل التركيب • وان لن اذا افردت لها حكم غير متعلق بحكم "أن" كحرف واحد • وهو الرد عنه الذى رد به حجة سيبويه على الخليل • وكذلك يمكن الرد على السيرافى بقوله فى موضع آخر "فان قال قائل : فاذا كان أصلها "لا أن" ، فهلا جاز استعمالها على أصلها ، كما جاز أن يقال "أى شيء" "وويل أمه" على أصولهما ؟ قيل له المخفف والمحذوف على ضربين • أحدهما يجوز استعماله على أصله ، والآخر متروك استعماله ، غير جائز اجراؤه على أصله ، لترك العرب لذلك ، ولغيره من العلل ، فمن الذى يجوز رد ما حذف منه مثل (أى شيء) ، (وويل أمه) • وما لا يجوز استعماله على أصله ، قولنا كيتوبة ، وقيدودة ، وميلولة وما كان من المصادر نحو ذلك ، والاصل عندنا فيعلولة ، وخفف كما يخفف فى سيد فيقال سيد ، وفى لين فيقال لين • الا انه لا يجوز فى كيتوبة وبابها الا التخفيف ، وترك الاجراء على الاصل • وكذلك لن على ما ذكرنا من حجة هذا المحتج ، مخففة من "لا أن" وقبيح استعمال لا أن" • (١) وهذا القول يصدق أيضا كرد على حجة السيرافى التى ذكرها •

أما أبو بكر بن السراج فقد ذكر "لن" فى مواضع المضارع التى لا يجوز اضمارها • ثم قال "تقول لن يقوم زيد ولن يجلس فقولك لن يفعل ، يعنى : سيفعل" • (٢) ولا يعتقد أن كلمة "يعنى" كانت

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ١ ورقة ١٣١ أ •

(٢) الاصول فى النحو ج ٢ ص ١٥٢ •

وقد زعم الفراء " أن لن ولم ولا أصلها واحد ، وإن الميم
والنون مبدلتان من الالف في لا " . (١) وقد رد السيرافي قول
الفراء هذا بقوله " وهذا ادعاء شيء لا يعلم فيه دليلاً فيقال
للمحاج عنه ما الدليل على ما قلت فلا يجد سبيلاً إلى ذلك " . (٢)

قال السيوطي بعد أن أورد رأى الفراء السابق " وحمله على
ذلك اتفاقهما — يعنى لن ولا — في النفي ونفى المستقبل ، وجعل
" لا " أصلاً ، لأنها أقعد في النفي من " لن " لأن " لن " لا تنفي
إلا المضارع " . (٣)

فصل في أحكام لن

تنصب لن المستقبل ، أى أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال ،
وتفيد نفيه . ومذهب سيوطيه والأكثرين فيها أنها تنفي المستقبل ،
من غير أن يكون النفي بها أكد من النفي بلا . وقال الزمخشري :
" تقول لا أبرج اليوم مكاني . فإذا أكدت وشددت ، قلت لن أبرج
اليوم . قال تعالى " لا أبرج حتى أبلغ مجمع البحرين " . وقيل
" فلن أبرج الأرض حتى يأذن لي أبي " . (٤) أى أن الزمخشري يرى

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ١ ص ٣١ .

(٢) المرجع نفسه والصفحة وأنظر الهمع ج ٢ ص ٣ .

(٣) الهمع ج ٢ ص ٣ .

(٤) الفصل ج ٢ ص ١٣٩ وأنظر قطر القدي ص ٦٤ والآيات : الكهف / ٦٥

ويوسف / ٨٠ .

أن لن تؤكد ماتعطييه لا من نفى المستقبل • وقد أيد قوله هذا في النموذج حيث ذهب إلى أن "لن" تفيد تأييد النفي • قال : " فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله أبداً ومنه قوله تعالى : " لن يخلقوا ذباباً " قال ابن مالك : " حمل على ذلك اعتقاده في لن تراتى أن الله لا يرى وهو باطل " (١) ورده غيره بأنها لو كانت للتأييد لم يقيّد متفياً باليوم في " فلن أكلم اليوم النسيان " ولم يصح التوقيف في قوله تعالى " لن يرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى " ولكن ذكر الأبد في قوله تعالى : " ولن يتمنوه أبداً " تكراراً ، والأصل عدمه • وبأن استفادة التأييد في آية (لن يخلقوا ذباباً) من خارج " • (٢) أي أن الزمخشري لا يرى أن لن تفيد تأكيد النفي فقط ، بل إنها تفيد تأييده أيضاً • " وقد وافقه على إفادة التأييد ابن عطية ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم ابن الخباز " • (٣)

" وقد أغرب عبد الواحد الزمكاني فقال في كتابه التبيان في المعاني والتبيان أن لن لنفى ما قرب ، ولا يمتد معنى النفي فيها • قال وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني ، " ولا " آخرها ألف والألف يكون امتداد الصوت بها بخلاف اللين ، ونقل ذلك عنه ابن عصفور وأبو حيان ورداه " • (٤)

(١) الهمع ج ٢ ص ٤ •

(٢) المرجع السابق والصفحة والآيات : مريم ٢٦ ، طه ٩١ ، البقرة ٩٥ ،

الحج ٧٣ ، وأنظر معنى اللبيب ج ١ / ٢٨٤ •

(٣) الهمع ج ٢ / ٤ •

(٤) الهمع ج ٢ / ٤ •

"والجمهور على أن الفعل بعد لن لا يخرج عن قوله خبرا ،
 كحالـه بعد سائر حروف النفي غير "لا" • وذهب^(١) إلى أنه
 قد يخرج بعد لن إلى الدعاء ، كحالـه بعد لا قال الشاعر
 في "لا" :

ولا زال منهلا بجرعائك القطر^(٢)

قال ابن السراج "وقال : قوم يجوز الدعاء بلن ، مثل قوله تعالى : " فلن
 أكون ظهيرا للمجرمين " وقال الشاعر :

لن تزالوا كذلك ثم لا زالـ

والدعاء بلن غير معروف ، إنما الأصل ما ذكرنا أن يجيء على لفظ
 الأمر والذهي^(٣) • ووضح من قول ابن السراج أنه لم يقل بأن لن تأتي
 دعائية وإنما عزي هذا القول إلى قوم يجوزون الدعاء بلن ، وعلق على
 ذلك بأن الدعاء بلن غير معروف • وبالرغم من هذا فهم ابن هشام
 الانصاري غير ذلك فقال : " ولا تقح " لن " للدعاء خلافا لابن السراج ،
 ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى : " قال ربّ بها نعمت
 على فلن أكون ظهيرا للمجرمين " مدعيا أن معناه : فاجعلني لا أكون ،
 لا مكان جعلها على النفي المحض • ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه
 أن لا يظهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه " • ^(٤) وعلق

(١) الهمج ج٢ ص ٤ •

(٢) الأصول ج٢ ص ١٧٨ ، الآية القصص ١٧ •

(٣) قطر الندى ص ٦٥ •

السيوطي على البيت السابق الذي خرج فيه الفعل بعد لن للدعاء
يقوله : " وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندى ،
لان عطف الدعاء فى البيت قريبة ظاهرة فى أن المعطوف عليه
دعاء لا خبر " . (١)

قال سيبويه " ولن " لا تتصل بالقسم كما لم يتصل به سيفعل
الا نادرا كقول أبى طالب :
والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد فى التراب دغينا (٢)
أما تقدم معمول / لن فجائز ، وذلك بخلاف معمول معمول أن ، اذ لا
مصدرية فيها . وقد احتج لذلك البصريون بقولهم " ان لن أضرب نفى
لأضرب فكما جاز زيدا سأضرب ، جاز زيدا لن أضرب " . (٣)

" ومنع ذلك الاخفش الصغير واحتج لذلك بأن النفى له مصدر
الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفى " (٤) . غير
أن سيبويه قد استدل بجواز تقديم معمول معمول لن على بساطتها ،
ورد به قول الخليل حيث زعم أنها مركبة من لا وان .

-
- (١) الهمع ج٢ ص ٤ والشاهد للاعشى وأنظر فى ذلك ارتشاف الضرب ٢٤٦
والمغنى ٢٨٤/١ والتصريح ٢٣٠/٢ والسيوطي / ٦٨٤ وشرح شواهد
ابن عقيل للجرجاوى ١١ والدر اللوامع ٣/ ٢ .
(٢) أنظر المقتضب ج٢ ص ٦ ومغنى اللبيب ج١ ص ٢٨٥ ، ج٢ ص ٦١٨ .
(٣) أنظر الكتاب ج١ ص ٦٨ وج٢ ص ٣٠٤ وللهمع ج٢ ص ٤ ،
وأنظر حاشية البيان ج٢/ ٢٧٨ ومغنى اللبيب ج١/ ٢٨٤ .
(٤) أنظر المرجع السابق والصفحة .
-

هل يجوز الفصل بين لن والفعل ؟

" لا يجوز الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار • لأنها محمولة على سيفعل ، وكذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بالنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لا يقال لمن لا تضرب زيدا ، هذا مذهب البصريين وهشام" • (١)

" أما الكسائي فقد اختار الفصل بالقسم ، ومحمول الفعل ، نحو لن والله أكرم زيدا ، ولن زيدا أكرم ، ووافقهم الفراء على القسم وزاد جواز الفصل بأظن ، نحو لن أظن أزورك بالنصب ، وبالشروط نحو لن أن تزرن أزورك بالنصب" • (٢) قال أبو حيان : " وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختيارا " • (٣) وعلق على ذلك السيوطي بقوله : " وهو الصحيح لان لن واخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة أن واخواتها من الحروف الناصبة للاسماء فكما لا يجوز الفصل بين أن واسمها لا يجوز بين لن واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الاسماء والاسماء لان عوامل الأفعال أضعف من عوامل الاسماء " • (٤)

حكى
وقد الجزم بلن لغة وأشد عليه :

(١) الهمع ج ٢ / ٤ وأنظر شرح الأشموني ج ٣ / ٢٧٨ • وهشام هو أبو

عد الله هشام بن معاوية الضرير من نحاة الكوفة •

(٢) الهمع ج ٢ / ٤ وأنظر المعنى ج ١ / ٢٨٤ •

(٣) الأوتشاف ٢٤٧ •

(٤) الهمع ج ٢ / ٤ •

لن يخيب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة
ومنه كذلك قول الشاعر :
أيادي سبا يا عزما كنت بعدكم فلن يحل للعينين بعدك مظهر
وقد خرج ابن هشام البيت الأخير على أنه محتمل للاجتزاء بالفتحة
عن الالف للضرورة • (١)

(١) المغنى ج١/٢٨٥ ، ٦١٨ ، ٦٩٨ وأنظر الهمع ج٢/٤ وحاشية
البيان ٢ / ٢٧٨ •

الباب الرابع

" اذن "

الفصل الأول

أ- رسمها عند الوقف عليها :-

" ذكر أبو بكر مبرمان عن عسل بن ذكوان قال : الناس اذا وقفوا على اذن وقفوا بالالف " . (١)

أما المازني فلا يرى ذا . ويقول : " هي حرف بمنزلة أن ولن ، تقف عليها كما تقف عليهما " . (٢)

وأبو الحباس المبرد يحكى الوقف عليها بالالف ويرى أن لو وقفوا عليها بالنون كان جيدا على الاصل في مثلها من الحروف " (٣)

ويقول أبو سعيد السيرافي " اذن اذا وقف عليها فحامة الخويين المتقدمين يرون الوقف عليها بالالف ، وليست باسم منصوب نون ، ولا بفعل لحقته النون الخفيفة وقبلها فتحة . وانما فعلوا ذلك لانها قد تصرفت ، فأعملت والغيت ، ووقعت لما لم يأت ، ولما هو في الحال ، وتقدمت ، وتوسطت ، وتأخرت . فلما كثر تصرفها ، وانفتح ما قبل نونها ، ضارعوها بها التلويين ، والنون الخفيفة في الفعل اذا انفتح ما قبلها " . (٤)

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ص ١٩٦ .

(٢) العرجع نفسه والصفحة .

(٣) " " "

(٤) " " "

من النصوص السابقة نعلم أن هناك خلافا بين النحويين في رسم اذن عند الوقف عليها • والاكثرين يرون الوقف عليها بالالف ، أى أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتكوين المصوب ، إلا المازنى فإنه يرى الوقف عليها بالنون ، ويشبهها في ذلك بنون لن وأن • ونابعه في ذلك المبرد فحكى الوقف عليها بالالف ، لكنه استحسنته بالنون •

ويبنى على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها • فالجمهور يكتبونها بالالف ، وقد رسمت في المصاحف كذلك • أما المازنى والمبرد فيكتبونها بالنون •

وقد روى عن الفراء أنه قال " أن عطيت كتبت بالالف ، والا كتبت بالنون ، للفرق بينها وبين اذا " (١) وقد تبعه في ذلك ابن خروف " (٢) .

(ب) حقيقتها :-

كما اختلف النحويون في رسم اذن ، كذلك اختلفوا في حقيقتها هل هي حرف أو اسم ؟

(١) مغنى اللبيب ج١ ص ٢١ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

" فذمب الخليل الى أنها حرف تركب من "اذ" و "أن" ،
وغلِب عليها حكم الحرفية ، ونقلت حركة الهمزة الى الذا ل ثم
حذفت والتزم هذا القل " . (١)

أما المازنى فيقول : " هى بالادوات أشبه بها بالاسماء ،
لأنها تعمل عمل الادوات " . (٢)

أما المبرد والزجاجى وابن السراج فقد اكتفوا بأن ذكروا اذن
فى باب الحروف التى تنصب المستقبل . (٣) وفى هذا دلالة على أنهم
يحتسرونها حرفا .

وقد ورد فى نص أبى سعيد السيرافى السابق عن " اذن " أنها
ليست باسم منصوب متون ، ولا بفعل لحقته التون الخفيفة وقبلها
فتحة " . (٤) وواضح من هذه النصوص أن الجمهور على أن " اذن "
حرف . الا أنه قد " ذهب قوم الى أنها اسم ظرف ، وأصلها اذ
الظرفية لحقها التلويح عوضا عن الجملة المضاف إليها ، ونقلت الـ

- (١) الهمع ج٢ ص ٦ وأنظر مغنى اللبيب ج١ ص ٢٠ .
- (٢) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج٣ ورقة ١٩٦ أ .
- (٣) أنظر العتضب ج٢ ص ٦ والجميل ص ١٩٤ و ٢٠٤ والاصول فى النحو
ج٢ ص ١٥٢ .
- (٤) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج٣ ورقة ١٩٦ ب .

الجزائية ، فبقى فيها معنى الربط والسبب " . (١) أى أن الأصل فى " اذن اكرمك " اذا جئتنى اكرمك ، ثم حذفت الجملة ، وعوّض التثوين عليها واضمرت " أن " . (٢)

"وقد ذهب عمر بن عبد المجيد الرندى الى أنها مركبة من "اذا" و"أن" لأنها تعطى ماتعطى كل واحدة منهما فتعطى الربط كاذن ، والنصب كأن ، ثم حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين " . (٣) وحجة الرندى فى ذلك واهية إذ لو كان المعنى هو الدليل لجاز أن نقول أيضا أن لن أصلها " لا أن " لأنها تعطى معنى النفى كلا ، وتعطى النصب كأن ، وقد ردّ هذا الرأى على قائله ، ويمكن الرجوع فى ذلك الى باب "لن" .

وخلاصة القول فى اذن انها على رأى جمهور النحاة حرف بسيط ، وليست مركبة من اذ وأن ، أو اذا وأن ، والصحيح على هذا المذهب أنها تنصب بنفسها لمشاركتها أن فى أن كليهما تخلصان المضارع للاستقبال • وهذا بدوره يقودنا الى قضية أخرى من قضايا " اذن " التى جرى الخلاف حولها • والسؤال هو هل تنصب "اذن" بنفسها أم تنصب باضمار "أن"؟ وستجيب على هذا السؤال فى مستهل الفصل التالى ان شاء الله •

(١) الهمع ج٢ ص ٦ وأنظر معنى اللبيب ج١ ص ٢٠ •

(٢) المعنى ج١ ص ٢٠ •

(٣) الهمع ج٢ ص ٥ •

الفصل الثاني

اعمالهم :

"كان الخليل يقول ان "أن" بعد "اذن" مضمرة" (١)
ولقد أسلفنا القول في باب "الن" عن رأى الخليل القائل باسمه
لا تاصب للعارض الا "أن" مظهرة أو مضمرة • ولعله انطلاقاً من
هذا العبد! جعل "أن" مضمرة بعد "اذن" •

أما سيبويه فقد ردّ رأى الخليل بقوله : " وقد ذكر
لى بعضهم أن الخليل قال "أن" مضمرة بعد "اذن" • ولو
كانت مما يضر بعده "أن" لكانت بمنزلة اللام وحتى ، ولاضمرتها
إذا قلت عبد الله اذن يأتيك • فكان ينبغي أن ينصب "اذن"
يأتيك • لان المعنى واحد ولم يغير فيه المعنى الذى كان فى قوله
اذن يأتيك عبد الله ، كما يتغير المعنى فى حتى فى الرفح
والنصب • فهذا ما رووا ، وأما ما سمعت منه فالأول " (٢)

وفى هذا النص سألان هاتان ، أولاً : ان سيبويه لم
يسمح من الخليل قوله ان "أن" بعد "اذن" مضمرة • وإنما الذى
سمعه • انه هو أن اذن تنصب بنفسها • وأما قول الخليل فهو منقول
عنه لسيبويه ، وليس مسموعاً منه •

(١) المقتضب ج٢ ص ٧ •

(٢) الكتاب ج١ ص

أما المسألة الثانية فهي أن قول الخليل مردود عليه بحجة
 دامغة من سيبويه • وذلك أنك إذا قلت (عبد الله اذن يأتيك) •
 فإن اذن لا تحمل شيئاً ، والفعل بعدها مرفوع ، وذلك باتفاق النحويين •
 أما إذا قلت " اذن يأتيك عبد الله " • فإن اذن عاملة وهى
 تلصّب الفعل بعدها ، وذلك أيضاً باتفاق النحاة • فدل ذلك
 على أن "أن" لو كانت مضمرة بعد اذن ، لتصبّت فى الحالين لأن المعنى
 لا يتغير • ولما نصبت فى حال دون أخرى ، دل ذلك على فساد رأى
 الخليل ، ومن لف لفه مثل أبو اسحق الزجاج • الذى كان " يذهب
 الى أن "أن" بعد اذن مضمرة ، ويستدل على ذلك أن اذن لا تعمل
 شيئاً ايها متى كانت للحال لم تعمل " • (١) ورد سيبويه السابق
 على رأى الخليل فيه غناء عن كل رد • الا أن السيرافى أبى الا أن
 يرد رأى الزجاج قائلاً بأن هذا لا يبطل عملها • لما قد رأينا ما يعمل
 فى حال ويبطل عمله فى أخرى • كقولنا (ما زيد قائماً) فى لغة
 أهل الحجاز ، فإذا تقدم الخبر ، أو دخل حرف الاستثناء ، بطل
 عملها • وقد دخل فى اذن اشد من ذلك ، لأنها اذا وقعت
 على الحال فليس ذلك فى شئ من نواصب الفعل • وهى فى نفسها
 قد تلغى ، فكان ذلك من أقوى أسباب اللغاء • وتقديم خبر
 ودخول الاستثناء ليس مما يعدم فى ليس ، وقد أبطل عمل ما المشبهة
 بليس " • (٢) أى أن الغاء اذن حين تدخل على الحال ، لا يلغى
 عملها على كل حال • ولا يعنى ذلك ايها تنصب باضمار أن خلافاً

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ١١٩٦ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

للزجاج • وإنما علة الالغاء في حالة دخولها على الحال ، أيها
خرجت بالتالي من حروف التصب التي تخصص المضارع للاستقبال ،
وماتصبت الا لمشاركتها "أن" في الاستقبال ، على حد قول
البصريين •

وخلاصة القول في هذا أن جمهور النحاة على أن "اذن" تنصب
بنفسها ، لا باضمار "أن" • وهو القول الراجح •

.....

مما لفت نظري في كتاب سيوييه أنه لم يذكر "اذن" حين
ذكر نواصب الفعل المضارع في "باب الافعال المضارعة" حيث قال:
"أعلم أن هذه الافعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها ، لاتعمل في
الاسماء كما أن حروف الاسماء التي تنصبها لاتعمل في الافعال • وهي
أن وذلك قولك أريد أن تفعل ، وكى وذلك جئتك لكى تفعل ، ولن •" (١)
وواضح اغفال سيوييه لذكر "اذن" في هذا الموضع • الا أنه
أفرد لها باباً كاملاً سماه "باب اذن" • ولعل أفراد باب لها
راجع الى اختلافها الكبير عن سائر النواصب ، وتشعب الحديث عنها ،
فهي تلحق ، وتقدم ، وتؤخر ، وتجيء للحال ، ولما يستقبل من الزمان ،
ويفصل بينها وبين معمولها باليمين ، بينما لا يفصل بين أن واخواتها
وبين الفعل • وهذا كله مما حدا بسيوييه ليفرد لها باباً ولكن
ليس سبباً وجيها لعدم ذكرها مع النواصب •

(١) الكتاب ج ١ ص ٢٠٧ •

وبالرغم من أن المبرد كان يحدو حدو سيبويه ، ويترسوم خطاه • إلا أنه لم يفعل ذلك في اذن اذ انه ذكرها مع التواصب ثم أفرد لها بابا قال في خاتمته " فهذه حال "اذن" إلى أن نفرد بابا لمسائلها ان شاء الله " . (١) لكنسه لم يتجز ما وعد •

وتفرغ من هذا للحديث عن مسائل اذن عند سيبويه ، ونحاة البصرة •

قال سيبويه في مستهل باب "اذن" " اعلم ان اذن اذا كانت جوابا ، وكانت مبتدأة ، عملت في الفعل عمل أرى في الاسم اذا كانت مبتدأة • وذلك قولك اذن اجيئك ، واذن آتيك " . (٢)

أى أن "اذن" لا تعمل الا باشراف ومن هذه الاشراف أن تكون جوابا ، وأن تكون مبتدأة ، وقد شبهت "اذن" في الحروف الناصبة ، بظلمت وأرى واخواتها من الافعال العاملة في الاسماء • وذلك أنها متى قدمت على مفعولها عملت لاغير ، كقولنا " ظلمت زيدا قائما " واذا قدم عليها المفعولان أو أحدهما ، جاز الاعمال والالغاء جميعا • وكذلك " اذن " اذا قدمت وكانت جوابا عملت لاغير •

(١) المقتضب ج٢ ص ١٣ •

(٢) الكتاب ج١ ص ٤١٠ •

أما إذا تقدمتها الواو أو الفاء فقد جاز الاعمال والالغاء جميعا • وبالطبع فان " اذن " لا تنصب فعلين • ولكن التشبيه بأرى جاء من حيث اشتراكهما في الاعمال في حال • وجواز الاعمال والالغاء في حال أخرى • والالغاء في حال • وقد ساق سيوييه بيوت ابن عمه الضبي كشاهد على أن " اذن " إذا كانت مبتدأة عملت لا غير البيت هو :

أردد حمارك لا تنزع سويتته اذن يرد وقيد العير مكروب (١)

وقد ردد المبرد كلمات سيوييه نفسها ، ولم يضاف جديدا بل أنه ساق البيت نفسه كشاهد • وكذلك فعل السيرافي والزجاجي وابن السراج (٢) وغيرهم • إلا أنه وكما أسلفنا في ثنايا البحث فان السيرافي مولح بالحلل • فهو يحلل لكل شيء ، ويحلل للشيء وتقويضه ، فهو بعد أن يذكر احكام اذن فيقول " فانها اذا وقعت أولا نصبت • وانما ينصب بها لانها تكون جوابا ، وما بعدها مستقبل لا غير • وذلك اذا قال لك انسان " أنا أودك " قلت " اذن اكرمك "

(١) الكتاب ج١ ص ٤١١ والمقتضب ج٢ ص ١٠ ومخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج١ ورقة ٢٣ ب •

(٢) أنظر المقتضب ج٢ ص ١٠ ومخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج١ ورقة ٢٣ والجمل ص ٢٠٤ والاصول ج٢ ص ١٥٣ وشرح الرمان ٩٤/٣ والفضليات ٣٨٢ والاصمعيات ٢٦٧ وابن يعيش ج٧ ص ١٦ وديوان الحماسة ج٢ ص ١٤٨ وشرح الكافية للرضي ج٢ ص ٢٢٢ والخزانة ج٢ ص ٥٧٦ واللسان ج٢ ص ٢٠٧ •

وإنما أردت أكراما توقعه في المستقبل • فصارت بمنزلة أن ، في وقوعها للمستقبل من الأفعال " . (١) ثم يقول في موضع آخر " وقد شبه أصحابنا أذن في الحروف الناصبة ، بظلمت واخواتها في الأفعال العاملة " . (٢) ثم لا يكتفى بذلك • بل يحلل لأعمال أذن ، والخائها • وسأتى لذلك في موضعه ان شاء الله •

ومن اشراط أعمال أذن أيضا : ألا يفصل بينها وبين منصوبها ، إلا إذا كان الفصل بالقسم ، فاعلم حيثئذ تكون غاطمة • قال سيبويه " ومن ذلك أيضا قولك " أذن والله احبك " والقسم ههنا بمنزلة في آرى ، إذا قلت " آرى والله زيدا فاعلا " . (٣)

وتواصب الفعل عدا " أذن " لا يفصل بينها وبين منصوبها ، وذلك " كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الاسماء ، نحو ضربت ، وقتلت ، لائها لا تصرف تصرف الأفعال ، نحو ضربت ، وقتلت ، ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه • فكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد " . (٤) أي ان العوامل التي توفرت لأذن فجاز ان يفصل بينها وبين الفعل باليمين ، لم تتوفر لآخواتها " أن " و " لن " و " كى " لائها لا تصرف تصرف الأفعال ، فلا تلحق ، وتقدم ، وتؤخر ، مثل " آرى " و " ظن " •

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج١ ورقة ١٣٢ أ •

(٢) المرجع نفسه ورقة ٣٣ ب •

(٣) الكتاب ج١ ص ٤١٠ •

(٤) المرجع نفسه ص ٤١١ •

أما اذن فاعلمها " أشبهت أرى ، فهي في الافعال بمنزلة أرى غنى
الاسماء • وهي تلغى وتقدم وتؤخر • فلما تصرفت هذا التصرف
اجتروا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين " (١) أى أن
"اذن" لما أشبهت أرى ، وكانت أرى تعمل في الاسم حتى وان
فصلت بالقسم ، جاز في "اذن" أيضا حملا عليها أن تعمل في
الفعل برغم وجود القسم الفاصل بين الفعل واذن • " ألا ترى أنك
تقول اذا كانت اذن مبتدأة " اذن والله لا أفعل " — بالنصب —
لان الكلام على "اذن" والله لا يعمل شيئا " (٢) لانه تعالى
" اذن لا أفعل والله " فالكلام معتمد على اذن • وليس هذا
مثل قولك " والله اذن لا اكرمك لان الكلام معتمد على القسم —
كما يقول المبرد — فان قدمتها كان الكلام معتمدا عليها • فكان
القسم لغوا ، نحو اذن والله أضربك ، لانه تريد : اذن اضربك
والله • فالذى تلغيه لا يكون مقدما انما يكون في اضعاف الكلام ،
ألا ترى أنك لا تقول ظننت زيد مطلق لانه اذا قدمت الظن فاعلم
تبنى كلامك على الشك • وانما جاز أن تفصل بالقسم بين "اذن"
وما عملت فيه من بين سائر حروف الافعال لتصرفها ، وانها تستعمل
وتلغى وتدخل للابتداء ، ولذلك شبهت بظننت من عوامل الاسماء " (٣)

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١١ •

(٢) المرجع نفسه ص ٤١٢ •

(٣) المختضب ج ٢ ص ١١ •

والحجة الأخيرة هي الراجعة في وجوب أعمال اذن اذا توسط القسم بينها وبين منصوبها • أما قوله فان الذى تلغيه لا يكون مقدما انما يكون في اضعاف الكلام ، فكيف يوفق بين قولهم " اذن زيد يكرمك " فان الفعل هنا مرفوع ، واذن ملغاة لا عمل لها باتفاق النحاة بما فيهم هو • لذلك كان السيرافى دقيقا جدا في عبارته حين قال " وأما اذن فائنها اذا وقعت أولا نصبت • وانما ينصب بها لانها تكون جوابا ، وما بعدها مستقبل لا غير " (١) فجمع بذلك اشراط اعمال اذن وهي أن تكون مصدرة ، وأن يكون الفعل مستقبلا ، وان لا يفصل بينها وبين منصوبها • أما اذا كان الفصل بالقسم أو لا التانيئة فقد أجازته •

هذا ما كان من أمر اعمال اذن • وثأتى الآن لبيان حكم اذن اذا سبقها حرف عطف •

جواز اعمالها والغائبها :

قال سيوريه بشأن اذن " اذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فالك فيها بالخيار • ان شئت عملتها كاعمالك " أرى " و " حسبت " اذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك " زيدا حسبت أخاك "

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٣ ورقة ١٣٢ •

- وإن شئت الغيت اذن كالغائك حسبت ، اذا قلت " زيد حسبت اخوك " .
 فأما الاستعمال فقولك فاذن آتاك واذن اكرمك " . (١) فحكم اذن بعد
 الفاء والواو كحكم حسبت وأرى ، اذا توسطتا بين اسميهما اذ لك فيهما
 الخيار ان تعملهما أو تلغيهما كأمثلة سيويه السالفة اما اذن اذا
 تقدمتها الواو أو الفاء فلك فيها ان تنصب ما بعدها على انها عاملة
 أو تعطف ما بعدها على ما قبلها ، أو ترفع ما بعدها على أنها ملغاة .
 فإذا قلت ان تأتى آتاك واذن اكرمك ، جاز فى " اكرمك " الرفع على
 الغاء اذن ، والنصب على أعمالها ، والجزم على عطفها على الفعل
 قبلها . وقد ساق المبرد هذا الرأى نفسه (٢) أما السيرافى فيعمل
 لأعمال اذن وأعمالها بعد حرف العطف فيقول : " وإنما جاز فى
 الفاء والواو الاعمال والالغاء ، لانهما للحطف . وقد يجوز عطف جملة
 على جملة ليس بينهما علاقة ، كقولك " قام زيد ببغداد " و " خرج
 عمر من البصرة الى الصين " وليس بين الجملتين تعلق . ويجوز أن
 يكون عطف شيء ليس بجملة على ما قبله ، فإذا عملت اذن وقبلها
 " واو " أو " فاء " ، فهما لعطف جملة على جملة . فى أول الجملة الثانية
 " اذن " فوجب أن تكون عاملة ، لانها ابتداء كقولك ان تأتى آتاك واذن
 اكرمك . استأنفت اذن اكرمك فجعله أول الجملة الثانية . وإذا جعلت
 اكرمك معطوفة على آتاك صارت من الجملة الاولى ، لانها داخلية فى
 جواب ان تأتى بالحطف على آتاك ، فجزمته لان اذن صارت غير
 مبتدأة فلم تعمل . ويجوز رفعه بالغاء اذن على انه داخل فى الجملة

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١١ .

(٢) أنظر المقتضب ج ٢ ص ١١ .

الاولى فى التقدير ، كأنه قال ان تأتى آتاك واكرمك اذن • ويكون
اكرمك فى جملة الجواب الاولى كأنه قال ان آتاك تأتى فقال له
واكرمك اذن " . (١)

أما فى جواز الرفع والنصب والاتباع • فقد قال سيبويه " وتقول
" ان تأتى آتاك واذن اكرمك " اذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه
وعطفته على الاول • وان جعلته مستقبلا نصبت • وان شئت رفعت
على قول من الخى ، وهذا قول يونس • وهو حسن لانه اذا قطعه
من الاول فهو بمنزلة قولك فاذن أفعل اذا كنت مجيبا رجلا " . (٢)

الا ان " اذن " لم ترد فى القرآن الكريم مستوفية لاشراط الحويين
التي وضعوها لاعمالها • بل وردت بعد حروف العطف • وقد قال
سيبويه فى ذلك " وبلغنا ان هذا الحرف فى بعض المصاحف " واذن
لا يلبثوا خلفك الا قليلا " وسمعت بعض العرب قرأها ، فقال " واذن لا
يلبثوا " واما الالغاء فقوله " فاذن لا اجيئك " وقال تعالى " فاذن
لا يؤمنون الناس بغيرا " . (٣) وقد فسر الطبرى الرفع فى الآية
الاخيرة بقوله " ورفع قوله " لا يؤمنون الناس " ولم ينصب باذن ومن حكمها
أن تنصب الافعال المستقبلية اذا ابتدئ الكلام بها ، لان معها فاء ومن

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٢ ص ١١٩٧ •

(٢) الكتاب ج١ ص ٤١٢ •

(٣) المرجع السابق والصفحة • الايات : الاسراء / ٧٦ ، النساء / ٥٣ •

حكمها اذا دخل فيها بعض حروف العطف ان توجه الى الابتداء بها مرة ، وإلى النقل عنها الى غيرها أخرى ، وهذا الموضع مما أريد بالغاء فيه النقل عن اذن الى ما بعدها ، وان يكون معنى الكلام : أم لهم نصيب فلا يؤمنون الناس تقيرا اذن " (١) . أي أن " اذن " قد وردت في القرآن الكريم غملة وملغاة بعد حروف العطف ، ولم تخرج على سائر النحويين .

وقال المبرد بشأن الآية الاولى " وهذه الآية في مصحف ابن مسعود "واذن لا يلبثوا خلقك" والفعل فيها منصوب باذن . والتقدير - والله اعلم - الاتصال باذن . وان رفع فعلى ان الثاني محمول على الاول ، كما قال الله عز وجل : " فاذا لا يؤمنون الناس تقيرا " . أي فهم اذن كذلك " (٢) .

وكما ردد المبرد كلمات سيبويه والآيات التي استشهد بها كذلك فعل النحاة (٣) بعده . وهامو أبو سعيد يقول : " وكذلك في الواو

(١) تفسير الطبري ج ٥ ص ١٣٧ .

(٢) المقتضب ج ٢ ص ١٢ .

(٣) أنظر الجمل ص ١٩٥ والاصول ج ٢ ص ١٥٤ والبحر المحيط ج ٣ ص ٦٧٣

والهمع ج ٢ ص ٧ والمغنى ج ١ ص ٢٢ وشرح الكافية لابن مالك ج ٢

ص ٢٤٤ وأنظر ابن يعيش ج ٧ ص ١٦ .

قال الله عز وجل " واذن لايلبثون خلفك الا قليلا " • وفي قراءة ابن مسعود " لايلبثوا " (١) ولعل الصواب في قراءة هذه الآية هو " واذن لايلبثون خلفك الا قليلا " بالغاء اذن ورفع الفعل بعدها ، اذ أن قراءة " يلبثوا " من الشواذ • (٢)

أى أن " اذن " اذا وليت عاطفا قل النصب بها • والاكثر الغاؤها ، والدليل على ذلك أن الآيات المذكورة أيضا قد قرئت بالنصب في الشواذ • فمن الغنى راعى تقدم حرف العطف • ومن أعمل راعى كون ما بعد حرف العطف جملة مستأنفة • وجدير بالذكر في هذا المقام أن تشير الى أن " اذن " الناصبة للمضارع والواقعة في ابتداء الكلام لم تقع في القرآن الكريم • والذي جاء منها جاء بعد الواو في آيتين وبعد الفاء في آية واحدة وهى " فاذن لايؤمنون الناس بفقيرنا " • أما ما وقع فيها بعد الواو فهو قوله تعالى " واذن لايلبثون خلفك الا قليلا " و " قل لن يتفككم الفرار ان فررتم من الموت أو القتل واذن لا تمتعون الا قليلا " (٣)

والسيرافى يعود أيضا ليحلل لالغاء اذن بعد الواو والفاء ، فيقول فى معرض حديثه عن اذن : " واذا تقدمتها الواو والفاء جاز فيها الاعمال والالغاء • فان قال قائل ما العلة التى من أجلها جاز الالغاء فى ظننت

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج١ ورقة ٣٣ ب •

(٢) أنظر شواذ ابن خالويه ص ٧٧ • الآية الاسراء ٧٦ •

(٣) أنظر البحر المحيط ج٢ ص ٢٧٣ وج٦ ص ٦٦ وشواذ ابن خالويه ص ٧٧ وفى شرح الكافية لابن مالك ج٢ ص ٢٤٤ الغاؤها اجود وهولغة القرآن التى قرأ بها السبعة وأنظر ابن يعيش ج٧ ص ١٦ ج٩ ص ١٢ والمغنى ج١ ص ٢١ وشرح الكافية للرضى ج٢ ص ٢٢٠ والآيات : النساء / ٥٣ - الاسراء / ٧٦ - الاحزاب / ١٦ •

واذن ؟ فالجواب في ذلك انك اذا قلت (ظننت زيدا مطلقا) فقد بدأت بفعل لا بد من اعماله " . (١) وبعد أن يسهب القول في " ظننت " يعود للحديث عن اذن فيقول : " وكذلك اذن بعبد الواو والفاء تجري هذا المجرى ، وذلك لان الواو والفاء لا يكونان الا متعلقين بما قبلهما ، واذن اذا كان ما قبلها محتاجا الى ما بعدها لم تعمل . وذلك قولك " زيد اذن يقوم " و " أن زيدا يطلق " و " والله اذن لا تقوم " الغيت اذن لحاجة ما قبلها الى ما بعدها . فاذا كان قبلها " واو " أو " فاء " جعلت الكلام الذي بعدها في تقدير الحاجة الى ما قبلها الغيت اذن ، لان الواو للعطف فكان ما بعد اذن من تمام ما قبلها ، واذا جعلت الواو مستأنفة جعلت لها حكم نفسها وصارت كجملة معطوفة على جملة " . (٢)

وقول أبي سعيد واضح لا يحتاج منا الى تعليق ، وقد أسهبنا القول في اعمال " اذن " والفاء بعبد الفاء والواو . ونفرغ الآن للحديث عن الفاء اذن وان كنا قد تناولنا بعض جوابه آنفا .

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ١ ص ٣٣ .

(٢) المرجع نفسه ص ٣٤ .

" والله اذن لا أفعل " من قبل أن أفعل معتمد على اليمين
واذن لغو ، وليس الكلام مهملًا بمنزلة اذا كانت اذن في أوله ،
لان اليمين مهملًا الغالبة • ألا ترى أنك تقول اذا كانت اذن مبتدأة
" اذن والله لا أفعل " لان الكلام على اذن والله لا يحمل شيئًا •
ولو قلت " والله اذن أفعل " تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجوز ،
كما لا يجوز " والله اذهب اذن " اذا اخبرت أنك فاعل • ففبح هذا
يدلك على أن الكلام معتمد على اليمين • وقال كثير عزة :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها اذن لا أقيلها (١)

فالكلام هنا مبني على يمين ، ولذلك جاء الفعل مرفوعًا بعد اذن وهو
جواب لئن وتقديره والله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها لا أقيلها •
وقد تقدم قبل هذا بيت فيه ذكر ما يعود هذا الضمير اليه وهو :

وان ابن ليلي فاه لي بمقالة ولو سرت فيها كنت ممن يقيها (٢)

فالضمير في قوله " عاد لي بمثلها " أراد به المقالة المذكورة في البيت
السابق •

أما المبرد فقد أهمل هذا البيت بالرغم من أنه من شواهد
سيبويه وكذلك فعل الزجاجي وابن السراج •

وبعد ان استعرض أبو سعيد مواضع الخاء " اذن " قال : " فالما
الخيت في هذه الوجوه لان ما بعد اذن معتمد على ما قبلها ، وما قبلها

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٢ وأنظر شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ١١٩٧
والهمع ج ٢ ص ٧ •

(٢) أنظر شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ١٩٧ ب •

يحتاج الى ما بعدها * وهي قد تلغى في حال فوجب الغاؤها
ها هنا * فان قال قائل فما معنى قول الشاعر :

لا تتركني فيهم شطيرا ابي اذن اهلك أو أطيرا

فالجواب ان هذا شاذ * ومتى صح فاعله على أحد وجهين : أما أن يكون جعل " اذن اهلك أو أطيرا " جملة في موضع خبر أن ، كقولك " ابي لن أقوم " و " ابي غلامى مطلق " والفرق بينهما انك لو قلت ابي اذن اهلك فرفعته فاعلك في موضع اسم فاعل * كأنك قلت ابي اذن هالك * فاذا نصبت صار في مذهب لن ، ولم يجوز أن ترده الى اسم الفاعل كما لم يجوز أن ترده في لن ، لا نقول " ابي لن قائم " ولا " ابي اذن هالك " اذا كان الفعل منصوبا * فشبه " اذن " بلن وان كانت " لن " لا تلغى في حال ، و " اذن " تلغى * والوجه الثانى أن يكون حذف خبر " ان " ، وابتدأ اذن بعد تمام الاول بخبره * وجاز حذف خبر الاول اذ كان في الثانى عليه دليل ، كأنه قال لا تتركني فيهم غريبا بعيدا ، ابي اذل اذن اهلك وأطير * فكان في الثانى دلالة على الأول المحذوف " (١) .

ولعل النص السابق يعتبر دليلا قويا على خصائص المدرسة البصرية *
حيث أسلفنا انها تعتمد على العقل أكثر مما تعتمد على النقل *

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ١ ورقة ٣٥ ب *

وهم كما قال فيهم السيوطي : " لا يلتفتون الى كل مسموع " (١) بل يختارون منه ما يتفق مع أصولهم ، ثم يهملون الباقي بحجج مختلفة مثل القلة ، والضرورة ، والشذوذ . وترب على ذلك افعالهم لما لا يتفق مع القواعد التي يضعونها ، وأحيانا كثيرة يلجأون الى تأويله وتقديره على النحو الذي فعله أبو سعيد في البيت السابق . فحينما لم يتفق البيت مع القاعدة التي أوردها ، حكم عليه أولا بالشذوذ ، ثم أخضعه للتأويل ان ثبتت صحته لكي لا تكون فيه حجة . وهو بذلك يرد على الكسائي حيث جوز النصب باذن بعد اسم أن . (٢)

ومن مواضع الغاء اذن وجوبا ان يقع ما بعدها حالا . وقد أسلفنا أن " اذن " و " لن " و " كي " حملن على " أن " في النصب لمشابهتها في تخصيص المضارع للاستقبال . فلما بطل الاستقبال ودخلت اذن على الحال لم تعمل لانتفاء مشابقتها " أن " . قال سيوطيه " وتقول اذا حدثت بالحديث " اذن أظنه فاعلا " و " اذن اخالك كاذبا " وذلك لانك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة . فخرجت من باب " أن " و " كي " لان الفعل بعدهما غير واقع ، وليس في حال حديثك فعل ثابت . لما لم يجز ذا في اخواتها التي تشبه بها ، جعلت

(١) أنظر الاقتراح للسيوطي ص ٨٤ وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو لأحمد مكي الانصاري ص ٣٦٠ وأنظر كذلك أخبار النحويين البصريين ص ٢٥ والمزهر للسيوطي ص ٣٠٨ ومجالس اللغويين والحياة للزجاجي ص ٤٥ .

(٢) أنظر الهمع ج ٢ ص ٧ .

بمنزلة انما • ولو قلت "اذن أظنك" تريد أن تخبره أن ظنك
سيقح للنصب • وكذلك "اذن يضربك" إذا أخبرته أنه في حال
ضرب لم يقطع " (١)

وقول سيويده واضح في الغاء اذن إذا وليها الحال • والعلة
في ذلك واضحة أيضا • وأما قوله " جعلت بمنزلة انما " أي كفت
عن العمل •

ويقول العبري " وقد يجوز أن تقول : " اذن اكرمك " إذا أخبرته
أنك في حال اكرام ، لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ،
لان حروف النصب انما معناها ما لم يقع " (٢)

وقال أبو سعيد مؤكدا ذلك المعنى " اذن إذا وقعت على الحال ،
فليس ذلك في شيء من نواصب الفعل " (٣)

وتلغى " اذن " عن العمل على مذهب البصريين إذا فصل بينها
وبين معمولها • ويختص الفصل بالقسم وبلا النافية • إذ المهم

(١) الكتاب ج١ ص ٤١٢ •

(٢) المختضب ج٢ ص ١٣ •

(٣) شرح السيرافي ١٣٧ ج٢ / ١٩٦ •

يعتبرون القسم تأكيداً لربط "اذن" • وقد أسلفنا القول في جواز الفصل بالقسم في باب اعطال اذن في الصفحات السابقة •

"وقد جوز أبو الحسن بن طاهر الفصل بينهما بالداء ، والداء ، نحو " اذن يازيد أحسن اليك " و " اذن يغفر الله لك يدخلك الجنة " • (١) وقد رد أبو حيان هذا القول بأنه " لا يتحقق أن يقدم على ذلك إلا بسطاع من الحرب " • (٢) ومعلوم أن اذن في الأمثلة السالفة ملغاة على مذهب البصريين • وكذلك إذا فصل بينهما وبين معمولها بالظرف ، أو بمعمول الفعل • " وقد أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو " اذن غدا اكرمك " • كما أجاز الكسائي وهشام والفراء الفصل بمعمول الفعل • والاختيار عند الكسائي حيثئذ النصب • وعند هشام الرفع نحو " اذن فيك أرغب وأرغب " واذن صاحبك اكرم واكرم " • (٣) واختيار الكسائي هنا هو نقيض اختيار البصريين • أما الرفع بعدها فمعناه الالغاء • وهو المختار عند البصريين •

أما إذا تقدم معمول الفعل على "اذن" نحو " زيد اذن اكرم " فذهب الفراء الى انه يبطل عملها • وأجاز الكسائي ان ذاك الرفع والنصب " • (٤) أي أن الفراء قد وافق البصريين في هذا وخالفهم

(١) الهمع ج٢ ص ٧ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

(٣) الهمع ج٢ ص ٧ • وهشام هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضير •

من تحاة الكوفة مات سنة ٢٠٩ هـ • ذكر في بغية الوعاة : ٤٠٩ ومعجم

الادباء : ١٩ : ٢٩٢ •

(٤) الهمع ج٢ ص ٧ •

الكسائي • وقد علق أبو حيان على هذا بقوله : " ولا تنص
أحفظه عن البصريين في ذلك ، ومقتضى اشتراطهم التصديـ
في عملها أن لا تعمل والحالة هذه ، لائها غير مصدرة • ويحتفل
أن يقال تعمل لائها وان لم تصدر لفظا فهي مصدرة في النية
لان النية بالمفعول التأخير " • (١) وقد سبق في النصوص الستى
أوردناها في اعمال " اذن " أن " اذن " لا تعمل الا اذا كانت
مبتدأة • فاذا توسطت ، أو تأخرت ، بطل عملها على مذهب
البصريين • فهم على ذلك لا يجوزون النصب باذن في المثل السابق
حيث أجازة الكسائي •

وقد سبق القول في حال الغاء " اذن " اذا توسطت بين قسم
ومقسم عليه ، أو شرط وجوابه ، أو اسم وخبره • الا أنه في الصورة
الاخيرة خلاف في الغاء " اذن " حيث " اجاز هشام النصب بعد مبتدأ
مثل زيد اذن يكرمك • واجازه الكسائي بعد اسم ان نحو " انى
اذن اهلك أو أطيرا " وبعد اسم كان نحو " كان عبد الله اذن
يكرمك " ووافق الفراء الكسائي في " أن " وخالفه في " كان " فوجب
الرفع " • (٢) والبصريون يرفعون اذن في هذه المواضع ، ويقولون ما جاء
مها بالنصب مثل البيت الذى استشهد به الكسائي وهو :

لا تتركنى فيهم شطيرا
انى اذن اهلك أو أطيرا

(١) الهمع ج ٢ ص ٧ •

(٢) المرجع والصفحة وأبظر كذلك شرح السيرافى ١٢٧ ج ١ ورقة ١٣٥ •

وقد أسلفنا رد السيرافي عليه بأنه شاذ وأن مع وروده بالنصب فهو على حذف خبر "أن" وابتداء "أذن" بعد تمام الأول بخبره • وجاز حذف خبر الأول إذ كان في الثاني عليه دليل ، كأنه قال : لا تركني فيهم غريبا بعيدا أن أذن أهلك وأطير • فكان فـسـى الثاني دلالة على الأول المحذوف • (١)

وقد جوز البصريون الغاء أذن مطلقا • وفي هذا المعنى قال سيوطي : " زعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون "أذن أفعل ذاك " في الجواب فاخبرت يونس بذلك • فقال : " لا تبعدن ذا " ولم يكن ليروي إلا ما سمع • جعلوها بمنزلة هل ويل • (٢)

أي أن الغاء أذن مع اجتماع الشروط التي تعمل بها لغـة لبعض العرب ، حكاهما عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول • فام يستبعدهما يونس وقال سيوطي جعلوها بمنزلة هل ويل أي ملغاة • وقد وافقهم على الغائها من الكوفيين "ثعلب" وخالف سائر الكوفيين فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها • (٣) وقد رجح أبو حيان قول البصريين ، لكنه حكم بأنها لغة نادرة حيث قال : " رواية الثقة مقبولة • ومن حفظ حجة على من لم يحفظ • إلا أنها لغـة

(١) أنظر شرح السيرافي ١٢٧ ج١ ورقة ٣٥ ب •

(٢) الكتاب ج١ ص ٤١٢ •

(٣) الهمع ج٢ ص ٧ •

نادرة جدا • ولذلك أكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما
وأخذهما بالشاذ " (١)

الا أن المبرد لم يشر الى الغاء اذن دون مسوغ • وكذلك
فعل الزجاجي ، وابن السراج ، وأبوسعيد السيرافي • الا أن الأخير
علل لالغاء اذن حين تتأخر وتتوسط • فقال : " انما جاز الغاء
اذن لانها جواب تكفى من بعض كلام المتكلم كما تكفى لا ونعم
من كلامه • يقول القائل " ان تزنى أزرك " فيجاب " اذن ازورك "
والمعنى " ان تزنى أزرك " فثبت اذن عن الشرط • وكفت من ذكره •
كما يقول أزيد في الدار فيقال له " نعم " أو " لا " وتكفى " نعم " من
قوله " زيد في الدار " و " لا " من قوله " ما زيد في الدار " فلما
كانت " اذن " جوابا قويته في الابتداء لان الجواب لا يتقدمه كلام •
ولما وسطت واخرت ، زایلها مذهب الجواب فيطل عملها " (٢)
ولا يعنى أبوسعيد بقوله " انما جاز الغاء اذن لانها جواب " انها
تلغى حينما تكون جوابا • وانما يعنى بذلك ان الاعمال يكون لانها
جواب • وأما الالغاء فيكون حينما يزایلها مذهب الجواب ، فتتوسط
وتتأخر ، ولذلك يبطل عملها •

(١) الهمع ج٢ ص ٧ •

(٢) شرح السيرافي ١٢٧ ج٢ ورقة ١٩٦ ب •

وخلاصة القول في "اذن" على مذهب البصريين انها تعمل
حين تكون جوابا ، وتكون مبتدأة ، ويكون الفعل بعدها مستقبلا •
ما لم يفصل بينها وبين منصوبها • واستثنوا الفعل بالقسم ، وبـلا
النافية • بينما جاز الكوفيون الفصل بالدعاء ، والدعاء ، وبالظرف ،
وبمعمول الفعل • وهي ملخاة بالاجماع اذا كان الفعل بعدها حالا •
أما اذا توسطت بين كلامين أحدهما متعلق بالآخر نحو ان تدخل
بين الشرط وجوابه ، أو بين المبتدأ وخبره ، أو بين القسم والعقسم
عليه • فلا يجوز اعمالها بحال عند البصريين • أما الكوفيون
فقد أجازوا اعمالها بعد المبتدأ ، وبعد اسم ان ، وبعد اسم
كان • وخالفهم الفراء في جواز اعمالها بعد اسم كان •

وقد روى عن البصريين الفراء "اذن" مطلقا ، ووافقهم
ثعلب • وخالفهم سائر الكوفيين • ويبدو أن البصريين قد تلقوا رواية
عيسى بن عمر الفراء اذن مطلقا بالقبول • لان المعنى مع "اذن"
ظاهر لا ليس فيه ولا تعقيد ، سواء نصب المضارع بعدها أو رفع •

البسملة الخامسة

"كني"

" روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال : لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بأن مضرة أو مظهرة في كي واذن ولن وغير ذلك " . (١) فالخليل يقول بأن لا تنصب للمضارع إلا " أن " . وكل حرف ماعدا ذلك فأنما ينصب بضمير " أن " أو اظهرهما . وعلى هذا فإن " كي " لا تنصب المضارع على مذهب الخليل وإنما الناصب له هو " أن " ظاهرة بعد " كي " أو مضرة .

أما سيبويه فيقول في باب الأفعال المضارعة : " أعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لاتعمل في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لاتعمل في الأفعال . وهي " أن " وذلك قولك أريد أن تفعل و " كي " ذلك جئتك لكى تفعل " . (٢)

وهناك ملاحظة دقيقة في هذا النص ، حيث أن سيبويه حينما ذكر نواصب المضارع التي تعمل فيه ولا تعمل في الأسماء ، ذكر " كي " فيتبادر إلى الذهن أن " كي " من عوامل الأفعال ولا تعمل في الأسماء ، إلا أنه سرعان ما نفى ذلك في عبارة بسيطة مختصرة . وذلك حين مثل " لكى " فلم يقل جئتك كي تفعل ، وإنما قال " جئتك لكى تفعل " فعلم بذلك أن " لكى " هي التي تنصب المضارع بنفسها . أى أن " كي " حين تدخل عليها اللام تكون بمنزلة " أن " . ويتضح ذلك أكثر ففى

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ١ ورقة ٢٢ أ .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٠٧ .

قول سيوريه " وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه " كيمه " فأنها بمنزلة " أن " ، وتدخل عليها اللام كما تدخل على " أن " . (١)

فدخول اللام على " كي " هو دلالة على أنها صارت بمنزلة " أن " .
وخرجت بذلك من حروف الجر ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر .
أما حيث تدخل بنفسها على المضارع دون أن تتصل بها اللام ، فلا تكون ناصبة ، وإنما الناصب للمضارع هو " أن " المضمر بعدها . و " كي " حيث دخل حرف الجر يدخل على الأسماء فيخفضها من غير تقدير خافض .
وهذا هو مذهب البصريين في كي . أما قوله ولم يكن من كلامه " كيمه " أى لا يحذف ألف " ما " الاستفهامية حين يدخل عليها كي .

أما المبرد فقد قال في باب الحروف التي تنصب الأفعال : " ومن هذه الحروف " كي " تقول جئت كي تكرمنى وكى يسرك زيد " (٢) ثم يعود فيقول في آخر الباب " وأما " كي " ففيها قولان : أما من أدخل اللام فقال لكى تقوم يافتى - فهي عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك في " أن " . وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيمه كما تقول يمه - ف " أن " عنده بعدها مضمره ، لأنها من عوامل الأسماء كاللام " . (٣)

أى أن من العرب من يدخل كي على ما الاستفهامية ويحذف

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ .

(٢) المختضب ج ٢ ص ٦ .

(٣) نفسه ج ٢ ص ٩ .

الالف من " ما " كما يفعل ذلك مع حروف الجر • فهي عند من يقول
 " كيمه " حرف جر اذ اشبهت في وعن ومن وسائر حروف الجر •
 ومعروف أن حروف الجر من عوامل الاسماء — حيث لاجر في الفعل —
 وعوامل الاسماء لاتعمل في الافعال • ف " كي " حيث لا تعمل
 في الافعال الا بتقدير " أن " وهذا مذهب البصريين •

والسماوي يقول " وأما " كي " فان الذي ينصب بعدها من الفعل
 المضارع على وجهين : احدهما أن تكون هي التامة • وهي حرف
 وانما نصبت من قبل أن الذي يقع بعدها مستقبل • فشابهت " أن "
 في وقوع ما بعدها مستقبلا • ومن جعل كي حرفا بمنزلة " أن " ونصب
 بها نفسها ، ادخل عليها اللام كما يدخلها على " أن " فيقول " اتيتك
 كي تكرمني " و " اتيتك لكي تكرمني " كما تقول " اتيتك لأن تكرمني "
 فدخول اللام عليها دلالة على أنها بمنزلة " أن " • ومن العـرب
 من يقول " كيمه " فيدخل " كي " على " ما " في الاستفهام ، ويحذف
 الالف من " ما " كما يدخل حروف الجر على " ما " في الاستفهام ويحذف
 الفها نحو : لم ، وبم ، وعم ، ومم ، وفيم ، فلذلك قال " كيم " جعل
 " كي " بمنزلة اللام و " في " " وعن " وسائر حروف الجر • ونصب الفعل بعدها
 باضمار " أن " ، كما ينصب بعد اللام باضمار " أن " اذا قال " اتيتك
 لتكرمني " • وانما المعنى اتيتك لان تكرمني • كذلك " كي " في هذا
 القول اذا قلت اتيتك كي تكرمني • والمعنى كي أن تكرمني ، والدليل
 على ذلك قول جميل في إحدى الروايتين :

فقال أكل الناس أصبحت مائحا لسائك كيم أن تغر وتخدع

ويروى -- لسالك هذا كي تغر وتخدعا وما زائدة في انشاء من
أشده كيما أن " (١) .

وبالرغم من أن النص السابق قد ورد في الجزء الاول من مخطوط
شرح السيرافي ، حيث لم يتعرض سيوييه للتواصب ، وإنما تعرض لها
السيرافي . إلا أنه واضح تأثر السيرافي بنص سيوييه الذي ورد في
الجزء الثالث من الشرح . ولم يزد شيئاً سوى البيت موضع الشاهد
ويقول أبو بكر بن السراج : " وأما كي فجواب لقولك : لعم إذا قال
القاتل : لم فعلت كذا ؟ فتقول : كي يكون كذا . ولم جئني ؟ فتقول :
كي تعطيني فهو مقارب لمعنى اللام إذا قلت : فعلت ذلك لكذا ، فاما
قول من قال : كييه في الاستفهام ، فإنه جعلها مثل لعم ، فقياس
ذلك أن يضم " أن " بعد " كي " إذا قال " كي يفعل " لأنها
قد أدخلها على الاسماء . وكذا قول سيوييه " (٢) . وقد اغتابها
ابن السراج بعبارته الأخيرة عن التعليق فهم كلهم عيال على سيوييه .

أما الزجاجي فلم يفصل مسائل " كي " وإنما ذكر في باب الحروف
التي تنصب الافعال المستقبلة " كي وكيلا ولكي ولكيلا " (٣) .
وسلّ تعرض في مسائل كي وأحكامها للفصل " بلا التافيه " بين كي والفعل
أن شاء الله .

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج١ ورقة ٣١ ب ، ٣٢ أ .

(٢) الاصول في النحو ج٢ ص ١٥٢ .

(٣) الجمل ص ١٩٤ .

يتضح مما سبق أن مذهب سيويه والاكثرين في "كى" أنها
حرف مشترك • فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام ، وهي حينئذ لاتنصب
الا باضمار " أن " • وتارة تكون بمنزلة " أن " فتنصب المضارع بنفسها •
وذلك حين تدخل عليها اللام كما تدخل على " أن " • أما الخليل
فيرى انها في الحالتين كليهما تنصب باضمار أن • وذلك واضح من النص
الذي أسلفنا ذكره في مستهل هذا الباب •

أما كى على مذهب الكوفيين فهي مختصة بالفعل • ولا تكون جارة
في الاسم • لان عوامل الافعال لا تكون من عوامل الاسماء (فاذا أتت
" كى " مع اللام فالنصب للام و " كى " مؤكدة لها • وإذا انفردت " كى "
فالعمل لها) (١) ويقول السيرافى : " وقال احمد بن يحيى ثعلب
قولا خالف فيه أصحابه ولم يوافق فيه البصريين • قال في جئت
لاكرمك ، وسرت حتى أصبح بالقادسية ، وقصدتك كى اكرمك ، أن المستقبل
منصوب بكى ، ولام كى ، وحتى ، لقيامهن مقام ان " • (٢)

أما قوله أن المستقبل منصوب بكى ولام كى وحتى • فلا خلاف فيه
مع الكوفيين ، اذ ان هذا هو مذهبهم • الا أن الاختلاف بين مذهب
ثعلب والكوفيين ، هو في التعليل للنصب الفعل بعد اللام وحتى وكسى •
فثعلب يقول لقيامهن مقام " أن " أما الكوفيون " فالنصب عندهم بحتى

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٢ ص ١٩٠ •

(٢) المرجع السابق والصفحة وأبظر الانصاف ج ٢ ص ٣٢٢ •

يجوز أن يكونوا أبدلوا الهاء من الالف في "ما" كما أبدلوا من الالف في "أنا" فقالوا "انه" وفي حيها فقالوا "حيهله" (١) .

وقد غلد الكوفيون هذه الحجة بقولهم : "ان"مه" فـى كيمه وحتامه ليست مخفوضة ، ولكنها منصوبة على مذهب المصدر . كقول القائل "اقوم كى تقوم" سمعه المخاطب ولم يفهم تقوم فقال "كيمه" يريد كى ماذا؟ والتقدير "كى يفعل ماذا" فموضح "مه" نصب على جهة المصدر والتشبيه به . وليس لكى فى مه عمل جر " . (٢)

وقد رد أبو سعيد حجة الكوفيين هذه بقوله "والصحيح ما قاله سيوييه" (٣) . يشرح بذلك الى قول سيوييه "ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام" (٤) أى أن الصحيح على مذهب البصريين أن "مه" من كيمه فى موضع جر . وان "كى" هنا أشبهت اللام . ويعلل السيرافى لذلك بقوله "وتكون"مه" من كيمه فى موضع نصب ، لان سقوط الالف من "ما" فى الاستفهام لما يكون اذا كانت "ما" فى موضع خفض واتصل بها الخافض . واذا كانت "ما" استفهاما ، ووقعت صدر الكلام ، لم

(١) الايضاف ج٢ ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ وأنظر شرح السيرافى ١٣٧ ج١ ورقة ١٣١ ، ١٣٢ وج٣ ورقة ١٩١ ب . والآيات : الصف/٢ ، الحجر/٥٤ ، النازعات/٤٣ ، النبا/ ١ .

(٢) أنظر مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ١٩١ أ والايضاف ج٢ ص ٣٣٣ .

(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ١٩١ ب .

(٤) الكتاب ج١ ص ٤٠٨ .

تسقط منها الالف • كقولك و "ما تصنع" ، ولا يجوز "وم تصنع" • ولو كان على ما قاله الكوفيون لجاز أن نقول "أن مه" و "لن مه" و "أذن مه" إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل • لأنه إنما يسأله عن مصدر والمصدر في الأفعال بعد أن وأذن ولن وبعد كي وحتى واحد" (١).

ولما كنت قد أشرت في مقدمة بحث هذا إلى أن ابن الأثير يقل عن السيرافي ولا يشير إليه ، وكنت قد وعدت بأن أتعرض لهذه المسألة بالتفصيل في البحث ، إلا أنني أرى أن ذلك سيقودني إلى كثير من التكرار • فلذلك رأيت أن أثبت هنا بعض نصوص ابن الأثير في مسألة "كي" والتي تؤيد ما ذهب إليه • وسأكتفي بعد ذلك بالإشارة إلى أرقام الصفحات ما أمكن • وظاهرة النقل هذه تتضح في موضعين • الموضع الأول : حين يتعرض ابن الأثير لحجج الكوفيين • وهذه قد نجد له فيها عذرا فقد يكون السيرافي نقل هذه الحجج من كتاب للكوفيين ، ثم أخذ عنه ابن الأثير ، أو أن الأخير قد تحصل على كتب الكوفيين فأخذ عنها مباشرة • أما الموضع الثاني الذي يتضح فيه نقل ابن الأثير عن السيرافي فهو حين يتعرض لحجج البصريين • وواضح أن هذه الحجج من كلام ابن سعيد السيرافي • وقد نقل عنه ابن الأثير بلا شك • وتورد هنا نص ابن الأثير في حجة الكوفيين على البصريين وقولهم بأن "مه" في "كيه" في

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج ٢ ورقة ١٩١ أ وأنظر الانصاف ج ٢

"أن" مقدرة بعد كي وحمل الكوفيون على انكار^{خفى} كي للاسماء ولولا تلك القاعدة التي افترضوها افتراضا لجاز القول بأن كي خافضة في الاسماء فاصبة في الافعال ولاخير في ذلك لان العرب قد نطقت بالاسماء بعد كي مجبورة وبالافعال المضارعة بعدها منصوبة • والراجح عندنا في هذه الحروف التي تعمل الخفض في الاسماء ، وتعمل النصب في الافعال ، أن تكون فاصبة بنفسها ، لا باضمار أن • لاننا لانسلم بأن عوامل الاسماء لاتعمل في الافعال ، وعوامل الافعال لاتعمل في الاسماء • قالشواهد في اللغة أكثر من أن تحصى • وانما النحو استقراء للغة • لا فرض ظل ومحذوفات لا وجود لها الا في اذهان النحاة •

فصل في حكم أن بعد كي

قال سيوييه في باب الحروف التي تضر فيها أن "واعلم أن"أن" لاتظهر بعد حتى وكى كما لا يظهر الفعل بعد أما ، في قولك أما أنت مطلقا ، وقد ذكر حالها فيما مضى واكتفوا عن اظهار "أن" بعدها بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان الى فعل ، وانهما ليسا مما يعمل في الفعل ، وان الفعل لا يحسن بعدها الا أن يحمل على "أن" • فان هاهنا بمنزلة الفعل في أما وماكان بمنزلة أماما لا يظهر بعده الفعل • وصار عندهم بدلا من اللفظ بأن" (١).

(١) الكتاب ج١ ص ٤٠٨ وأنظر الانصاف ج٢/٣٤١ •

ويعنى هذا أن اضمار "أن" بعد "كى" الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصريين الا فى ضرورة • وجوزه الكوفيون فى كل حال • قال السيرافى "وان جاءت أن مظهرة بعد كى فهو جائز عند الكوفيين • وصحيح عندهم أن يقال جئت لكى أن اكرك • ولا موضع لـ "أن" لانها تؤكد اللام كما أكدتها "كى" ، واحتجوا بقول الشاعر :

أردت لكى ما أن تطير بقريتى فتركها شئاً ببيداء بلقح" (١)

ووضح موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة ، إذ أن البصريين ينصبون الفعل بأن المضرة وجوباً بعد كى • ولا يضررون أن بعد "لكى" بل ينصبون بها لدخول اللام على "كى" فاشبهت بذلك "أن" • أما الكوفيون فينصبون بـ "كى" • وإذا وليتها "أن" فهي على مذهبهم تأكيد لها • وينصبون لللام فى "لكى" ، ويعتبرون "كى" تأكيداً لها • وإذا أتت "أن" أى إذا قلنا لكى أن فان "كى" و "أن" تعتبران تأكيداً للام • وقد رد أبو حيان رأى الكوفيين قائلاً " والمحموظ اظهارها بعد "كى" الموصولة بما كقوله : كيما أن تغر وتخدمى ولا أحفظ من كلامهم "جئت كى أن تكرمنى" ومع اظهار "أن" نحو "جئت لكيما أن تقوم" يترجح كونها جاره مؤكده للام ، على كونها ناصبة مؤكدة بأن • لان "أن" هى التى وليت الفعل وهى أم الباب • وما كان أصلاً فى بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً ،

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج ٣ ورقة ١٩٠ أ وأنظر الايضاف ج ٢/ ٣٤١ • والمغنى ج ١/ ١٨٢ وشرح ابن يعيش ج ٧/ ١٩ والهمع ج ٢/ ٥ •

مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل • واللام أصل في باب الجر فكانت كي توكيدا لها ، ولا يجوز أن تكون كي تأكيدا لـ "أن" ، لان التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكد " (١) • ونحن مع ابي حيان في انه اذا ظهرت أن بعد اللام أو كي ، يترجح كون النصب لأن ليس لائها أم الباب ، وانما لأن اللام وكى من الحروف التى تجر الاسماء ، وان تختص بنصب الافعال ، ولذلك نرجح أن يكون العمل لان اذا ظهرت بعد تلك الحروف خاصة وهى التى تلى الفعل • وأن يكون المصدر المؤول من أن والفعل بعدها مجرور بالحرف الجار قبله •

وقد رد السيرافى الاستشهاد بالبيت الذى ساقه الكوفيون بقوله :
 " وأما ما ذكره الشاعر من ظهور " أن " بعد " كي " فضرورة يجوز أن
 يكون الشاعر ذهب بها مذهب بدل " أن " من كيما لائها بمعنى واحد •
 كما يبدل الفعل من الفعل اذا كان فى معناه • وعلى أن البيت
 غير معروف ولا معروف قائله " • (٢)

وقد بسط ابن الاثيرى هذه المسألة فى " الانصاف " فقال : — بعد
 أن استعرض الخلاف فى اظهار أن واضمارها بعد " كي " : — " وأما الكوفيون
 فاحتجوا بان قالوا الدليل على أنه يجوز اظهار " أن " بحدسها :
 النقل ، والقياس ، أما من جهة النقل فقد قال الشاعر :

(١) الهمع ج٢ ص ٥ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ١١٩١ •

أردت لكيما أن تطير بقريتي فتركها شبا ببيداء بلقع
وأما من جهة القياس فلان "أن" جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام
العرب فدخلت أن توكيدا "لها" (١) وقد توقفت كثيرا عند "لها"
هذه وخطر بذهني أن تكون في الاصل "ودخلت أن توكيدا "لها"
وليس "لها" حيث أن الضمير في لها يرجع لکی وقد أوحى لیس
بهذه الخاطرة قوله بعد ذلك " لاتفاقهما في المعنى وان اختلفتا
في اللفظ " • حيث ان اتفاق "ما" و "أن" في المعنى أوضح من
اتفاق "أن" و "کی" إذ أن "أن" و "ما" مصدریتان • ولكن نفى
عن ذهني هذه الخاطرة قول الكوفيين بعد ذلك " وكذلك أيضا قلنا
أن العمل للآم في قولك " جئت لکی أن أكرمک " لان "کی" و "أن"
تأکیدان للآم • ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك ، فقد قالوا : لا أن
ما رأيت مثل زید فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد للمبالغة
في التوكيد ، فكذاك هاهنا " • (٢)

وقد استشهد الكوفيون لتأكيد الحرف بخيره اذا اتفقا في المعنى
وان اختلفا في اللفظ يقول الشاعر :
" قد يكسب المال الهدان الجافی بخیر لا صف ولا اضطراف " (٣)
حيث أكد " غیر " بـ " بلا " لاتفاقهما في المعنى •

(١) الانصاف ج٢ ص ٣٤١ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

(٣) " " " "

وقد رد ابن الأثير حجة الكوفيين هذه بقوله : " أما البيت الذي أشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه - يعنى البيت " أردت كيما أن " - ثم يورد الأوجه الثلاثة التى ذكرهما السيرافى ، والتى أسلفنا ذكرهما • ولكنه يسهب فى الوجه الثالث قائلا : وهو أن يكون الشاعر أبدل " أن " من " كيما " لانهما بمعنى واحد • كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان فى معناه • قال الله تعالى : " ومن يفعل ذلك يلقى آظما يضاعف له العذاب يوم القيامة " و " يضاعف بدل من " يلقى " قال الشاعر :

متى تأتينا نعلم بنا فى ديارنا تجد خطبا جزلا وثارا تأججا
" وتعلم " بدل من " تأتينا " وقال الشاعر :

ان يخذروا أو يجبلوا أو يبخلوا لا يحفلوا
يغدوا عليك مرجلا ين كائهم لم يفعلوا

" فيخذروا " بدل من قوله " لا يحفلوا " ، فكذلك هاهنا • وطى كل حال فهو قليل فى الاستعمال - وأما قولهم " ان التأكيد من كلام العرب فدخلت أن للتأكيد " قلنا : إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع لأنه قد جاء عن العرب كثيرا متواترا شائعا • بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذ نادر لا يعرج عليه • ولم يثبت ذلك الشاذ عنهم ، فوجب أن لا يكون جائزا " (١) .

(١) الانصاف ج ٢ ص ٣٤٣ •

وواضح ترجيح ابن الاثيرى لحجة البصريين على الكوفيين فى رده على الكوفيين ، وفى ايرواده لحجج البصريين حيث يقول : " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : اظهر أن بعد " لكى " لا يخلو أمسا أن تكون لانها قد كانت مقدرة فجاز اظهارها بعد الاضمار • وأما أن تكون مزيدة ابتداء " من غير أن تكون قد كانت مقدرة ، وبطل أن يقال " انها قد كانت مقدرة " لان لكى تعمل بنفسها ولا تعمل بتقدير " أن " ، ولو كانت تعمل بتقدير " أن " لكان ينبغي اذا ظهرت " أن " أن يكون العمل لان دولتها ، فلما أضيف العمل اليها دل على أنها الحامل بنفسها لا بتقدير " أن " • وبطل أن يقال انها تكون مزيدة ابتداء • لان ذلك ليس بمقيس فيفتقر الحس توقيف عن العرب ، ولم يثبت عنهم فى ذلك شئ ، فوجب أن لا يجوز ذلك " (١) وهذه حجة فريق من البصريين • أما الفريق الآخر منهم " فقد تسك بأن قال : انها لم يجز اظهار " أن " بعد كى وحتى لان كى وحتى صارنا بدلا من اللفظ بان كما صارت " ما " بدلا عن الفعل فى قولهم : أما أنت مطلقا اطلقت معك • والتقدير فيه ان كنت مطلقا اطلقت معك • فحذف الفعل وجعلت " ما " عوضا عنه ، وكما لا يجوز ان يظهر الفعل بعد " ما " لئلا يجمع بين البدل والمبدل منه فكذلك هاهنا " (٢) • ويعنى بالرأى الاخير رأى ثعلب الذى أوردها فى ثانيا البحث • حيث قال فى " جئت لكرمك " ، وسرت حتى اصبح بالقادسية ، وقصدتك كى اكرمك ، ان المستقبل منصوب بكى ولام كى وحتى لقيامهن مقام أن " (٣) •

(١) الايضاف ج٢ ص ٣٤٢ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ١١٩٠ وأنظر الايضاف ج٢ ص ٣٣٢ •

فصل فی احکام کی

من احکام کی " أنه لا یمتنع تأخیر معلولها فیجوز أن تقول
کی تکرمني جئتک سواء کانت الناصبة أو الجارة ، وذلك انها فی
المعنی مفعول من أجله ، وتقدم المفعول من أجله سائغ " (۱) .

إذا جاءت کی قبل اللام فتتبعین الجارة " نحو جئت کی لأقرأ
فکی حرف جر ، واللام تأکید لها ، و " أن " مضمرة بعدها • ولا يجوز
أن تكون " کی " ناصبة ، للفصل بينها وبين الفعل باللام ، ولا يجوز
الفصل بین الناصبة والفعل بالجار ، ولا يجوز أن تكون کی زائدة
لان کی لم یثبت زیادتها فی غیر هذا الموضع فیحمل هذا علیه •
وهذا التركيب أى مجيء کی قبل اللام نادر ، ومنه قول الطرمح :
" کادوا بنصر تميم کی لیلحقهم " (۲)

قال أبو حیان " واجمعوا علی أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها
بلا النافية نحو - کیلا یكون دولة - وبما الزائدة کقوله :

تریدین کیما تجمعینى وخالدا

وبهما معا کقوله :

أردت کیما لا ترى لی عشرة ومن ذا الذى يعطى الکمال فیکمل

(۱) الهمع ج ۲ ص ۵ •

(۲) المرجع نفسه والصفحة •

وأما الفصل بغير "ما" فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار". (۱) یعنی بذلك الفصل بغير "ما" الزائدة لان دخول كي على "ما" المصدرية يجعلها جاره • ويرفع الفعل بعدها كقوله : " يراد الفتى كيما يضر وينفع " قال السيوطي : " رفع الفعل على معنى يراد الفتى للضر والنفع " . (۲)

"أما الكسائي فقد جاز الفصل بين كي ومحمولها " بمحمول الفعل الذي دخلت عليه ، وبالقسم ، وبالشرط ، فبطل عملها • فتقول أزورك كي والله تزورني ، وأكرمك كي غلامي تكرم ، وأزورك كي ان تكافئ اكرمك • واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل " . (۳) وقد علق أبو حيان على ذلك بقوله " وهو مذهب ثالث لم يسبقا اليه " الا أن الرأي في مسألة نحوية يجب أن يتبعه دليل من كلام العرب يسائده • إذ ليس المجال مجال اختيار بلا توقيف عن العرب •

أما تقدم محمول محمول " كي " فمستوع وله ثلاث صور احدها : تقدمه على المحمول فقط ، نحو جئت كي النحو اتعلم ، والثانية على كي فقط نحو جئت النحو كي اتعلم ، والثالثة على المحلول أيضا نحو النحو جئت كي اتعلم • وعليه المنع في الاولى للفصل ، وفي الثانية والثالثة ان كي من الموصولات ، ومحمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، وان كانت جارة • فان مضمرة وهي موصولة أيضا " . (۴)

(۱) الهمع ج ۲ ص ۵ •

(۲) المرجع نفسه والصفحة •

(۳) الهمع ج ۲ ص ۶ •

(۴) المرجع نفسه والصفحة •

هل يجوز أن تأتي كما بمعنى كيما ويتصلب بعدها المضارع ؟

" ذهب الكوفيون الى أن "كما" تأتي بمعنى كيما ، ويتصلبون بها ما بعدها ، ولا يمتنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين • وذهب البصريون الى أن "كما" لا تأتي بمعنى "كيما" ولا يجوز نصب ما بعدها بها • أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن "كا" تكون بمعنى "كيما" وأن الفعل يتصلب بها أنه قد جاء ذلك كثيرا في كلامهم ، قال الشاعر وهو صخر الغي :

جاءت كبير كما أخفرها والقوم صيد كأنهم رمسوا

أراد "كيما" أخفرها " ولهذا المعنى انتصب أخفرها • وقال الآخر

وطرفك ان ماجئتنا فاصرفته كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

أراد كيما يحسبوا ، وقال الآخر : لا تظلموا الناس كما لا تظلموا •

أراد كيما لا تظلموا • وقال عدي بن زيد العبادي :

أسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر شيب اذا ما سائل سألا
وقال الآخر :

يقلب عليه كما لأخافه تشاوس رويدا اننى من تأمل

"أراد كيما أخافه " الا أنه أدخل اللام تأكيدا ، ولهذا المعنى كان

الفعل منصوبا ، فهذه الاشياء كلها تنل على صحة ما ذهبنا اليه " (١).

(١) الايضاف ج ٢ ص ٣٤٤ •

والقول للكوفيين •

"أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : " إنما قلنا انه لا يجوز التصب
بها لان الكاف في "كما" كاف التشبيه ادخلت عليها "ما" وجعلها
بمنزلة حرف واحد كما ادخلت "ما" على رب وجعلها بمنزلة حرف واحد ،
ويليها الفعل كريبا • وكما انهم لا ينصبون الفعل بحدد ربما فكذلك
هاهنا " (١) وقد أجيب عن كلمات الكوفيين : بأن البيت الاول لاحجة
لهم فيه ، لانه روى " كما اخفرها " بالرفع لان المعنى جاءت كما
أجيئها ، وكذلك رواه الفراء واختار الرفع في هذا البيت وهو الرواية
الصحيحة . (٢)

وأما البيت الثاني فلا حجة فيه لان الرواية لكى يحسبوا أن الهوى
حيث تظنر •

وأما البيت الثالث فلا حجة لهم فيه أيضا ، لان الرواية فيه بالتوحيد
لا تظلم الناس كما لا تظلم كالرواية الاخرى لا تشتم الناس كما لا تشتم •

وأما البيت الرابع ، فليس فيه حجة أيضا لان الرواة اتفقوا على أن
الرواية " كما يوما تحدثه بالرفع كقول ابن النجم :
قلت لشييان أدن من لقائهم كما تغدى القوم من شوائهم

(١) الانصاف ج٢ ص ٢٤٤ •

(٢) أنظر الهمع ج٢ ص ٧ •

وكقول الآخر :

أنح فاصطبغ قرصا اذا اعتادك الهوى
بزييت كما يكفيك فقيد الحباب

ولم يروه أحد " كما يوما تحدثه " بالنصب الا المفضل الضبي وحده
قاله كان يرويه منصوبا • واجماع الرواة من نحوى البصره والكوفة
على خلاقه " (١) وقال ابن الاثير " والمخالف له أقدم منه بحلم
العريضة " (٢) أي أن ابن الاثير يرجح رأى البصريين •

" وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والظاهر فيه - . يقلب عليه
لكيما أخافه - على انه لو صح ما روه من هذه الابيات على مقتضى
مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلّة فلا يكون فيه حجة " (٣)

وفي رد البصريين هذا دليل واضح وتأييد لقول القائل بأن البصريين
لا يلتفتون الى كل مسوع " (٤) بل يختارون منه ما يتفق مع أصولهم ثم
يهملون الباقي بحجج مختلفة مثل القلة ، والندرة والضرورة والشذوذ •
أما الكوفيون فائهم يحترمون كل مسوع ، (٥) وهو المنهج السليم في رأينا

(١) الانصاف ج٢ ص ٣٤٥ •

(٢) المرجع نفسه ص ٣٤٦ •

(٣) المرجع نفسه والصفحة •

(٤) الاقتراح للسيوطي ص ٨٤ •

(٥) انظر تفصيل ذلك في مجالس اللغويين والنحاة للزجاجي ص ٤٥ ،

وانظر التمهيد ج١ ص ٤٥ ، وانظر الاقتراح للسيوطي ص ٨٤ •

في استقراء اللغة • والبصريون يرفضون الكثير مما جاء عن العرب
 لأنه يخالف أصولهم ، فاسمين أو متناسمين ان هذه الاصول والقواعد
 قد صنعوها هم صنعاً ، ولم ترد عن العرب ، وإنما الذي ورد هو
 اللغة التي رفضوها • وقد امتدحهم بعض الباحثين بأنهم كانوا "أقوى
 سلطاناً على اللغة" (١) فرد ذلك الدكتور الانصاري قائلاً : " وما درى
 ان هذا لا يتفق مع المنهج اللغوي السليم " (٢) وقد رجح المذهب
 الكوفي في استقراء اللغة وان كان قد أخذ عليهم بعض المآخذ •

(١) ضحى الاسلام / ٢٩٦ •

(٢) أبو زكريا الفراء للدكتور الانصاري / ٤٠٣ •

البصائر السادسة

لام التعليل

بمنزلة الفعل • فلما أضمرت "أن" كتبت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما • لانهما لا يعملان الا في الاسماء ، ولا يضافان الا اليها • و"أن" وتفعل بمنزلة الفعل "• (١) أما قوله " فلما أضمرت أن كتبت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما " • فالما يعنى به اللام ، وحتى ، لانه قد سبق أن ذكر حتى مع اللام في باب الحروف التي تضر فيها أن •

أما الكوفيون فلم يذهبوا في اللام هذا المذهب • وإنما قالوا في " جئت لأكرمك ، اللام هي التامة لأكرمك ، وهي بمنزلة "أن" وليست هي لام الخفض التي تعمل في الاسماء • ولكنها لام تفيد الشرط ، وتشتمل على معنى كي • فإذا أتت كي مع اللام فالنصب للام وكى مؤكدة لها "• (٢)

ومذهب الكوفيين في لام التحليل انها تنصب بنفسها • ولا حاجة لاضمار "أن" • "شبهوها بكى ، واجروها مجراها ، بل ذهبوا أبعد من ذلك ، فقالوا انك اذا قلت " جئت لكى أن اكرمك " • فالنصب للام ، ولا موضع لـ "أن" لانها تؤكد اللام كما أكدتها كي ، واحتجوا بقول الشاعر :

" أردت لكى ما أن تطير بقريتى فتركها شئاً ببيداء بلقع " (٣)

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج ٢ ص

(٣) المرجع نفسه ص ١٩٠ •

فلا يجوز أن تقدر " • ولم يشر إلى شرح السيرافي ، إنما أورد النص وكأنه من عنده • حيث قال بعد أن أورد نص الكوفيين : " وأما قولهم أنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال "أمرت بتكرم" على معنى "أمرت بأن تكرم" قلنا هذا فاسد " • لاحظ قوله "قلنا" ولم يقل قال السيرافي • وكانت الأمانة العلمية تقتضى ذلك • إلا أن من الواضح جدا أن ابن الأثير في انصافه لم يتصف أبا سعيد • أما احتجاج الكوفيين بأنه لو كانت لام التحليل هي لام الخفض ، لجاز دخول سائر حروف الجر على المضارع بأضمار "أن" ، فلا أراه صوابا • حيث أن الحروف لا تتساوى في ذلك ، وحروف الجر نفسها منها ما يعمل مع الحذف مثل "رب" ، ومنها ما لا يعمل وهو محذوف • فلما لم تتساوى في الإجراء في الخفض الذي هو اختصاصها ، فكيف جاز أن تتساوى في دخول بعضها على الأفعال بأضمار أن ؟ على أن قولهم "أمرت بتكرم على معنى أمرت بأن تكرم" لم يرد عن العرب • وإن كان قد ورد شيئا شبيها بذلك في "من" حيث "أن هشام بن معاوية حكى عن الكسائي عن الحرب لا يـسـد من يتبعها" (١) • على معنى لا بد من أن يتبعها ويبدو أن هذا القول من الشواذ ، حيث لا نجد هناك شواهد على النصب "بأن" بعد "من" غير هذا الشاهد الذي أورده السيرافي في شرحه •

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج ٣ ص ١٩١ •

وقد أهمل السيرافى بعض حجج الكوفيين فلم يردّها ومنهـما قولهم أن اللام قامت مقام "كى" فعملت النصب من غير تقدير "أن" ، لأن كى تنصب فكذلك ما قام مقامها • ويبدو أن السيرافى لم يـسرد حجتهم هذه ، لأنها مردودة أصلاً بحجة البصريين فى "كى" حيث أنها على مذهبهم لا تنصب بنفسها • وكذلك ما قام مقامها • وقد أسهب أبو سعيد القول فى ذلك فى باب "كى" فاكفى بـهـ وخسبنا •

وقد انتهى ابن الأثيرى للرد على تلك الحجة التى أغفلها أبو سعيد^(١) : (لا نسلم أن كى تنصب بنفسها على الإطلاق • وإنما تنصب تارة بتقدير "أن" لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها • وليس حملها على احدى الحالتين أولى من الأخرى • بل حملها عليهما فى الحالة التى تنصب الفعل فيها بتقدير "أن" • أولى من حملها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها • لأنها فى تلك الحالة التى تنصب الفعل بتقدير "أن" حرف جر • كما أن اللام حرف جر • وفى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها حرف نصب • وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب • فكما أن كى فى هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير "أن" فكذلك اللام ينبغى أن تنصبه بتقدير "أن") • (١)

(١) الانصاف ج ٢ ص ٣٣٨ •

ولعل التناقض واضح في قول ابن الأثير : " لا تسلم
 أن "كى" تنصب بنفسها على الإطلاق ، ثم قوله " وتارة تنصب
 بنفسها " • ولا يفهم قوله هذا إذا روجع فيه " باب كى " • لأن
 كى في مذهب البصريين لا تنصب بنفسها إلا إذا دخلت عليها اللام
 أى أن "كى" هي حرف جر مالم تدخل عليها اللام • فإذا دخلت
 اللام أمتنع ذلك لعدم جواز دخول حرف الجر على حرف الجر •
 فتصير كى على مذهبهم حرف نصب • وأما الكوفيون فيرون أن كى
 حرف نصب تختص بالأفعال وتنصبها دون تقدير "أن" • ومن هنا
 جاء الخلاف في لام التحليل لأن الفريقين لا يصدرا عن رأى واحد •
 فما كان ينبغي لابن الأثير أن يحتج عليهم بأن "كى" حرف جر • لأن
 "كى" على مذهب الكوفيين ليست كذلك • وقد أسلفنا القول في رأى الفريقين
 وحججهما •

أما قول الكوفيين بأن اللام تشتمل على معنى "كى" فقد رده ابن
 الأثير بقوله " كما أنها تشتمل على معنى كى إذا كانت ناصبة فكذلك
 تشتمل على معنى كى إذا كانت جارة • فانه لا فرق بين "كى" الناصبة
 و "كى" الجارة في المعنى • على أن كونها في معنى "كى" الناصبة
 لا يخرجها عن كونها حرف جر • فانه قد يتفق الحرفان في المعنى ،
 وإن اختلفا في العمل • ألا ترى أن اللام في قولك " جئت لأكرمك "
 بمعنى "كى" في قولك " جئت كى أكرمك " ، و " لكى أكرمك " ، وإن كانت
 اللام حرف جر ، وكى حرف نصب ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر ،
 فكذلك هاهنا " (١) •

(١) الايضاح ج ٢ ص ٣٢٨ •

ولما بعض الملاحظات على الامثلة التي أوردها ابن الأثير
فتحن نعلم بأن اللام في المثال "جئت لأكرامك" هي بمعنى كى
في قولنا "جئت كى أكرمك" ، ولكن لا نوافق على قوله "وكى
حرف نصب" ، لأنه إنما يتحدث بلسان البصريين ، وليست كى عندهم
في قولك "جئت كى أكرمك" حرف نصب ، وإنما هي حرف جر •
والناصب للفعل هو "أن" المضرة بعدها • وأما أن كان قد عني
أن "كى" هي حرف نصب في المثال السابق على مذهب الكوفيين ،
فكيف جاز له أن يحتج عليهم بذهبهم الذي أكره قبل ذلك وأقام
عليه الحجة ؟

أما في قوله "جئت لأكرامك" ، حيث جعلها بمعنى "جئت لكى
أكرمك" فهما بمعنى واحد إلا أن الناصب للمضارع على مذهب البصريين
هو "لكى" • بينما الناصب له على المذهب الكوفي هو اللام ، وما "كى"
إلا تأكيد لها • فلا يصح الاحتجاج بذلك • لأن اللام في "لأكرامك"
هي لام خفض تدخل على الاسماء واللام في "لكى أكرمك" ، هي لام نصب
تدخل على الأفعال • فلما كان ابن الأثير قد بنى حجته في هذا
الباب على حجة في "باب كى" ، لذلك نجد أن لا طائل من وراء ذلك •
لأن الخلاف في كى بين الفريقين أدى إلى الخلاف هنا •

ثم لا يكتفى ابن الأثير بحجته تلك ، بل يتابع القول محاولاً
إغلاق الأبواب في وجه الكوفيين ، فيقول : "فإن قلتم أن اللام هاهنا --

أى فى قوله جئت لأكرامك - دخلت على الاسم الذى هو مصدر فلم تخرج عن كونها حرف جر • قلنا وكذلك اللام هاهنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر لان "أن" المقدرة مع الفعل فى تقدير المصدر ، فقد دخلت على الاسم ولا فرق بينهما " (١) وهو فى قوله هذا ناظر الى قول سيبويه الذى أوردناه من قبل فى تعليقه لاختيار "أن" دون سواها لينصب بها بعد حروف الجر ، مثل "كى" و "اللام" و "حتى" وذلك حين قال ("أن" ويفعل بمنزلة اسم واحد فاذا قلت هو الذى فعل ، فكأنك قلت هو الفاعل • واذا قلت أخشى ان تفعل ، فكأنك قلت أخشى فعلك • أفلا ترى ان أن تفعل بمنزلة الفعل ، فلما أضمرت "أن" كنت قد وضعت مزين الحرفين مواضعهما ، لانهما لا يعملان الا فى الاسماء ولا يضافان الا اليها " (٢) .

وهناك حجة للكوفيين ذكرها أبو سعيد ولم يردھا • وهى قولهم " ان اللام تفيد معنى الشرط فأشبهت أن المخففة الشرطية " . وقد ردھا ابن الأثير بقوله " لا نسلم أنها تفيد الشرط ، وانما تفيد التعليل ، ثم لو كان وهم كما زعم لكأن ينبغى أن تحمل عليها فى الجزم ، فيجزم باللام كما يجزم بان لاجل المشابهة التى بينهما " (٣) .

(١) الانصاف ص ٢٣٩ •

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٠٧ •

(٣) الانصاف ج ٢ ص ٣٣٩ •

وقد رد الكوفيون هذا القول بقولهم : " ان " أن " لما كانت أم الجزء أرادوا أن يفرقوا بينهما فجزموا بأن ، ونصبوا باللام للفرق بينهما " . قال البصريون " فهلا رفعوا " فردّ الكوفيون قائلين : " لم يكن للرفع مدخل في واحد من هذين المعنيين ، لانه يبطل مذهب الشرط ، لان الفعل المضارع انما ارتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الجازمة والناصبية " . قال البصريون : فكان ينبغي الا ينصبوا أيضا ، لان النصب أيضا يبطل مذهب الشرط " . (١) ولكننا نرى أن الكوفيين قد اشتطوا بعض الشيء في قولهم أن اللام انما نصبت لانها تفيد معنى الشرط فأشبهت ان المنقفة الشرطية . حيث انما لا نجد في اللام معنى الشرط ، ولا مشابهة " ان " . وقد وجدنا ابن الأثير ينقل عن الكوفيين بين علامتي تنصيص ، ولكنه لا يذكر المصدر الذي رجع اليه أو نقل عنه .

ونسية لافتتان الفريقين بالمناظرة نجد أحيانا أحد الفريقين يفترض بعض الاسئلة التي قد تخطر على ذهن الآخر ثم يجيب عليها ، ويحتج لمذهبه . فمثلا هاتحن نجد الكوفيين يفترضون سوءا لا قد يخطر للبصريين في تفنيد حجة الكوفيين في اللام ، فيقولون : " ولا يجوز أن يقال هلا نصبوا بأن وجزموا باللام وكان الفرق واقعا " . ثم يردون ذلك قائلين : " لانا نقول ان " ان " لما كانت

(١) الايضاف ج ٢ ص ٣٣٨

أم الجزاء كانت أولى باستحقاق الجزم • لأنها تقتصر على فعل الجزاء ،
كما تقتصر على فعل الشرط ، فيطول الكلام ، والجزم حذف ، والحذف
تخفيف ، ومع طول الكلام يتناسب الحذف والتخفيف ، بخلاف الاسم •
فيان الفرق بينهما " (١)

وكما قد أسلفنا القول في أن اللام على مذهب البصريين هي
اللام الخافضة للأسماء • ولذلك حينما تدخل على الأفعال لا تعمل •
وأما العامل هو أن المضمة بعدها • إلا أن الكوفيين لم يعجبهم
هذا القول • فقالوا : " على أنا وإن سلمنا أنها من عوامل الأسماء
إلا أنها عاملة من عوامل الأفعال في بعض أحوالها ، والدليل على
هذا أنها تجزم الأفعال ، في غير حالتين الحاليتين ، في الأمر ،
والدعاء • نحو " ليتعم زيد - وليخفر الله عمرو " • فكما
جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزماً ، جاز أيضاً
أن تعمل في بعض أحوالها نصاً " (٢)

وقيل أن لمورد نص البصريين في الرد على هذا القول • لنبيه
إلى تناقض قول الكوفيين في لام التعليل ، فهم منذ البداية قد أنكروا
أن تكون اللام الواقعة على الأفعال هي اللام التي تخفف الأسماء •

(١) الانصاف ج ٢ ص ٣٣٧ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

واحتجوا لذلك بأنها لو كانت اللام الخافضة " لجاز أن يقال " أمرت
بتكريم " ولما لم يجز ذلك دل على فساد " • وهم الآن يقولون
عن لام الخفض أنها تدخل على الأسماء ، كما تدخل على الأفعال
في الأمر ، والدعاء • ويحتجون بأنها لما كانت تعمل الجزم
في بعض أحوالها • جاز أن تعمل النصب في حال آخر • فكيف
يوفقون بين القولين ؟

أما البصريون فيقولون " إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء ،
بطل أن تكون من عوامل الأفعال • لأن العامل لما كان عاملاً
لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل • وقولهم " أنها
تجزم الفعل " قلنا لا نسلم أن هذه اللام هي اللام الجازمة • فإن لام
الجر غير لام الأمر ، والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل
لابد أن تتعلق بفعل ، أو معنى فعل • نحو جئت لتقوم ، وما
أشبه ذلك • وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق
بشيء قبلها • ألا ترى أنك تقول " ليتهم زيد " و " ليذهب عمرو " •
فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل فبان الفرق " (١) .

وإذا كان البصريون قد سلموا بأن هناك لاما تخفض ، وأخرى
تجزم • فلماذا لا تكون هناك لام أخرى تنصب ؟ ويكون الفرق بينهما
وبين التي تخفض أن هذه تختص بالأسماء • والتي تنصب تختص بالأفعال .
وبعد القول في اللام تأتي لحكم أن يسدما •

(١) الايضاف ج٢ ص ٣٤٠ •

قال سيوييه "وأما اللام في قولك جئتك لتفعل فبمنزلة "أن"
في قولك أن خيرا فخير ، وأن شرا فشر ، أن شئت أظهرت الفعل
ماملا • وأن شئت خزلته وأضرته • وكذلك أن بعد اللام أن
شئت أظهرته • وأن شئت أضرته " (١) .

أى أن "أن" بعد اللام جائزة الاظهار والاضمار ، كما يجوز
اظهار الفعل وضماره بعد "أن" في قولهم "أن خيرا فخير وأن
شرا فشر" أما حذف أن بعد اللام فيحزوه السيرافي الى طلب
التخفيف • ويحلل لذلك بأن الحذف للتخفيف كثير في كلام العرب
"كحذف لام الامر وتاء المخاطب في أمر المواجه عندهم • نحو قم ،
واذهب ، والاصل لتقم ، ولتذهب ، وأيش عندك والاصل "أى شيء
عندك " ولم يكثر غير اللام في ذلك فتخفف " (٢) فيجوز أن يقال
جئت لاكرمك أو جئت لان اكرمك •

ولما كان النحو هو استقراء اللغة واستنباط لقواعدها فتحسب
توافق الكوفيين في قولهم أن اللام هي الناصبة بنفسها لا باضممار
أن ، وبخالفهم في زعمهم بأنها ليست اللام الناصبة هي السلام
الداخل على الاسماء • وبذلك يتفق مع البصريين في أنها اللام
الخافضة للاسماء ، وبخالفهم في قولهم انها تنصب باضممار أن • وقد

(١) الكتاب ج٢ ص ٤٠٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٣ ص ١١٩٢ وألنظر الانصاف ج٢
ص ٣٣٨ •

أسلفنا القول بأن القاعدة التي اتفق عليها الفريقان حيث زعموا
 " أن عوامل الاسماء لاتعمل فى الافعال وعوامل الافعال لاتعمل
 فى الاسماء " هذه القاعدة لاتستقيم مع المنهج السليم فى استقراء
 اللغة • لانا قد وجدنا حروفا تعمل فى الاسماء والافعال •
 والمنهج السليم فى رأينا فى اجزاء الحروف غير المختصة هو أن
 تنصب المضارع بنفسها ، ولا يلتبس الامر ، لانه لاخفض فى الافعال ،
 أما اذا ظهرت أن يحد تلك الحروف ، فالعمل لـ "أن" ، نسبة
 لاختصاصها ، ولعبارتها الفعل • فلا يكون الحرف غير المختص
 مع اظهار أن ناصبا • بل يعمل الخفض فى المصدر المؤول من
 أن والفعل بعدما •

الباب السابع

"لام الحمد"

- ذكر سيبويه " اللام " في باب الحروف التي تضر فيها " أن " .
ومثل لام التعليل ، وأهمل لام الجحد ولم يذكرها إلا حين أتى لذكر
حكم " أن " بعد اللام . فأشار إلى أن " أن " بعد لام التعليل
جائزة الاظهار . ثم أضاف قوله : " وأعلم أن اللام قد تجى " ففى
موضع لا يجوز فيها الاظهار . وذلك " ماكان ليفعل " فصارت " أن "
هاهنا بمنزلة الفعل فى قولك " اياك وزيدا " وكألك اذا مثلت قلت ما
كان زيد لان يفعل ، أى ماكان زيد لهذا الفعل " . (١)

- وذلك يعنى أن مذهب البصريين فى لام الجحد أنها لاتنصب
بنفسها . وإنما تنصب باضمار أن ، مثلها فى ذلك مثل لام التعليل .
ولكن الاختلاف يأتى فى حكم " أن " بعد لام الجحد حيث هى واجبة
الاضمار . وواضح فى نص سيبويه أنه حين أتى لذكر لام الجحد اكتفى
بالمثال فقط ، ولم يشرح القاعدة . و " اللام " عنده " لام " واحدة
ولم يصفها الى تعليل وجحد وإنما فعل ذلك النحاة بنسبه .

- أما المبرد فحين ذكر اللام قال : ان لها موضعين : (ا) احدى
نفي ، والاخر ايجاب . وذلك قوله : جئتك لأكرمك . وقوله عز وجل :
" ليخقر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر " فهذا موضع الايجاب . وموضع
النفي : ماكان زيد ليقوم ، وكذلك قوله تبارك وتعالى : " ماكان الله
ليذر المؤمنين " . " وماكان الله ليعذبهم وأنت فيهم " (٢)

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ .

(٢) المقتضب ج ٢ / ٧ والآيات : الفتح / ٢ ، آل عمران / ١٧٩ ، الانفال / ٣٣ .

أى أن المبرد قد صنف " اللام " الى ثنى وايجاب • وان كان لم يذكر الاصطلاح الذى وضعه اللحا فبما بعد لهذه اللام • فهم فى مقام الايجاب قد أسموها لام التعليل ، أو لام كى • وفى مقام الثنى أسموها لام الجحد • والجحد معناه الانتكار ، أو النفسى •

وقد أهمل ابن السراج فى اصوله لام الجحد ، فلم يذكرها وإنما ذكر لام التعليل فقط • أما الزجاجى فقد ذكرها فى باب الحروف التى تنصب الافعال المستقبلية • ثم قال : (وفى لام الجحد " ماكان عبد الله ليخرج " قال الله تبارك وتعالى : " ماكان الله ليذر المؤمنين على ما اتم عليه " وقال جل وعز : " ماكان الله ليعذبهم وأنت فيهم ") • (١)

أى أنه قد ردد أمثلة المبرد نفسها ، ولم يفصل فى حكم (٢) " أن " بعد اللام التى أسموها لام الجحد • وكذلك فعل ابن جنى • أما أبو سعيد السيرافى فيقول : " ولام الجحد عند سيبويه بمنزلة لام كى فى اضمار " أن " بعدها • وبيئهما فصل فى اظهار " أن " بعدها فاستحسن ظهورها بعد لام كى ، ولم يجوز ظهورها بعد لام الجحد " • (٣)

-
- (١) الجمل ص ١٩٦ والآيات : آل عمران / ١٧٩ ، والانفال / ٣٣ •
 (٢) أنظر اللام مخطوط رقم : ١١٨٦٩ ورقة ١٣٦ •
 (٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٢ ورقة ١١٩١ •
-

ويأتى السؤال : لماذا آجاز سيويه ظهور أن بعد لام التعليل ولم يجز ظهورها بعد لام الجحد ؟

يقول سيويه فى هذا : " ودخل فيه معنى نفى " كان سيفعل " فإذا قال هذا قلت ما كان ليفعل • كما كان لن يفعل نفيا ليفعل • وصارت بدلا من اللفظ بأن ، كما كانت ألف الاستفهام بدلا من واو القسم فى قولك : " الله لتفعلن " • فلم يذكروا إلا أحد الحرفين إذ كان نفيا لما معه حرف لم يعمل فيه شيئا ليضارعه فكأنه قد ذكر " أن " كما أنه إذا قال سقيا لم فكأنه قال سقاه الله " (١).

ويوضح هذا القول أبو سعيد قائلا : " وأما قبح ظهورها بعد لام الجحد لأنها تقيض فعل ليس تقديره تقدير الاسم ، ولا لفظه لفظ اسم ، وهو السين وسوف • فإذا قلنا " ما كان زيد ليخرج ، فهو قبل الجحد كان " زيد سوف يخرج " • أو " سيخرج " فإذا قلنا ما كان زيد لان يخرج باظهار " أن " فكأننا جعلنا مقابل سوف يخرج ، وسيخرج ، اسما • فكرهوا اظهار أن لذلك •

ووجه آخر وهو أن تقديره عندهم ما كان زيد مقدرا لان يخرج ، أو مستعدا ، أو هاما ، أو طارئا ، أو نحو ذلك من التقديرات الستى توجب المستقبل من الفعل • و " أن " توجب الاستقبال • فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال من ذكر " أن " (٢).

(١) الكتاب ج١ ص ٤٠٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ١٩١ أ وأنظر الانصاف ج٢ ص ٣٤٧ •

أى أن عدم جواز اظهار أن بعد لام الجحد جاء من وجهين :
 احدهما : أن قولهم ليفعل هو نفس لقولهم كان سيفعل ، أو كان
 سوف يفعل ، أى أن اللام وقعت فى جواب السين أو سوف ، ولذلك
 لا يجوز اظهار " أن " بعدها ، لأن أن والفعل يقدران بالمصدر ،
 والمصدر اسم ، وليست السين أو سوف فى تقدير اسم ، ولا لفظهما
 كذلك . أما الوجه الثانى فلأنها صارت بدلا من اللفظ بهما .
 لئلا إذا قلنا " ماكان ليفعل " كان نغيا لسيفعل . كما لو أظهرنا
 " أن " فقلنا " ماكان لأن يفعل " فلما صارت بدلا منها ، كما أن ألف
 الاستفهام يدل من واو القسم فى قولهم " الله لتفعلن " لم يجز
 اظهارها إذ كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهرة . وهذا الوجه
 الثانى هو الذى علاه سيبويه بقوله : " فلم يذكروا الا أحد الحرفين
 إذ كان نغيا لما معه حرف لم يعمل فيه شئ ليضارعه . فكأنه
 قد ذكر " أن " . كما أنه إذا قال سقيا لم فكأنه قال سقاء الله " . (١)
 ثم يمثل أبو سعيد ذلك بقوله : " يقول القائل عبد الله عى ،
 فيقال له ماكان عبد الله عمك . ويقول القائل عبد الله يصوم ويصلى ،
 فيقال ماكان عبد الله يصوم ويصلى بخير لام ، ويقول القائل عبد الله
 بهم أن يقوم ، ويريد أن يقوم ، فيقال له ماكان عبد الله ليقوم .
 وقوله عز وجل " وماكان الله ليعذبهم وأنت فيهم " و " ماكان الله
 ليضل قوما بعد إذ هداهم " ، كأن قائلا قال هل الله يريد أن
 يعذبهم ، وهل الله يريد أن يضل قوما بعد إذ هداهم ، فجعلت
 اللام طما لهذا المعنى " . والمعنى الذى عليه هو أن اللام نظير

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٢ ص ١١٩١ .

" يريد أن يفعل " • وهذا بدوره يقودنا للسؤال عن خبر كان في قوله تعالى " ما كان الله ليحذيه " "ومذهب البصريين أن خبر كان حينئذ محذوف • وأن هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف • وأن الفعل ليس بخبر • بل المصدر المتسبك من أن الضميمة والفعل المنصوب بها في موضع جر • والتقدير ما كان الله يريدنا لكذا • والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصححا به في بعض كلام العرب • قال الشاعر : " سموت ولم تكن أهلا لتسمو " فصرح بالخبر الذي هو " أهلا " مع وجود اللام والفعل بعدها (١) •

أما الكوفيون فقد قالوا " أن لام الجحد هي العاملة بنفسها " (٢) • ذكر السيرافي هذا ولم يذكر حجة الكوفيين في ذلك • إلا أن ابن الأثيري قال : " ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها • ويجوز اظهار "أن" بعدها للتوكيد ، نحو " ما كان زيد لان يدخل دارك " ، وما كان عمر لان يأكل طعامك • وقالوا ان الدليل على أنها هي العاملة بنفسها وجواز اظهار "أن" بعدها ما قدمناه في مسألة لام كي (٣) • أي ان لام الجحد عند الكوفيين هي بمنزلة لام كي ، لافرق في اجرائها • وحجتهم في ذلك هي حجتهم في لام كي ، والتي اسلفنا القول فيها • وعلى مذهبهم هذا فإن الخبر في

(١) الهمع ج٢ ص ٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج٢ ورقة ١٩٢ ب •

(٣) الانصاف ج٢ ص ٣٤٦ •

قوله تعالى " ما كان الله ليعذبهم " هو الفعل • أى " أن الفعل
 فى موضع نصب على انه الخبر واللام زائدة للتأكيد " • (١) ووجه
 التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل " ما كان ليفعل " ما كان يفعل ،
 ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفس ، كما أدخلت الباء فى " ما زيد
 بفعل " لذلك ، فعندهم انها حرف زائد مؤكد ، غير جار ، ولكنه
 لأصب ، ولو كان جاراً لم يتطرق عندهم بشئ لزيادته ، فكيف
 به وهو غير جار ؟ ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصداً
 للفعل • وعلى هذا فهى عندهم حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف ،
 والنصب بأن مضمرة وجوبا " (٢)

ولقد أسلفنا القول فى غير موضع أن الكوفيين يبحون دائماً
 الى تيسير النحو • ومن ثم فهم لا يلجأون لتقدير المحذوفات كشيرا •
 وقد رأينا الآن كيف أن تعنت البصريين ، واصرارهم على أن الناصب
 للمستقبل هو " أن " المضمرة بعد لام الجحد ، أفضى بهم الى تقدير
 خبر كان • مع انه لا شئ يمنع من أن يكون الفعل المذكور بعدها
 فى موضع نصب خبراً لها • ومما لك مسألة أخرى وهى : هل يجوز
 تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها ؟

(١) الهمج ج ٢ ص ٨ •

(٢) المغنى ج ١ / ٢١١ •

" وقد أجاز الكوفيون ذلك • كقولك ماكنت زيدا لا ضرب •
وأشدوا :

لقد عذلتني أم عمر ولم اكن مقالتها ماكنت حيا لاسمعا" (١)

وقد رد أبو سعيد ذلك بقوله : " وهذا يحمل على اضمار فعل • فكأنه
قال : ولم اكن لاسمع مقالتها • وبين ما أضر بقوله : " لاسمعا " كما
قال :-

والى امر من عصابة خلدقية أبت للاطدى أن تديخ رقابها

وقد عزز ابن الأثير رأى السيرافي هذا قائلا : " وهذا متفق عليه •••
فاللام في " للاطدى " لا تكوم في صلة " تديخ " فتقدر فعل قبله وتقديره
أبت أن تديخ للاطدى " • (٢) وهذا متفق عليه لان معمول صلة " أن " لا
يتقدم عليها ، بل من صلة فعل مقدر قبله • وتقديره : أبت أن تديخ •
وجعل هذا المظهر تفسيرا لذلك المقدر • وهذا النحو في كلامهم أكثر
من أن يحصى " •

وهذا يدل على عدم جواز تقديم مفعول الفعل المنصوب بسلام
الجحد عليها في مذهب البصريين قياسا على معمول صلة " أن " ، حيث
لا يتقدم عليها • ولعل كثرة القياس عند البصريين هي التي دعيت
الكثيرين ليسبوا المدرسة البصرية الى القياس • ولكنهم لا يعنون القياس

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٢ ص ١١٩٢ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة وأما الانصاف ج٢ ص ٣٤٦ •

(٣) الانصاف ج٢ ص ٣٤٨ •

وخلاصة القول في لام الجحد أن البصريين يجعلونها مع
الحروف الجارة التي تلصّب المستقبل باضمار "أن" • ولا يجوزون ظهور
"أن" بعدها • أما الكوفيون فأنهم يجرونها مجرى لام التعليل •
وهي على مذهبهم تلصّب بنفسها ، ولا مانع لديهم من ظهور "أن" •
بعدها وهي حينئذ تكون مؤكدة لها • والرأي عندنا أن الحروف
الجارّة إذا دخلت على المستقبل ووليتها "أن" فإن العمل يكون
لـ"أن" لأن أن غير مشتركة بين الأسماء والأفعال كالحروف الجارة التي
تدخل على الأسماء ، فإذا قلت "ما كان زيد لأن يفعل" فاللصّب
بأن ، والمصدر المؤول من أن والفعل مجرور باللام • أي أن السلام
مع اظهار أن حرف خافض • وقد تخيرنا هذا الرأي في كل الحروف
الخافضة التي تدخل على الأفعال •

الباب الثامن

"حياتي"

قال سيبويه في باب الحروف التي تضر فيها "أن" "وذلك اللام وحتى ، وذلك قولك تكلم حتى أجيبك • فالما التنصب هذا بأن و"أن" هاهنا مضمرة ، ولو لم تضرهما لكان الكلام محالا • لأن اللام وحتى الما تعملان في الاسماء فتجران ، وليستا من الحروف التي تضاف الى الافعال • فاذا أضمرت "أن" حسن الكلام • لأن أن ويفعل بمنزلة اسم واحد ، فاذا قلت هو الذي فعل فكأنك قلت هو الفاعل • وإذا قلت أخشى أن تفعل فكأنك قلت أخشى فعلك • أفلا ترى أن أن تفعل بمنزلة الفعل ، فلما أضمرت "أن" قلت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما ، لانهما لا يعملان الا في الاسماء ، ولا يضافان الا اليها • وأن وتفعل بمنزلة الفعل " (١) .

وهذا يعنى أن مذهب البصريين في "حتى" هو مذهبهم في لام التحليل • وانها اذا نصبت الفعل فالما تنصبه باضمار "أن" وعملية ذلك آتيا من عوامل الاسماء • وعوامل الاسماء لاتعمل في الافعال ، فوجب تقدير "أن" •

أما الكوفيون فليوم فيها آراء مخالفة لرأى البصريين • فهاهو الكسائي يقول : " حتى لاتخفض الما تخفض بعدها الى مضمرة أو مظهرة •

(١) الكتاب ج١ ص ٤٠٨ وأبظر المقتضب ج٢ ص ٧ وص ٢٨ والاصول ج٢ ص ١٥٦ والجمل ص ١٩٤ ومخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٢ ورقة ١٩٩ ب •

فيقال : " أكلت السمكة حتى إلى رأسها " فقد حصل بهذا أن " حتى لا تعمل في الاسماء شيئاً • إذ كان الخفض بعدها بغيرها " (١) وقد احتج لهذا بقوله : " لما قلت أنها تخفض بالى مضمرة أو مظهرة ، لأن التقدير في قولك ضربت القوم حتى زيد ، / حتى انتهى ضربى إلى زيد ، ثم حذف " انتهى ضربى إلى " تخفيفاً ، فوجب أن تكون إلى هي الحاملة " (٢) • فمذهب الكسائي في " حتى " أنها تلصّب الأفعال بنفسها من غير تقدير " أن " وتجر الاسماء بتقدير " إلى " •

ويتصدى له أبو سعيد بقوله : " فان قال قائل هلا أضرتم بعد " حتى " إلى " وخفضتم زيدا به كما حكينا عن الكسائي • قيل لا يجوز ذلك لبعده في التقدير ، وإبطال معنى حتى • وذلك أن موضع حتى في الاسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جملة ما قبلها • وإن حتى اختصت به من بين الجملة ، لأنه يستبعد فيه الفعل أكثر من استبعاده في سائر الجملة • كقولنا قاتل زيد السباع حتى الأسد ، لأن قتاله للأسد أبعد من قتاله لغيره • وكذلك تقول استجراً طى الأمير جفده حتى الضعيف الذى لاسلح له •

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ١٩٩ أ • وأنظر الانصاف

ج ٢ ص ٢٠١ و ٢٤٩ •

(٢) المرجع السابق والصفحة •

لأن استجراء الضعيف الذي لا سلاح له أبعد في النفوس من استجراء غيره من الجند • فلو جعلنا مكان "حتى" "إلى" فقلنا استجراً على الأمير جلده إلى الضعيف ما جاز ، ولا أدى عن معنى "حتى" • فان قدرناه بقولنا استجراً على الأمير جلده حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذي لا سلاح له • كان ذلك بزيادة كثيرة ، وكانت إلى في صلة انتهى ، لا في صلة "حتى" • والذي ذكره الكسائي من اضمار "إلى" بعد حتى شيء مكرر لا يعرف" • (١)

وحجة أبي سعيد في هذا الصدد ناصعة ومقنعة • على أن الكوفيين أنفسهم مختلفون في "حتى" • فهاهو الفراء وأصحابه يقولون "حتى" من عوامل الأفعال ، مجراها مجرى كي وأن • وليس عليها لازماً في الأفعال ، إذ كان يبطل في "سرت حتى صبحت القادسية" • ورقعت حتى وصلت إلى الأمير • ثم لما صبحت إلى خفضت الأسماء ، لغيابتها عن "إلى" • وإيها إذا علمت في الاسم لم يكن لها معناها حين تعمل في الفعل" • (٢) أي أن الكوفيين متفقون في أن "حتى" من عوامل الأفعال • ولكنهم مختلفون فيها إذا دخلت على الأسماء فهي عند الكسائي غير عاملة في الأسماء ، وإنما تجر الأسماء ، بالي العضمرة

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢٠٠ أ وأظن الايضاف ج ٢

ص ٣٤٨ حيث نقل النص برمته •

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ص ١٩٩ ب •

أو المظهرة بعدما • أما الفراء وأصحابه فحتى عندهم تجر الاسماء لقيامها مقام الـ " وقال الكسائي في " حتى مطلع " تخفضه الـ المضمره ، وليس لحتى فيه عمل • وقال الفراء حتى هي الخافضة للمطلع ، لما قامت مقام الـ " . (١)

ويبدو أن أبا سعيد لم يعجبه اختلاط الأمر على الكوفيين • فأراد أن يوضح ذلك ، ثم يختتم الفرصة فيبرهن على أن مذهب البصريين هو الامثل ، فيقول : " أعلم أن الحرف الواحد الذي أصل معناه واحد قد يستعمل في مواضع مختلفة ، فيخلب عليه اختلاف مواضعه ، فيصير كالحروف المختلفة حتى يعمل أفعالاً مختلفة • وذلك نحو " لا " أصلها النفي للنسبة ، وإبطاله • ثم استعمل في مواضع مختلفة من نهي يقابل به الأمر ، ومن نفي يقابل به حرف الاستفهام ، ومن دخول على مبتدأ وخبر ، وغير ذلك من مواضعه ، فعملت أفعالاً مختلفة من جزم ، ولصب ، ورفع ، وإبطال أصلها في بعض مواضعها • لأن تفرقها في هذه المواضع المختلفة كتفرق الحروف المختلفة اللفظ والمعنى • ومن ذلك الـ المـ المـ لفظها واحد ، ومواضعها مختلفة ، فجزمت الفعل ، وخفضت الاسم ، ولا خلاف بين النحويين فيما ذكرناه • وإنما يختلفون بعد ذلك في حروف تظهر لها أفعال

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ص ١٩٩ ب •

فلا يحققون تلك الاعمال لها • ويطلبون حروفاً آخر يدمون اضمارها
لتلك الاعمال ، وابطال عمل هذا الظاهر عليها • وربما جعلوا بعضها
بدلاً من شيء آخر • فمن ذلك ما يمكن تصحيحه ويقرب مأخذه ، ومنه
ما يبعد " (١)

ولئن كان هذا القول يطبق على الكوفيين ، فهو أيضاً يطبق
على البصريين • حيث أن أصحاب المدرسة الكوفية يجعلون "حتى" من
عوامل الأفعال ، ويقديرون "الى" بعدها حين تجر الأسماء • أما
أصحاب المدرسة البصرية فيجعلون "حتى" من عوامل الأسماء ،
ويقديرون "أن" بعدها حين تلصّب الأفعال • ولا فرق في أن كلاهما
أجراما في موضع وقدر في الموضع الآخر • وكان يمكن أجراؤهما
في الموضعين دون تقدير لآلها قد وردت في اللغة عاملة في الاسم
والفعل •

ثم يتابع أبو سعيد احتجاجه لمذهبهم فيقول : " فمما يقرب
تصحيحه ، قول سيبويه في "حتى" إذا لصبت الفعل آليها تنصبه
باضمار "أن" ، وذلك أن حتى على مذهبه من حروف الجر • ولا يخرج
ذلك عن قياس النحو ، وعن المتأولات القريبة • وذلك أن حتى قد

مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ص ١١٩٩ •

يليهما المخفوض في حال ، ويكون ما بعدها غير مخفوض في حال ، ولها
 مظاهر مما تخفص في حال • ويبطل خفضها في حال نحو منذ ، ومنذ
 وخلا ، وحاش في الاستثناء • فظهور الخفض بعدها اذا لم يقم
 برهان على اضرار حرف خافض ، يوجب انها هي الخافضة • كما
 أن هذه الحروف هي الخافضة • ويدل على أنها هي الخافضة
 قولهم : حتام ، وحتامه ، والام ، والامه ، وأصلها " حتى ما "
 و " ما " للاستفهام ، ولا تسقط عنها الالف الا ان يدخل عليها
 خافض • فعلم بذلك أن حتى خافضة " (١) أي أن حذف الالف
 من " ما " الاستفهامية حين تدخل عليها حتى دل على أن حتى حرف
 جر • لان " ما " الاستفهامية لا يحذف الفها الا مع حروف الجر ، مثل
 " كيـمه " و " فيـمه " و " بـمه " ، و " لـمه " ، و " عـمه " ، ومما
 أشبه ذلك -

ولكن الخلاف بين الفريقين في الجر "بحتى" ، لان الفراء
 وأصحابه يجرون بحتى أيضا • ولكن الخلاف في أن البصريين يجعلون
 حتى جارة بنفسها ، بينما الفراء وأصحابه يجعلونها جارة "لأنها
 قامت مقام الى ، و"الى" تخفف ما بعدها فكذلك ما قام مقامها " (٢)
 وان لم تكن بصدق البحث في حروف الجر ، الا أنه كان لا بد أن

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٣ ورقة ١٢٠٠ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة وأنظر الانصاف ج٢ ص ٣٤٩ •

ثبت حجج الفريقين • إذ أنه لا معنى لأن تنصب "حتى" بأضمار
 "أن" إن لم تكن من حروف الجر • وهو مذهب البصريين وفي
 رد السيرافي السابق حجج مقننة بأن حتى حرف خفض تخفيض
 الأسماء بنفسها • وقد أسلفنا في باب "كي" أن ثبوت الخفض
 بكى أو حتى ، لا يمنع كونهما حرفي نصب ينصبان الأفعال ، ولا
 يتعارض ذلك مع عمل هذين الحرفين في الأسماء ، لأنه لا خفض
 في الأفعال • وقلنا أن مرد الخلاف في الحروف التي تدخل على
 الأسماء والأفعال ، هو القاعدة التي وضعها النحويون قائلين :
 بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، وكذلك العكس صحيح ، ولكن
 قامدتهم هذه لا تسير اللغة • لأننا قد رأينا ما يعمل في الأسماء
 تارة وفي الأفعال تارة أخرى وإنما تقدير العوامل المحذوفة ونسبة
 العمل لها هو من صنع النحاة ووضعهم لا من طبيعة اللغة • والبصريون
 لا يكتفون بالحجج والبراهين فيقولون : "الذي يدل على أن الفعل
 يحد حتى منصوب بتقدير "أن" ، وأنها من الحروف الخافضة للأسماء"
 قول الشاعر :

داويت عين أبي الدهيف بمطلة حتى المصيف ويخلو القعدان

فالمصيف مجرور بحتى ، ويخلو عطف عليه ، فلو كانت حتى هي الناصبة
 لوجب أن لا يجر الفعل بعدما هاهنا منصوبا بعد مجىء الجر ، لأن
 حتى لا تكون في موضع واحد جارة وناصبة • والمعطوف يجب أن يكون
 على أعراب المعطوف عليه • فإذا لم يكن قبل "يخلو" فعل منصوب ،
 وكان قبله اسم مجرور ، علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورا

وإذا وجب الجر بعد الواو ، وجب أن يكون " يفلو " منصوبا
بتقدير " أن " لان أن مع الفعل بمنزلة الاسم ^(١) ولو سلم
أبو سعيد بأن حتى تجر الاسماء ، وتنصب الأفعال لأغلبها .
ويكفي البيت الذي ساقه شاهدا على مايقول .

ويمكن للكوفيين أن يقولوا أن هذا البيت لاجبة فيه ، لان
حتى على مذهبهم تجر وتنصب ، فهي تجر لانها قامت مقام الى ،
وتنصب بنفسها ، أما ثعلب فقد قال ان المستقبل منصوب بحتى
لقيامها مقام " أن " ومذهب الكوفيين أقرب الى المذاهب السليمة فى
استقراء اللغة .

حکم أن بعد حتى

قال سيويه " وأعلم أن " أن " لا تظهر بعد حتى وكس ،
كما لا يظهر بعد أما الفعل فى قولك أما أنت مطلقا انطلقت . واكتفوا
عن اظهار أن بعدهما بعلم المخاطب ان هذين الحرفين لا يضافان الى
فعل . وانهما ليسا مما يعمل فى الفعل ، وان الفعل لا يحسن
بعدهما الا ان يحمل على " أن " ف " أن " ساهما بمنزلة الفعل فى أما ،

(١) الانصاف ج ٢ ص ٣٥٠ .

وما كان بمنزلة أما هنا لا يظهر بعده الفعل • فصار عندهم بدلا عن اللفظ بأن " (١) .

أى أن مذهب البصريين فى أن بعد "حتى" أنها تكون واجبة الاضمار ، مثلها فى ذلك مثل حكمها بعد كي • والعلة فى ذلك كما ذكرها سيوطيه أن هذين الحرفين - أى حتى وكى - من حروف الجر ، ولا يلتبس أمرهما على أحد إذا دخلا على الأفعال ، بل يحملهما على "أن" • أما أبو سعيد فيقول : " ولم يذكروا بحمد حتى " أن " ، لأن حتى يبطل عليها فى أحوال • فتدخل على الأسماء بمعنى حروف العطف فى قولك : رأيت القوم حتى زيدا ، وجاءنى القوم حتى زيد ، وتدخل على الأفعال فتلصبها على غير وجه الخفية • وتدخل عليها العوامل • ولا تعمل شيئا • وتكون كحروف الابتداء نحو الواو والفاء ، فلما كانت كذلك لم يحسن ظهور "أن" بعدها " (٢) .

أى أن العلة فى وجوب اضمار أن بعد حتى أنها لا تلزم حالة الجر دائما ، بل هى قد تأتى أحيانا كحروف العطف والابتداء •

أما الكوفيون فقد " أجازوا ظهور أن بعد حتى كظهورها بعد كي والتصب عندهم بحيثى كالنصب بأن وكى ولا ضمير بعدها • وقالوا

(١) الكتاب ج ٢ ص ٤٠٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢٠٠ ب •

أن قيل لاسمين حتى أن أصبح بالقادسية فهو جائز ، والنصب بحتى
و "أن" تأكيد لها كما كانت تؤكد لكى " . (١)

ويمكن أن نسوق فى هذا المجال الرد الذى أورده أبو حيان
فى اظهار أن بعد حتى فى مذهب الكوفيين حيث يقول : " مع
اظهار أن بعد "حتى" يترجح كونها جارة على كونها ناصبة مؤكدة
بأن . لأن أن هى التى وليت الفعل وهى أم الباب وما كان أصلاً
فى بابيه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين الناصب
والفعل " . (٢) ونحن نعتقد الرأى نفسه أى أنه مع اظهار أن بعد
حتى يترجح كون حتى جارة ولكن ليس للأسباب التى ذكرها أبو حيان
من أن "أن" هى أم الباب فقد أسلفنا فى باب أن أنه لا دليل على
كون أن هى أم الباب لأن العرب قد ألفوا أنفسهم ينصبون بعد أن ،
كما ينصبون بعد لن وسائر النواصب ، ولا يستطيع أحد أن يجزم برأى
قاطع فى أن "أن" هى أم الباب ، وإن سائر النواصب محمولة عليها
كزعم البصريين ولذلك نقول يترجح كون "حتى" هى الجارة مع ظهور
أن ، لأن أن لا تخفض الاسماء وإنما تختص بالدخول على الأفعال
المضارعة ونصبها ، وهى التى وليت الفعل ، فيجب أن يكون العمل
لها ، وإن تكون "حتى" جارة للمصدر المؤول من أن والفعل . وهو
الرأى الذى رأيناه من قبل فى اظهار "أن" بعد كى . ولام كى ،
ولام الجحد .

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٢ ورقة ١١٠ أ .

(٢) أنظر معجم الهوامع ج ٢ ص ٥ .

فصل فى اعمالها

قال سيويه : " أعلم أن حتى تنصب على وجهين فأحدهما :
 أن تجعل الدخول غاية لمسرك ، وذلك قولك سرت حتى أدخلهما •
 كأنت قلت سرت الى أن أدخلها • فالناصب للفعل هاهنا ، هو
 الجار فى الاسم اذا كان غاية • فالفعل اذا كان غاية منصوب •
 والاسم اذا كان غاية جر • وهذا قول الخليل " (١)

أى أن حتى تنصب الفعل اذا كان غاية ، ويمكن بعبارة
 أخرى أن نقول : أن حتى اذا جاءت بمعنى " الى أن " فهي ناصبة •
 والذي يدل على ان حتى فى موضع الى فى هذا الموضع أنك تقول
 اقم الى قدوم زيد ، واقم حتى قدوم زيد • كما قال عز وجل : " حتى
 مطلع الفجر " • وإنما ظهرت " أن " بعد " الى " ولم تظهر بعد " حتى "
 لان " الى " لا تدخل الا على الاسماء ، ولا يبطل الخفض بها ، فلما
 كان كذلك الزموا " أن " لتظهر اسمية ما دخلت عليه ، وقوة لزومها
 الخفض " • (٢) أى أن مذهب البصريين فى ظهور " أن " بعد " الى "
 هو عكس مذهبهم فى " حتى " فلما كانت الى تلزم الاسماء الزموها
 " أن " بعدها ، ولم يجوز ذلك فى حتى •

(١) الكتاب ج٢ ص ٤١٢ وأنظر المقتضب ج٢ ص ٣٨ والاصول ج٢ ص ١٥٦
 والجمل ص ٢٠١ ومخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج٢ ص ٢٠٠ •
 (٢) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج٢ ص ٢٠٠ ب •

أما الكوفيون فقد قالوا : " أن كانت بمعنى " إلى أن " ،
 فقد قامت مقام " أن " و " أن " تنصب ، فكذلك ما قام مقامها " . (١)
 وقد احتجوا لقولهم هذا " بواو القسم فانها لما قامت مقام الباء
 عملت عملها ، وكذلك واو رب^{لما} قامت مقامها عملت عملها ، فكذلك
 هاءها " . (٢)

وقد رد البصريون ذلك بقولهم : " هذا فاسد لانه يجوز
 عندهم ظهور أن بعد حتى ، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها
 بعدها ، لانه لا يجوز أن يجمع بين البديل والمبدل ، ألا ترى أن
 واو القسم لما كانت بدلا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ، فلا
 يقال : " بوالله لا فعلن " . وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلا
 عن الواو لا يقال : " تو الله لا قومن " . لما كان يؤدى إليه من
 الجمع بين البديل والمبدل ، وأما واو رب فلا تسلم أنها قامت
 مقامها ، ولا أنها عاملة ، وإنما هذا شيء يدعو على أصلهم " . (٣)
 وذلك لأن واو رب في مذهب البصريين لا تجز ، وإنما الخافض على
 مذهبهم هو رب المحذوفة . أما الوجه الثاني من وجهي النصب
 حتى : " فان يكون السر قد كان والدخول لم يكن ، وذلك اذا

(١) الايضاف ج٢ ص ٣٤٩ .

(٢) المرجع نفسه والصفحة .

(٣) الايضاف ج٢ ص ٣٥٠ .

جاءت مثل "كى" التى فيها اضماع "أن" وفى محلها ، وذلك قولك
كلمته حتى يأمر لى بشئ" . (١)

وهذا يعنى أن حتى تلصق المستقبل اذا جاءت بمعنى كى .
فقولنا "كلمته حتى يأمر لى بشئ" هو بمعنى كلمته كى يأمر لى بشئ"
وفى "حتى" هنا معنى السببية مثل كى . فما قبل حتى هو سبب
لما بعدها وهذا مذهب البصريين .

أما الكوفيون فقد قالوا : "انها اذا كانت بمعنى كى فقد قامت
مقامها ، وكى تلصق فذلك ما قام مقامها" . (٢) وقد أسلفنا أن كى
على مذهب البصريين لا تلصق . وإنما الفاص هو "أن" المضرة بعدها ،
وهى عندهم حرف خفض . واحتجوا لذلك بدخولها على ما الاستفهامية
وحذف الالف من "ما" . حيث أن الالف لا يحذف منها الا مع حروف
الجر . ومن ثم فان حتى اذا اشبهت كى على مذهب البصريين ، تكون
بذلك حرف جر . ويلصق بها باضماع "أن" مثلما فعلوا مع كى قبل
حجة للكوفيين اذن .

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٣ وأبظر المختضب ج ٢ ص ٣٨ والاصول ج ٢ ص ١٥٦
والجمل ص ٢٠١ ومخطوط شرح السمرافى ١٣٧ ج ٣ ص ٢٠٠ .
(٢) الايضاف ج ٢ ص ٣٤٩ .

ويرفع الفعل بعد حتى على وجهين أى يبطل عملها ، وذلك
 إذا جاءت بمعنى حروف الابتداء ، وقد قال سيوييه فى ذلك :
 " وأعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين ، تقول سرت حتى
 أدخلها تعنى أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء
 إذا قلت سرت فأدخلها • وأدخلها هاهنا على قولك هو يدخل ،
 وهو يضرب • إذا كنت تخبر أنه فى عمله ، وأن عمله لم ينقطع •
 فإذا قال : حتى أدخلها • فكأنه يقول سرت فإذا أنا فى حال
 دخول • فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء • فحتى صارت
 هاهنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء • لأنها لم
 تجز على معنى " إلى أن " ولا معنى " كى " فخرجت من حروف النصب ،
 كما خرجت " اذن " منها فى قولك اذن أظلك " • (١) ولعل الكلام
 فى مباحث حتى ووجهيها فى النصب والرفع ، هو خير دليل ومثال
 على مسaire الاعراب للمعنى فى اللغة • وقد علم مما سبق أن
 مذهب البصريين هو أن " أن " إذا وقعت على الافعال المضارعة
 خلصتها للاستقبال • وقد جعلت عليها سائر الحروف الناصبة
 لاشتراكها معها فى أنها تخصص المضارع للاستقبال • وهذا
 يعنى أن الناصب إذا اتفق عنه تخصيص الفعل بعده للاستقبال ،
 بطل عمله • ولقد رأينا ذلك فى " اذن " حين دخلت على الحال

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٣ •

من مثل قولك : " اذن أظنك " فبطل عملها ، لانك فى حال ظن • وكذلك هاهنا اذا قلت سرت حتى أدخلها على معنى سرت فاذا أنا فى حال دخول • ويفهم من هذا أن السير والدخول قد مضيا ، ولذلك انتهى عمل حتى ، وصارت مثلها فى ذلك مثل حروف الابتداء • فخرجت من القواصب لعدم تخصيصها الفعل بعدها للاستقبال • وهذا هو الوجه الاول الذى يلتقى فيه عمل حتى •

أما الوجه الثانى : " فانه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن • فمن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها ما أضح ، أى حتى أتى الآن أدخلها كيف شئت ، ومثل ذلك قول الرجل : لقد رأى منى غاما أول شيئا حتى لا أستطيع أن اكلمه العام بشئ ، ولقد مرض حتى لا يرجونه • والرفع هاهنا فى الوجهين جميعا كالرفع فى الاسم ، قال الفرزدق :

فيما عجبنا حتى كليب تسبىنى كأن أباهما نهشل أو مجاشع" . (١)

والقول فى الوجه الثانى فى ابطال عمل حتى مثل الوجه الاول الا أنه على الوجه الاول يكون السير والدخول قد وقعا فيما مضى • وأمّا فى الثانى فيكون السير قد وقع فى الماضى ، أما الدخول فهو الآن • والآن يعنى انه فى الحال ، وليس فى المستقبل • ولذلك أبطل عمل

(١) الكتاب ج١ ص ٤١٣ وأبظر المقتضب ص ٣٩ والاصول ص ١٥٧ والجمل ص ٢٠١ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ٢٠٠ ك •

"حتى" في الفعل ، كما أبطل عليها في الاسم اذا دخلت على جملة الابتداء كقول الفرزدق في البيت السابق " حتى كليب تسبني " فارتفع الاسم بعدها ، ودل ذلك على أن الفعل يجوز أن يقطع بعدها فيرفع . ويدل على أن حتى في البيت السابق حرف ابتداء قول سيوييه : " وحتى هاهنا بمنزلة اذا ، وإنما هي هاهنا كحرف من حروف الابتداء . ومثل ذلك شريت حتى يجي* البعير يجربطه ، أي حتى أن البعير ليجي* يجربطه . ويدل على حتى أنها حرف من حروف الابتداء ، أنك تقول : حتى أنه يفعل ذاك ، كما تقول فإذا انه يفعل ذاك . ومثل ذلك قول حسان بن ثابت :

يخشون حتى ماتهروا كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل
ومثل ذلك مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه : وسرت حتى يعلم الله
إني كال ، والفعل هاهنا منقطع من الاول . (١)

بالعام النظر في الامثلة التي ساقها سيوييه في وجهي الرفع بعد "حتى" ، نجد أن أصلها وجه واحد في المعنى . وذلك أن يكون ما قبل حتى موجبا لما بعدها . ولكن ما يوجب ما قبلها يجوز أن يكون عقيبا للاول ، ومتصلا به ، ويجوز أن لا يكون متصلا به ، ولكن يكون مسهلا بالفعل الاول متى اختاره صاحبه أوقعه . ومن ذلك

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٢

قول سيوييه لقد سرت حتى أدخلها ما أملح، أي أن السير هو الذي مكن له من الدخول الآن كيف شاء ، فالسير بالنسبة لوقت الدخول وقع في الماضي ، أما الدخول فقد وقع في المستقبل بمقارنته بوقت السير ، إلا أنه بالنسبة لوقت القول فهو في الحال ، ولذلك لم يلتصب . ومن ذلك أيضا رأى متى طما أول شيئا حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء . وهذا هو معنى الانفصال في "حتى" وأن الفعل منقطع عن الأول . والبيت الذي أورده سيوييه لا يمكن أن يحمل على غير هذا المعنى ، وقد قاله الفرزدق في مدح ملوك غسان فجعل كلابهم لا تهر لكثرة ما يغشاهم الاضياف ، فاعتادت ذلك وألفتها و "حتى" هذه التي يرتفع الفعل بعدها يجوز أن يقع بعدها مبتدأ وخبر ، وتقع أن بعدها مكسورة كقول سيوييه : حتى انه يفعل ذاك .

أما في الوجه الأول "الذي ارتفع فيه" ^{فهو} متصل كاتصاله به
بالفاء ، كانه قال سير فدخول كما قال طعنة بن عبده :

ترادى على دهن الحياض فان تعف فان المئدى رحلة فركوب (١)

لم يجعل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى ، ولم يجعل الدخول الآن وسيره فيما مضى . ولكن الآخر متصل بالاول ، ولم يقع واحد دون الآخر وإذا قلت لقد ضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم ، فليس كقولك

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٤ وأنظر المقتضب ج ٢ / ٣ - ٣٩ ، والاصول ج ٢ / ١٥٧
والمخصص ١٠٠ / ٧ والمفضليات ١١٩ والخصائص ٣٦٨ وابن يعيش ج ١ / ٥٠
واللسان ٤١٨ / ١ وشرح الحماسة ٧٢٦ / ٢ والديوان ٣ .

سرت فأدخلها ، اذا لم ترد أن تجعل الدخول الساقطة ، لان السير والدخول وقعا فيما مضى • وكذلك مرض حتى لا يرجوه ، أى حتى أنه الآن لا يرجوه ، فهذا ليس متصلا بالاول واقعا معه فيما مضى • وليس قولنا كاتصال الفاء يعنى أن معناه معنى الفاء ، ولكك أردت أن تخبر أنه متصل بالاول ، وانهما وقعا فيما مضى • وليس بمن حتى فى الاتصال وبينه فى الانفصال فرق فى أنه بمنزلة حرف الابتداء ، وان المعنى واحد • الا أن أحد الموضعين الدخول فيه بالسير متصل وقد مضى السير والدخول ، والاخر منفصل وهو الآن فى حال الدخول • وانما اتصاله فى أنه كان فيما مضى ، والا فانه ليس بفارق موضعه الاخر فى شيء اذا رفعت" (١) وهذا القول مفسر لما قبله ، وقد أسلفنا شرح وجهى الرفع بعد حتى • وأوضحنا معنى الاتصال والانفصال • وباختصار شديد فان وجه الاتصال هو أن يكون الفعل الذى قبل حتى والذى بعدها وقعا فيما مضى • أما الانفصال فان يكون الفعل الاول قد وقع فيما مضى ، ويكون الثانى فى الحال • أما الذى علاه سيبيويه بقوله : كاتصاله بالفاء ، فلم يرد به أن يوجب أن عمل حتى ومعناها ، كعمل الفاء ومعناها ، لأن الفاء لا توجب أن ما بعدها أوجبه ما قبلها ، فاذا قلت مثلا خرجت فاذا محمد قائم ، لم يكن قيام محمد من أجل خروجي وكذلك ما هنا • فانما قصدت الفاء بمعناها الحقيقى على

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٢ والمقتضب ٤٠/٢ والاصول ١٥٦/٢ ومخطوط

شرح السيرافى ١٣٧ ج ٣ ورقة ١٢٠٠ •

فصل فى مسائلها

قال سيوييه فى باب "الرفع فيما اتصل بالاول كاتصاله بالفاء وما انتصب لاه غايه" تقول سرت حتى أدخلها وقد سرت حتى أدخلها سواء • وكذلك الى سرت حتى أدخلها فيما زعم الخليل فان جعلت الدخول غايه نصبت (١).

والامثلة التى أوردها سيوييه كلها بالرفع ، أى أنها على معنى سرت فدخلت • ولكنه قال ^{فان} جعلت الدخول غايه نصبت • وهذا يعنى أن الاعراب يكون مساييرا للمعنى الذى يعطيه القائل ، فإذا عنى سرت كى أدخلها فالنصب لاغير ، لان حتى هنا بمعنى كى • وعلى هذا فيمكن أن يقال سرت حتى أدخلها رفعا ونصبا • فمن رفع فقد عنى "سرت فدخلت" • ومن نصب فقد عنى "سرت كى أدخل" •

ثم قال سيوييه "وتقول رأيت عبد الله سار حتى يدخلها ، وأرى زيدا سار حتى يدخلها ، ومن زعم أن النصب يكون فى ذا لان المتكلم غير متيقن ، فانه يدخل عليه سار زيد حتى يدخلها فيما بلغنى ولا أدرى ، ويدخل عليه عبد الله سار حتى يدخلها أرى • فان قال الى لم أعمل أرى ، فهو يزعم أنه ينصب بأرى الفعل وان جعلت الدخول غايه نصبت فى ذا كله" (٢).

(١) الكتاب ٤١٤/١

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

ورأيت في قوله : " رأيت زيدا سار حتى يدخلها " بمعنى ظلمت ، وكذلك أرى فهي بمعنى أخال أو أظن • والخلاف هنا في الرفع بعد " حتى " إذا تقدمها فعل من أفعال الظن والمحسبة ، والعلة فهي ذلك أن الرفع بعد حتى على الوجهين جميعا يشترط فيه أن يكون ماقبلها موجبا لما بعدها ، فلما دخل فعل الظن والشك حمله جماعة - ويبدو أنهم الكوفيون - على الفعل الذي وقع قبل حتى ، أي أنهم أدخلوا فعل الشك على ماقبل حتى ، وقالوا ان كان ماقبلها مشكوكا فيه ، كان من الواجب الا يكون موجبا لما بعدها ، لان المشكوك فيه لا يقتضى حدوث ما بعده • ولكن سيبويه احتج عليهم بقوله : سار زيد حتى يدخلها فيما بلغنى ولا أدري ، وقوله : جد الله سار حتى يدخلها أرى • وهذا يعنى أن مذهب البصريين في ذلك ان الشك انما دخل على الجملة بمرتها ، ولم يدخل على ماقبل حتى وحده • والقلوب تتعقد على الشك ، كما تتعقد على العلم واليقين • وعلى ذلك فقد جوز سيبويه الرفع بعد حتى اذا سبقها فعل من باب أرى • ولعل عدم وجود نصوص صريحة للكوفيين يجعلنى أقصف مكوفة الايدى ازاء حججهم في كثير من المسائل ، الا ماورد فيها في كتاب سيبويه ، وان كان هو لا يشير صراحة الى الكوفيين • بل يكفى بقوله : " ومن زعم كذا " ثم يرد عليه • ولكن الراجح عندى أن المقصود بقوله في هذا الموضع هم الكوفيون •

أما قول سيبويه " وان جعلت الدخول غاية نصبت في ذا كله " ، فهذا معناه تقارب وتداخل هذين البابين ، واعنى بهما باب الرفع

فيما اتصل بالاول ، وباب التصب على الغاية • فكل فعل ترفعه بعد
حتى على الاتصال ، يمكن أن تصبه على الغاية • فقد أسلفنا
ان الاعراب يساير المعنى القائم في نفس المتكلم • ثم يتابع
سيبويه مسائل " حتى " فيقول : وتقول كنت سرت حتى أدخلها ،
إذا لم تجعل الدخول غاية • وليس بين كنت سرت ، وبين سمعت
مرة في الزمان الاول حتى أدخلها ، شيء وإنما ذا قول كمان
النحويون يقولونه ، ويأخذونه بوجه ضعيف يقولون : إذا لم يجز
القلب لصبا • فيدخل عليهم قد سرت حتى أدخلها ان يلصبا •
وليس في الدنيا عرس يرفع سرت حتى أدخلها • الا وهو يرفع
إذا قال قد سرت • " (١)

فاذا قال قائل كنت سرت حتى أدخلها ، على معنى فأدخلها
فانه يرفع • أما إذا أراد معنى " كي " فقال سرت حتى أدخلها
على معنى الغاية ، فانه يلصب • ولكن يبدو أن الكوفيين منعوا
الرفع في قولك : كنت سرت حتى أدخلها • لانه لا يجوز القلب ،
أي لا يجوز أن يقال " سرت حتى أدخلها كنت " وهم في الوقت نفسه
يجيزون أن يقال سرت مرة في الزمان الاول حتى أدخلها • لانه يحسن
فيه القلب ، فيقال سرت حتى أدخلها مرة في الزمان الاول • وهذا

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٥ وأبظر المتضبط ج ٢ / ٤٢ •

معنى قوله " يقولون اذا لم يجرز القلب نصبتا " • فاحتج عليهم
سيبويه بعدم جواز القلب في " قد " اذا قلت سرت حتى أدخلها •
وبالرغم من ذلك فان الفعل بعد حتى يأتي مرفوعا وذلك بالاجماع •
فلا خلاف في انه يجوز أن يقال سرت حتى أدخلها بالرفع •
وكذلك قد سرت حتى أدخلها • وحسبنا في ذلك قول سيبويه
حيث قال " وليس في الدنيا عرس يرفع سرت حتى أدخلها ، الا وهو
يرفع اذا قال قد سرت • "

" وتقول انما سرت حتى أدخلها وحتى أدخلها ان جعلت
الدخول غاية • وكذلك ماسرت الا قليلا حتى أدخلها ، ان شئت
رفعت ، وان شئت نصبت ، لان معنى هذا معنى سرت قليلا حتى
ادخلها فان جعلت الدخول غاية نصبت • " (١)

قال أبو سعيد في ذلك " أجاز سيبويه الرفع في موضع ،
ولم يجزه في موضع • وذلك ان " انما " تكون على وجهين أحدهما :
تحقير الشيء ، والآخر الاقتصار عليه • فاما الاقتصار عليه ، فقولك
في رجل ادعى له الشجاعة ، والكرم ، واليسار ، فاعترفت بواحد
منها دون الباقي ، وأثبت له ، فقلت : انما هو موسر ، أو انما
هو شجاع ، فعلى هذا الوجه يرفع الفعل بعد حتى ، اذا قلت
انما سرت حتى أدخلها • لانك أثبت له المسير وقد اداه الشيء
الدخول • وأما تحقير الشيء فقولك لمن تحقر صنيعا له : انما
تكلمت فسكت ، وانما سرت ففقدت • لم تعد بكلامه ، ولا بسببه ،

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٥ •

فعلى هذا الوجه نصب سيوييه اما سرت حتى أدخلها ، لانه لم يحتد بسيره سيرا . (١) وكل هذه المسائل التى تناولها سيوييه فى باب " حتى " اما أخضعها للمطلق ، ففى هذه المسألة السابقة مثلا وهى " اما " اذا جاءت على معنى تحقيق الشئ وعدم الاستداد به ، نجد أن معنى الفعل بعدها يصير بمنزلة الملقى . ولما كان الفعل المرفوع بعد حتى يومديه الذى قبلها ، لم يجز جعل الملقى مؤديا لما بعده . أى أن النفى لا يصح بعده الا النصب . وهذا ما علاه سيوييه بقوله : " وتقول اما سرت حتى أدخلها ، اذا كنت محققا لسيرك الذى أدى الى الدخول . ويقبح اما سرت حتى أدخلها ، لانه ليس فى هذا اللفظ دليل على انقطاع السير ، كما يكون فى النصب ، يعنى اذا احتقر السير لانه لا يجعله سيرا يومدى الدخول ، وانما تستصغره وهذا قول الخليل . " (٢)

أما قوله فى " ماسرت الا قليلا " فهذا يعنى ان الكلام اذا كان مبتدئا على نفى ، وأعقبه استثناء يردده الى الايجاب ، فهو كالمثبت . ولذلك قال سيوييه فى " ماسرت الا قليلا حتى أدخلها " ان شئت رفعت ، وان شئت نصبت ، لان معنى هذا معنى سرت قليلا . (٣) والقليل من السير قد يومدى الى الدخول ويوجببه ، كما يومدى اليه

-
- (١) الكتاب ج ١ ص ٤١٥ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢٠٤ ب .
 (٢) الكتاب ج ١ ص ٤١٥ وأنظر الاصول ج ٢ / ١٧٤ .
 (٣) الكتاب ج ١ ص ٤١٥ وأنظر مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٣ / ٢٠٤
 وشمع الهوامع ج ٢ / ١٠ .
-

الكثير ، ولذلك جاز الرفع • أما اللصب فعلى جعل الدخول غاية •

ثم يقول سيبويه : " وما يكون فيه الرفع شيء يلصقه بعض الناس لقبح القلب ، وذلك ربما سرت حتى أدخلها ، وطالما سرت حتى أدخلها ، وكثر ما سرت حتى أدخلها ، وبحو هذا • فإن احتجوا بأنه غير سير واحد ، فكيف يقولون إذا قلت سرت غير مرة حتى أدخلها ، وسألنا من يرفع في قوله سرت حتى أدخلها ، فرفع في ربما ، ولكنهم اعتزموا على اللصب في ذا ، كما اعتزموا عليه في تشدد • " (١)

وقد أشار سيبويه من قبل لهذه القاعدة التي وضعها بعض النحويين ، ووصفها بأنها وجه ضعيف ، وذلك قولهم : " إذا لم يجرز القلب نصبا " وقد رد قولهم واحتج لمذهبهم • وقيل نهجوا النهج نفسه في ربما ، وطالما ، وكثرا ، فلا يجيزون الرفع بعدها لقبح القلب ، إذ لا يجوز أن يقال سرت حتى أدخلها ربما أو طالما أو كثرا • قال الفعل على مذهبهم منصوب لا غير في قولك ربما سرت حتى أدخلها ، أو كثرا سرت حتى أدخلها ، أو طالما سرت حتى أدخلها • ويبدو أنهم احتجوا كذلك بأن ربما وطالما وكثرا لا تعنى سيرا واحدا • فرد سيبويه قولهم هذا بأنه يحسن أن يقال سرت غير مرة حتى أدخلها • وهذا لا يستطيعون

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٥ وأما كذلك مخطوط شرح السيرافي ١٢٢

ج ٣ ورقة ٢٠٤ ب وجمع الهوامع ج ٢ / ١٠ •

رده • لانه يجوز فيه القلب ومعناه معنى ربما وكثرها وطالما ، فابطل
احتجاجهم بالنصب • أما قوله وسألت من يرفع ... فيعنى ان أصحاب
هذا المذهب يلقون الفعل بعد حتى مرفوعاً فى ربما وكثرها وطالما •
ولكنهم من قبيل المعتاد فقط أو من باب ^{حالت} تعارف أصروا على مذهبهم
فى أنه اذا لم يجر القلب نصبوا ، كما فعلوا ذلك مع " سرت حتى
أدخلها " "وقد سرت حتى أدخلها " حيث أجازوا الرفع فى الاول ،
ومنعوه فى الثانية ، وقد رده سيوييه • وقد قال أبو سعيد :
" وقوله ولكنهم اعتزموا على النصب فى ذا ، كما اعتزموا عليه فى قد ،
يريد أن نصب العرب لما ينصبونه من ربما سرت حتى أدخلها ، وكنت
سرت حتى أدخلها ، وغير ذلك ، إنما نصبوه لا من أجل قبح القلب
ولكن لان كل ما يرفع بعد حتى يجوز فيه النصب على الغاية • لان ما
بينهما متقارب فى المعنى ، لان السير ينقطع عند الدخول رفعت أو نصبت •
فتصبرهم لانهم ذهبوا به مذهب الغاية ، ويجوز فيه الرفع كما رفع من
رفع فى قد ويجوز النصب بعده " (١)

وبعض سيوييه فى مسائل "حتى" قائلا : " وتقول : ما أحسن
ما سرت حتى أدخلها ، وقلما سرت حتى أدخلها ، اذا أردت أن تخبر
الك سرت قليلا وعليت سيرا واحدا • وان شئت نصبت على الغاية •
وتقول : قلما سرت حتى أدخلها اذا عليت سيرا واحدا ، أو عليت
غير سير • لانك تنفى الكثير من السير الواحد ، كما نفيت من غير
سير • وتقول : قلما سرت حتى أدخلها ، اذا عليت غير سير • وكذلك

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج ٢ ورقة ٢٠٤ ب •

أقل ماسرت حتى أدخلها ، ومن قبل ان قلما نفى لقوله كثيرا ، كما
ان ماسرت نفى لقوله سرت • ألا ترى أنه قبيح أن تقول : قلما
سرت فأدخلها ، كما يقبح في ماسرت اذا أردت معنى فاذا ألا أدخل •
وتقول قلما سرت فأدخلها ، فتلصّب بالفاء هاهنا كما تلصّب في ما •
ولا يكون كثر ماسرت فأدخلها ، لأنه واجب • ويحسن أن تقول : كثر
ماسرت فاذا ألا أدخل • " (١)

قد أسلفنا في هذا الباب أن كل المسائل المتشعبة في " حتى "
إنما جاءت تشعبها تبعاً للمنطق ، ولمسايرة الأعراب للمعنى القائم في
نفس المتكلم • وعلى هذا فإن " قلما " يأتي الفعل بعدها على وجهين
هما : الرفع والنصب • أما الرفع فيكون على معنى سرت قليلا ، فهذا
يرفع فيه الفعل بعد " حتى " للمسير القليل الذي أدى إلى الدخول •
وكذلك اذا عليت سرت مرات قليلة ، فذلك يرفع الفعل بعدها • أما
الوجه الثاني فهو أن تكون " قلما " في معنى النفي ، أي من باب
ان قلما نفى لكثرا ، وهذا يعني النفي للمسير المؤدى للدخول • ونفى
المسير لا يوجب الدخول ، ولذلك امتنع الرفع • لان الرفع في " حتى "
على الوجهين كليهما هو أن يكون ما قبلها موجبا لما بعدها • وكذلك
قوله " أقل ماسرت " يحمل على النفي ، ويمتنع معه الرفع لانثناء السير •

(١) الكتاب ج١ ص ٤١٥ وأنظر الاصول ج٢/ ١٧٥ وأنظر مخطوط شرح
السيرافي ١٣٧ ج٢ ورقة ٢٠٤ ب وجمع الهوامع ج٢/ ٩ وأنظر
شرح الكافية ج٢/ ٢٢٥ •

أما قوله : " ألا ترى انه قبيح أن تقول قلما سرت فأدخلها ،
 كما يقبح في ماسرت اذا أردت معنى فاذا أنا أدخل • " فذلك لان
 الفاء تقتضي أن يكون ما بعدها قد وقع عقب فعل اتصل به فلما
 نفيت ما قبل الفاء قبح الرفع • أما قوله : " وتقول قلما سرت فأدخلها ،
 فتلصّب بالفاء ها هنا كما تلصّب في ما • " فقد شبه " قلما " في
 النفي بما النافية • أي انك تقول قلما سرت فأدخلها بالتلصّب
 لوجود النفي كما تقول ما اتيتك فكرمك ولا يعني بقوله تلصّب بالفاء ،
 أن التلصّب هو الفاء ، وإنما عنى ان العضمة بعدها •

ولا يحسن على مذهب سيبويه أن تقول : كثرما سرت فأدخلها
 بالتلصّب لان الكلام مثبت • وإنما يحسن فيه كثرما سرت فأدخلها بالرفع •
 وسنتناول هذه المسائل بالشرح في باب الفاء ان شاء الله •

" وتقول كان سيري أمس حتى أدخلها ليس الا • لا انك لو قلت
 كان سيري أمس فاذا أنا أدخلها لم يجوز ، لا انك لم تجعل لكان خبرا •
 وتقول كان سيري أمس سيرا متعبا حتى أدخلها ، لا انك تقول ها هنا
 فأدخلها ، وفاذا أنا أدخلها ، لا انك جئت لكان بخبر ، وهو قولك
 سيرا متعبا • " (١)

(١) الكتاب ج١ ص ٤١٥ وألنظر مخطوط شرح السيراف ١٣٧ ج٢
 ورقة ٤٣ ب والاصول ج٢ / ١٥٨ والجمل ٢٠١ •

ثم يقول في موضع آخر : " فان قلت كان سيرى أمس حتى أدخلها ، تجعل أمس مستقرا جاز الرفع • لانه استغنى ، فصار كسرت لو قلت فأدخلها حسن ، ولا يحسن كان سيرى فأدخل ، الا أن تجيء بخبر لكان • وقد تقع نفع في موضع فعلا في بعض المواضع ، ومثل ذلك قوله " لرجل من بني سلول مولد " •

ولقد أمر على اللئيم يسبنى قمضيت تمت قلت لا يعطيني

وأعلم ان أسير بمنزلة سرت ، اذا أردت بأسير معنى سرت • " (١)

ومن اللصين السابقين نستطيع أن نقول أن للبصريين في " أمس " وجهين • وذلك اذا قلت " كان سيرى أمس حتى أدخلها " فالوجه الاول : أن يكون " أمس " في موضع نصب بسيرى ، وتكون " حتى " وما علت فيه خبر كان • وهنا يجب النصب في الفعل بعد حتى لاغير ، لانه لو رفعناه لصارت كان بخبر خبر ، حيث ان المعنى يصير " كان سيرى فأدخلها " • أما اذا جئت لكان بخبر ، فانه يجوز الرفع والنصب • وذلك اذا قلنا مثلا " كان سيرى أمس سيرا متعبا حتى أدخلها " أما الوجه الثاني فهو الذي عناه سيوييه بقوله : " تجعل أمس مستقرا " أي أن تجعل ^{كان} مثل قولك كان الامتحان أمس فاذا كان كذلك جاز الرفع والنصب في الفعل بعد " حتى " •

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٦ وأبظر المقتضب ج ٢ / ٤٣ والاصول ج ٢ / ١٥٨

والجمل ٤٠٠ •

أما قوله " وقد تقع بفعل في موضع فعلها " فانما غنى بـه
 الفعل الواقع بعد "حتى" ، المرفوع على الاتصال ، فان صيغته
 صيغة المستقبل ، بينما هو في واقع الامر فعل ماضٍ • فعثلا اذا
 قلنا سرت حتى أدخلها بالرفع على معنى سرت فدخلت ، فان " أدخلها "
 قد وقعت موقع " دخلت " • أما الشاهد في البيت فقول الشاعر " ولقد
 أمر " ، حيث وضع أمر موضع مررت على حد وقوع الفعل المستقبل بعد
 حتى في معنى الماضي • وإنما جاز " أمر " في معنى مررت لأنه
 لم يرد ماضيا منقطعا ، وإنما أراد أن هذا دأبه ، فجعله كالفعل
 الدائم • أما قوله " وأعلم ان اسير منزلة سرت " فهو في المعنى
 نفسه • وقد قال فيه أبو سعيد " إنما يستعمل ذلك اذا كان
 الفاعل قد عرف منه ذلك الفعل خلقا وطبعًا ، ولا ينكر منه في
 المضي والاستقبال ، ولا يكون لفعل فعله مرة من الدهر • " (١)

ثم استشهد ببيت جرير :

قالت جعدة ما لجسمك شاحبا ولقد يكون على الشباب نصيرا

ثم علق على ذلك بقوله : " وكونه على الشباب نصيرا فعل مستدام لا
 يقصد به الى فعلة واحدة ، بل يكون أبدا على الشباب نصيرا ، فهذا
 حكمه دائما • " (٢)

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج٢ ورقة ٢٠٥ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

ثم يتابع سيوييه مسائل " حتى " فيقول : " وأعلم ان ما بعد حتى لا يشرك الفعل الذي قبل حتى في موضعه كشركة الفعل الآخر الاول اذا قلت : لم اجىء فأقل ، ولو كان ذلك لاستحال كان سيرى أسس شديدا حتى أدخل • ولكنها تجيء كما يجيء ما بعد اذا ، وبعد حروف الابتداء • وكذلك هي أيضا بعد الفاء ، اذا قلت ما أحسن ما سرت فأدخلها ، لأنها منفصلة • قائما عنيدا بقولنا الآخر متصل بالاول انهما وقعا فيهما مضي ، كما انه اذا قال :

" فان المندى رحلة فركوب "

قائما يعنى انهما وقعا في الماضى من الازمنة ، وأن الآخر كان مع فراغه من الاول • " (١)

لما اكثر سيوييه من ذكر الفاء في باب حتى وشبهها بهما ، وحملها عليها مرارا • خشى ان يظن البعض أن حتى عاطفة فـسـى الافعال • فوضح ان " حتى " ليست من حروف العطف في الاصل • وان الفعل قبل حتى لا يشرك الفعل بعدها ، أى انهما لا يقعان في وقت واحد • فاذا قلت سرت حتى أدخلها ، فهذا لا يعنى أن السير والدخول وقعا في وقت واحد بل أن السير انقطع بالدخول •

وأما شبه بالفاء فيما مضى لاتصال الفعل الذي بعد حتى بالفعل قبلها ، وإيهما قد وقعاً فيما مضى كقول الشاعر : " فان المسمى رحلة فركوب " لان الرحلة والركوب قد وقعاً في الماضي • كما ان السير والدخول قد وقعاً في الماضي ، ولكن الدخول أعقب السير ، ولم يقع معه في الوقت نفسه • قال أبو سعيد : " إنما جاز العطف بحتى في الاسماء ، لان الاسم المجرور بعد حتى داخل في الاسماء التي قبلها ، فصار فيه معنى العطف بدخوله فيما دخل فيه ما قبله ، وأما في الفعل فليس كذلك • " (١)

ثم يقول سيبويه : " وأعلم ان الفعل اذا كان غير واجب لم يكن الا النصب ، من قبل انه اذا لم يكن واجبا رجعت حتى الى أن وكى ولم تنصر من حروف الابتداء ، كما لم تنصر اذن في الجواب من حروف الابتداء اذا قلت اذن أظنك ، وأظن غير واقع في حال حديثك • " (٢) وقد أسلفنا القول بأن الفعل قبل حتى اذا كان منفياً وجب النصب • وذلك من قبل أن الفعل المرفوع بعد حتى إنما يوجب الفعل الذي قبل حتى ، فإذا كان ما قبلها منفياً لم يجز الرفع • وقد شبه حتى هنا باذن اذا دخلت على أفعال الظن ، ولم يقصد المتكلم ان ظنه واقع

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج ٣ ورقة ٢٠٥ أ •

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤١٦ وأنظر المقتضب ج ٢/٤٢ والاصول ج ٢/١٥٦ فما بعدها والجمل ص ٢٠١ ومخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج ٣ ورقة ٢٠٤ ب وفتح الهوامع ج ٢/١٠ وأنظر معنى اللبيب ج ١/١١٣ •

فى الحال ، وإنما ظن فى المستقبل فان اذن تكون طاملة ، ولا تخرج
 من حروف المنصب ، كما تخرج فى قولك " اذن أظفك " اذا قصدت
 به أظفك فى حال ظن . وكذلك اذا قلت ماسرت حتى أدخلها ،
 فان حتى تخرج من حروف الابتداء ويجب بعدها المنصب . " وقال
 أبو الحسن الاخفش : ماسرت حتى أدخلها ، معنى الرفع فيه صحيح ،
 الا أن العرب لم ترفع غير الواجب فى باب حتى ، ألا ترى أنك
 لو قلت ماسرت فأدخلها أى ماكان سير ولا دخول ، أو قلت ماسرت
 فاذا أنا داخل الان لا أطلع كان حسنا . " (١) وقد رد السيرافى قول
 الاخفش هذا قائلا : " وغلط أبو الحسن وذلك ان الدخول فى حتى
 اذا رفع اما يقع بالسير ، فاذا نفى السير لم يكن دخول ، والذي عندي
 ان أبا الحسن اراد ان " ما " يدخل على قولك سرت حتى أدخلها
 بعد وجوب بالرفع ، فتبقى جملة الكلام ، فلذلك رآه صحيحا فسمى
 القياس ، وان كانت العرب لا تتكلم به . " (٢)

ثم يتابع سيويسه القول فى باب الرفع فيما اتصل بالاول كاتصاله
 بالفاء ، وما المنصب لانه غاية فيقول : " وتقول أيهم سار حتى يدخلها ،
 لأنك قد زعمت أنه كان سير ودخول ، وإنما سألت عن الفاعل . ألا ترى
 أنك لو قلت أين الذى سار حتى يدخلها وقد دخلها لكان حسنا ، ولجاز
 هذا الذى يكون لما قد وقع لان الفعل ثم واقع ، وليس بمنزلة قلما سرت
 اذا كان نافيا لكثرتا . " ألا ترى أنه لو كان قال قلما سرت فأدخلها ،

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ١٢٠٦ وأنظر الهمع ج٢ ص ٩ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ٢٠٦ ب .

أو حتى أدخلها ، وهو يريد أن يجعلها واجبة خارجة من معنى قلما
 أم يستقم ، إلا أن تقول قلما سرت فدخلت ، وحتى دخلت ، كما
 تقول ماسرت حتى دخلت • فالما ترفع بحتى في الواجب ، ويكون
 ما بعدها مبتدأ مفصلاً من الأول كان مع الأول فيما مضى ، أو الآن •
 وتقول أسرت حتى تدخلها فتصب لك لم تثبت سيرا تزعم أنه قد كان
 معه دخول • " (١)

فلاستفهام لا يملح من الرفع بعد حتى ، لأن السير موجب
 وكذلك الدخول ، وإنما جاء السؤال عن الفاعل • وكذلك مثلاً لو قلت
 ما رأيت الذي سار حتى يدخلها ، فالما نفيت الرؤية ، وليس السير
 والدخول • ولم يجعل هذا بمنزلة قلما إذا كانت نفياً لكثراً ، لأنه
 لم يكن هنالك سير يقتضى الدخول •

قال أبو سعيد في ذلك : " ولو قال قلما سرت فادخلها ،
 إذا جعل الدخول واجباً فيما مضى ، جعل اللفظ فيه ماضياً فقال :
 قلما سرت فدخلت لأن دخلت منقطع عن قلما سرت ، قصار بمنزلة مفرداً
 إذا كان ماضياً ، وإذا لم يكن ماضياً ، ولم يكن قبله قلما سرت ، فالأخبار
 عنه بلفظ المضى • ونحو من هذا قولهم : جاءني زيد أمس يضحك ،
 ويضحك في موضع الحال وإن كان وقوعه في أمس • ولو خبرت عن زيد
 بالضحك لم يجز أن يكون إلا بلفظ الماضي ، ولم تقل إلا ضحك زيد • " (٢)

(١) الكتاب ج١ ص ٤١٦ وأنظر المختضب ج٢ ص

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج٢ ورقة ٢٠٥ ب •

قال سيبويه في باب ما يكون العمل فيه من اثنين " وذلك قولك سرت حتى يدخلها زيد ، اذا كان دخول زيد لم يؤده سيرك ، ولم يكن سببه • فيصير هذا كقولك سرت حتى تطلع الشمس ، لان سيرك لا يكون سببا لطلوع الشمس ولا يؤديه • ولكنك لو قلت سرت حتى يدخلها ثقلى ، وسرت حتى يدخلها بدلى ، لرفعت • لانك جعلت دخول ثقلك يؤديه سيرك ، وبدلك لم يكن دخوله الا بسيرك • وبغلبنا أن مجاهدا قرأ هذه الآية " وزلزلوا حتى يقول الرسول " (١) وهى قراءة أهل الحجاز " (٢)

أسلفنا القول بان رفع الفعل بعد حتى على الوجهين جميعا يقتضى أن يكون ما قبلها موجبا لما بعدها • ولذلك قال سيبويه " اذا كان دخول زيد لم يؤده سيرك " فاذا كان سيرك يؤدى الى دخول زيد ، فلك أن ترفع ، ولكن يمتنع الرفع ان لم يكن كذلك مثلا يمتنع في قولك سرت حتى تطلع الشمس ، لان طلوع الشمس لا يكون بسبب سيرك • أما قولك حتى يدخلها ثقلى ، وحتى يدخلها بدلى ، فلا يمتنع فيه الرفع ، لان سيرك هو الذى يؤدى الى دخول بدلك • أما الآية فقد قرئت بالرفع ، وهى قراءة سبعة على معنى فاذا الرسول فى حال قول • ولو قرئت بالنصب لجاز على معنى الى أن يقول الرسول •

(١) البقرة / ٢١٤ قراءة الرفع سبعة للنافع وأبظر غيث الفتح / ١٥

والنشر ٢ / ٢٢٧ والبحر المحيط ٢ / ١٤٠ •

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤١٧ وأبظر المقتضب ج ٢ / ٤٣ والاصول ج ٢ / ١٥٨

والجمل ٢٠١ ومخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢٠٧ أ وجمع

الموامع ج ٢ من ٩ •

"وتقول سرت حتى يدخلها زيد وأدخلها ، وسرت حتى أدخلها ويدخلها زيد ، اذا جعلت دخول زيد من سبب سيرك ، وهو السدى اداه • ولا تجد بدا من أن تجعله هاهنا في تلك الحال ، لان رفع الاول لا يكون الا وسبب دخوله سيره • واذا كانت هذه حال الاول لم يكن بد للآخر من أن يتبعه لانه يعطف على دخولك في حتى •" (١)

اذا قلت سرت حتى أدخلها بالرفع فان سيرك يؤدى لدخولك • ولذلك لما عطف عليه "ويدخلها زيد" جعلت سيرك من سبب دخول زيد ، أى أن سيرك كان من أجل دخولك ودخول زيد معا • وذلك بسبب العطف لانه "يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها زيد اذا كان سيرك يؤدى دخوله ، كما تقول سرت حتى يدخلها ثقلى •" (٢)
قال أبو سعيد : "فاذا قلت سرت حتى أدخلها ، جاز أيضا أن يدخلها من يتبعك ، ومن يسير بسيرك ، من اجبر وعد وصاحب ورفقة كنت أنت بسيرك سببا لسييرهم المؤدى الى الدخول ، وكذلك مامعك من ظهور وتقل دخوله بسيرك لانه تابعك •" (٣)

"وتقول سرت حتى أدخلها وحتى يدخلها زيد ، لاني لو قلت سرت حتى أدخلها ، وحتى تطلع الشمس • كان جيدا وصارت الحادثة "حتى" كالحادثة "له" في تناله " "ويل له" ومن عرا ، ومن أخو زيد •

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٧ •

(٢) المرجع نفسه والصفحة •

(٣) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج ٣ ورقة ٢٠٧ •

وقد يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها عمر ، إذا كان أداه سيرك •
ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز " وزلزلوا حتى يقول الرسول • " (١)

٢ علما مما سبق أن "حتى" تكون رافعة وناصبة • ولكنها لا تكون
في موضع واحد كذلك ، ولا يجوز الرفع والنصب بها إلا بإعادتها •
فلا يجوز أن تقول سرت حتى أدخلها ويدخلها زيد " برفع أدخلها
الاولى ونصب الثانية " لان المعطوف ألما يشرك المعطوف عليه
في حكمه • ولكن لو أعدنا " حتى " جاز ذلك • فيمكن أن تقول
سرت حتى أدخلها ، و حتى يدخلها زيد بالرفع في الفعل الاول ،
والنصب في الفعل الثاني •

ثم يقول سيبويه " وأعظم انه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع
الشمس ، يقول اذا رفعت طلوع الشمس لم يجز • وأن نصبت وقد رفعت
فعلك فهو محال ، حتى تنصب فعلك من قبل العطف فهذا محال أن
ترفع • ولم يكن الرفع لان طلوع الشمس لا يكون ان يؤديه سيرك ، فترفع
وقد حلت بيله وبين الناصبة • ويحسن أن تقول سرت حتى تطلع الشمس ،
وحتى أدخلها • كما يجوز أن تقول سرت الى يوم الجمعة ، وحتى أدخلها •

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٧ وأنظر المقتضب ٢ / ٣٩ ، ٤٣ •

والاصول ج ٢ / ١٥٨ الآية: البقرة / ٢١٤ •

قال امرؤ القيس:

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان
فهذه الاخرة حتى التي ترفع • " (١)

لما كان الرفع بعد حتى يشترط فيه أن يكون الفعل قبل حتى موجبا لما بعدها ، امتنع أن يقال سرت حتى تطلع الشمس بالرفع ، لان السير لا يؤدي الى طلوع الشمس ، ولا يكون سببا له • ولذلك امتنع عطف تطلع الشمس ، على الفعل المرفوع بعد حتى • فلا يجوز ان يقال سرت حتى أدخلها ، وتطلع الشمس • قال أبو سعيد : " ولا يجوز نصبه وليس قبله ما ينصبه • لان حتى اذا ارتفع ما بعدها ، فليس من التي تلصّب الفعل ، ولو اعاد حتى وجعلها ناصبة لجاز • وقولسه قد حلت بيته وبين حتى يعنى أنك حلت بادخلها المرفوعة وبين حتى الناصبة ، كأن أدخلها لو لم يكن ، وكان فى موضعها تطلع الشمس ، لجئنا بحتى الناصبة فى موضع حتى الرافعة ، فهذه حيلولة ما بين حتى وتطلع • " (٢) أما قوله ويحسن أن تقول سرت حتى تطلع الشمس وحتى ادخلها فهذا معناه جواز عطف "حتى" الرافعة على "حتى" الناصبة •

-
- (١) الكتاب ج١ ص ٤١٧ وألنظر المقتضب ج٢/٤٠ وألنظر مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج٢ ورقة ٢٠٧ ب وديوان امرؤ القيس ص ١٤١ وأسرار العربية ص ٢٦٧ والمخصص ج١٤ / ٦١ •
(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج٢ ورقة ٢٠٧ ب •

أو العكس • كما في بيت امرئ القيس حيث جعل حتى الظلمة غير طاملة ،
 وإنما دخلت على الجملة الابتدائية والاسم بعدها مرفوع • وذلك بالرغم
 من دخولها بعد حتى الناصبة لأن حتى الرافعة غير حتى الناصبة •

ثم يقول سيبويه : " وتقول سرت وسار حتى لدخلها ، كأنك
 قلت سرتا حتى لدخلها • وتقول سرت حتى أسمع الأذان هذا وجهه وحده
 النصب ، لأن سيرك ليس يؤدى لسمعك الأذان ، إنما يؤديه الصبح •
 ولكك تقول سرت حتى أكل لأن الكلال يؤديه سيرك • وتقول سرت
 حتى أصبح / أصبح لا يؤديه سيرك ، إنما هي غاية طلوع الشمس • " (١)
 وهذه المسائل في "حتى" كلها مسائل منطقية كما أسلفنا وقولك سرت حتى
 أسمع الأذان ، هو مثل قولك سرت حتى تطلع الشمس • يعتنع فيه الرفع ،
 لأن السير لا يؤدى إلى سماع الأذان ، ولا إلى طلوع الشمس • وكذلك
 سرت حتى أصبح فهي على حدها • أما سرت حتى أكل ، فإن الكلال
 ناتج عن السير ، ولذا جاز فيه الرفع ، ويجوز فيه النصب على الغاية •

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٧ •

الباب التاسع

"الفاء"

قال سيوييه في باب الفاء " أعلم أن ما تنصب في باب الفاء ينصب على اضممار أن " وهذا هو مذهب البصريين في الفاء ، قالها على مذهبهم تنصب باضممار أن . (١) وخالفهم في أبو عمرو الجرمي فقال " الفاء والواو وأو هي الناصبة بأنفسها " . (٢) أما الكوفيون فقد لحوا محل الفراء حيث قال : " الفاء تنصب في جواب الستة ، لا يها عطف ما بعدها على غير شكله ، لما قيل لا تغلبي فتقدم . دخل النهي على الظلم ولم يدخل على التمدد فحين عطف فعلا على فعل ، لا يشاكله في معناه ، ولا يدخل عليه حرف النهي دخل على الذي قبله ، استحق النصب بالخلاف ، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم : " لو تركت والاسد لاكلك " من قبل أن الأفعال فروع الاسماء ، فإذا كان الخلاف في الأصل . يوجب النصب ، كان ذلك قائما صحيحا في الفرع " . (٣) وحجته أوردها أبو سعيد بقوله : " قال الفراء وأصحابه : " لو تركت والاسد لاكلك " . الاسد منصوب على الخلاف ، لأنه لا يصلح أن يقال : " لو تركت وترك الاسد " ، من قبل أن الاسد لا يقدر عليه فيمسك ويترك ، ثم قال بعد هذا : " فإذا قالت العرب لو ترك زيد والاسد لاكله آثروا الرفع لموافقة الاسد زيدا لأنهما ظاهران " ثم ردها قائلا :

-
- (١) الكتاب ج ١ ص ٤١٨ وأنظر المختضب ج ٢ / ٧ والاصول ج ٢ / ١٥٩ والجمل / ١٥٦ وأنظر مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ورقة ٢١١ أ .
 (٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢١١ أ . وأنظر المختضب ج ٢ / ٣٢٥ .
 (٣) المرجع السابق والصفحة .

" ان كان مخالفة الثاني للأول لأن الأول مكنى والثاني ظاهر فلا فرق بين لو تركت والاسد وبين ضربت وزيد وهم يرفعون ضربت وزيد وقمت وزيد أكد الضمير أو لم يؤكد وان كان الخلاف بين الاول والثاني لان الترك في الاول على غير وجه ترك الثاني فلا فرق بين الاسمين الظاهرين وبين الاسمين اذا كان احدهما مضرا في مخالفة أحدهما للآخر في الترك " (١) وحجة السيرافي في هذا الموضع ناصحة ، اذ أينما لو قلنا لو تركت والاسد لاكلك أو قلنا لو ترك زيد والاسد لاكله ، ففي كلا الحالتين نجد الاسد واقعا عليه الترك الذي من أجله منح الفراء العطف . فكان ينبغي ألا يعلج العطف في الجملة الاولى ، ويجوز في الثانية ، لان العلة موجودة في كلا الجملتين . ولكن هذا لا يعني ان النصب على الخلاف مردود في الافعال لان المردود هو المثال الذي ساقه الفراء ثم يبين أبو سعيد فساد رأي الفراء في حمله الافعال على الاسماء بقوله : " وما يفسد قول من جعل النصب بالخلاف في الاسماء وقاس الفعل عليه ، العطف الذي يوفق بين الاعرابين ويخالف بين المعنيين في الاسماء . وذلك قولك ما ضربت بزید لكن عمر ، وما قام زيد لكن عمر ، وما رأيت زيدا لكن عمرا ، وما بعد لكن يخالف ما قبلها وكذلك لا في العطف اذا قلت جاءني زيد لا عمر ومررت بزید لا عمر ، ورأيت زيدا لا عمرا . " (٢)

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٢ ورقة ٢١١ أ .

(٢) المرجع السابق ورقة ٢١٢ ب .

أما أبو عمر الجرمي ، فقد تصدى له المبرد ورد عليه بما
احتج به سيويه • وذلك أن سيويه قال : " لو كانت الفاء
والواو وأو يلصقن لادخلت عليهن الفاء والواو للعطف • " (١) فلزم
الجرمي مما قاله سيويه ، أن يقول : اتنى وفأكرمك وفأعطيك •
وفي امتناع دخول حرف العطف عليها ، دليل على أن الفاصلة
غيرها ثم جعل السيرافي واو القسم على ذلك ، إذ أنها لم
خرجت عن بابها ، جاز دخول العطف عليها ، وامتنع في الواو
والفاء وأو ، لأنها لم تخرج عن بابها • فقال " ومما يشاكل ذلك
واو القسم ، لما كانت هي الخافضة مكان الباء ، جاز أن تدخل
عليها حروف العطف فتقول فوالله ، وو الرحمن ، ووالله ثم
والله لاخرجن ، والواو التي تقع موقع رب وتغنى عنها ، هي واو عطف •
ولا يجوز دخول حرف عطف عليها فإذا قلت وبلد أقمت فيه ، لم تقل
ووبلد أقمت فيه ، وورجل عاشرته • " (٢)

وقد احتج البصريون لمذهبهم وهو اللصق بتقدير أن " ذلك
لان الاصل في الفاء أن يكون حرف عطف والاصل في حروف العطف
ان لا تعمل لأنها تدخل تارة على الاسماء وتارة على الافعال • فوجب

-
- (٢) أنظر مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢١٢ أ والكتاب ج ١ / ٤٦٦ /
٤٢٤ والمقتضب ج ٢ / ٦٤ •
(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢١٢ ب وأنظر الانصاف ج ٢ ص ٢٢٥
مسألة ٧٦ •

أن لا تعمل • فلما قصدوا أن يكون الثالث في غير حكم الأول وحول
المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ،
فوجب تقدير أن لا لها مع الفعل بمنزلة الاسم • وهي الأصل
في عوامل النصب في الفعل • وجاز أن تعمل " أن " الخفيفة
مع الحذف دون " أن " الشديدة ، وإن كانت الشديدة أقوى من
الخفيفة ، لأن الشديدة من عوامل الأسماء والخفيفة من عوامل
الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال • لأن الفاء هاهنا
صارت دالة عليها • فصارت في حكم ما لم يحذف وكذلك الواو ، وأو ،
ولام كي ، ولام الجحود وحتى ، صارت دالة عليها فجاز إعمالها
مع الحذف ، بخلاف " أن " الشديدة فإنه ليس في اللفظ ما يدل
على حذفها فبان الفرق بينهما • " (١)

وباب الفاء من الأبواب التي وقف عندها ابن مضاء ونادى بإصلاحها ،
وإدراجها في القسم الثالث من العوامل المحذوفة ، التي وصفها بأنها
أكثر علنا من غيرها • " إذ ترى النحاة يقدرّون عوامل محذوفة في
عبارات لو أنها أظهرت لتغير مدلول الكلام ومن هذا القسم ما يزعم
نحاة البصرة في الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء ، والواو ، من
أنه يلصق بأن مضرة ، وتراهم بعد ذلك يؤولون أن مع الفعل بالمصدر
ثم يصرفون الأفعال الواقعة قبل هذين الحرفين إلى مصادرها ، ثم
يعطفون المصادر على المضار في مثل " ما تأتينا فتحدثنا " تراهم
يقدرّون العبارة هكذا " ما يكون منك اتيان فتحدث " وهو تقدير لـ

(١) الانصاف ج ٢ / ٣٦٦ •

يقصد اليه المتكلم لانه قصد أحد معينين : أمّا أنك لا تأتينا ،
 فكيف تحدثنا • وأما أنك لا تأتينا محدثا • وهما جميعا لا يفهمان
 من تقدير النحاة للعبارة • وإن في هذا ونحوه ما يدل على فساد
 تقديرهم " (١) وقد أيدته في ذلك شوقي ضيف فقال : " إذ يقدر
 النحاة الفعل الثاني منصوبا بأن مضمرة وجوبا وهو تقدير لا دليل
 عليه ولا برهان ، في العبارة نفسها والله ليكنفى أن نقول أن الفعل
 المضارع منصوب هنا لأن هذا مكان من أمكنة نصبه " (٢) ولكننا
 لا نقول كما قال شوقي ضيف ، وإنما نقول كما قال الفراء ، وتأنيده
 في ذلك ابن مضاء ، حين وقف متاديا بأن العرب حين تنصب المضارع
 في باب الفاء فهي لاتنصبه بعامل ، وإنما تنصبه لتدل على معنى
 لايتأتى مع الرفع • فالقول ما قاله الفراء : ان المنصوب بعد الفاء
 إنما ينصب على الخلاف أو الصرف •

ولعل المبرد قد ساند الفراء من حيث لا يدري فقال :
 " فان خالف الاول الثاني لم يجر أن يحمل عليه فحمل الاول على
 محناه فألتصّب الثاني باضمار أن " (٣) ولم يكن هالك مبرر لاضمار
 أن لأنّ الخلاف هو الذي استوجب النصب وقد أكد ذلك في موضع
 آخر حيث قال " النصب يشتمل على معينين ، يجمعهما ان الثاني
 مخالف للاول • " (٤) لكنه لم يشأ أن يخضع لمذهب الفراء فأضمر أن

(١) الرد على النحاة - المقدمة ص ٢١ والكتاب ص ١٠ •

(٢) مقدمة الرد على النحاة ص ٢١ •

(٣) المقتضب ج ٢ / ١٤ •

(٤) المرجع نفسه ص ١٦ •

مكابرة منه • وكذلك فعل ابن السراج حين قال " ففتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه فحيث تحمل الاول على معناه ، وينصب الثاني باضمار أن " (١) وقد دعا الزجاجي أيضا ذلك المعنى حيث قال : " وجميع ما ينصب من الجوابات بالفاء والواو فانما ينصب لمخالفة الظن الاول والله لا يمكن عطفه عليه " (٢)

واذا سلمنا مع أبي سعيد بأن الاسماء لا تنصب على الخلاف ، بالرغم من أنه لم يرد حجة القراء القائلة بأن الظروف بعد الاسماء تنصب على الخلاف " كقولك زيد خلفك وزيد عندك ، لما خالف خلفك وعندك ما قبلهما ، المتنب على الخلاف " (٣) نقول لو سلمنا بذلك ، فهل معنى ذلك أن نمنع نصب الفعل على الخلاف وقد رأيناه ينصب على هذا المعنى ؟ وذلك لمجرد أن يستقيم قولنا مع القاعدة التي وضعها النحاة ، مدعين أن كل منصوب فلا بد له من ناصب لفظي • على ان " هذه المضمرات التي لا يجوز اظهارها ، لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ موجودات معانيها في نفس القائل ، أو تكون معدومة في النفس ، كما ان الالفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ • فان كانت لا وجود لها في النفس ولا الالفاظ الدالة عليها وجود في القول ، فما الذي ينصب اذن ؟ وما الذي يضر ؟ ونسبة العمل الى معدوم على الاطلاق محال • " (٤)

(١) الاصول ج٢ ص ١٥٦ •

(٢) الجمل ص ٢٠٣ •

(٣) أنظر مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٢ ورقة ٢١٣ أ •

(٤) الرد على النحاة ص ٩١ •

وقد أسلفنا القول بأن الحويين قد وضعوا الكثير من القواعد التي أفضت بهم إلى تقدير المحذوفات والتأويلات البعيدة • وإنما النحو علم منتزع من استقراء اللغة وقد قال أبو الفتح بن جني : " اعلم أن أجماع أهل البلدين (يعنى البصرة والكوفة) إنما يكون حجة ، إذا أعطاك خصمك يده أن لا تخالف المنصوص والعقيد على المنصوص ، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون أجماعهم حجة • " (١) ونحن في قولنا بالنصب على الخلاف أو الصرف في باب الفاء لم نخالف أهل البلدين • أما القول قول الفراء وقد رأينا المبرد يؤيد ذلك القول بأن النصب في باب الفاء يشتمل على معنيين ، يجمعهما أن الثاني مخالف للاول ، فكان النصب على الخلاف أولى من تقدير المحذوف الذي لم يظهر منذ عهد سيوييه إلى يومنا هذا •

والدعوة إلى تيسير النحو وتقريبه إلى الأفهام لم يبدأها ابن مضاء وإنما سبقه إليها نحاة الكوفة • حيث كانوا يفهمون النحو على حقيقته فهو لديهم ليس صناعة وإنما هو استقراء للغة • ولعل أكبر دليل على تعقيد البصريين للنحو ، هو الأبيات التي بعثت بها دماذ صاحب ابن عبيدة إلى ابن عثمان بكر المازني - شيخ نحاة البصرة في عصره - يشكو إليه فيها ما لقيه من عنت في بابي الفاء والواو قال :

(١) الخصائص ص ٩٦ •

وفكرت في النحو حتى مللت
 واتعبت بكرا وأصحابه
 فكنت بظاهره ظاهرا
 خلا أن بابا عليه العفا
 وللواو باب الى جيبه
 اذا قلت هاتوا لماذا يقا
 أجيئوا لما قيل هذا كذا
 فقد كدت يابكر من طول ما
 واتعبت نفسي له والبدن
 بطول المسائل في كل فن
 وكنت بباطله ذا فطن
 * للفاء ياليتها لم يكن
 من المقت أحسبه قد لعن
 ل لست بأتيك أو تأتيني
 على المنصب قيل لاضمار أن
 أفكر في بابه أن أجبن (١)

ولحن لانسوق هذه الابيات لطرافتها ، ولما هي دليل قوى وحجة دامغة
 على البصريين في أن المنصب بعد الفاء لا يكون باضمار أن ، لان الذي أنشد
 الابيات معاصر لهم ، فلو كانت أن مقدرة في نفس المتكلم لعرفها هو كما
 عرفوها هم ولما احتاج ان يسأل عن المنصب بعد " الفاء " أو " الواو " أو
 " أو " وسيأتى الحديث عن ذلك .

قال سيبويه في باب الفاء " اعلم ان ما ينتصب في باب الفاء
 ينتصب على اضمار أن ، وما لم ينتصب فانه يشرك الفعل الاول فيما دخل
 فيه أو يكون في موضع مبتدأ أو منى على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى
 ذلك . " (٢)

-
- (١) أخبار اللحيين البصريين لابن سعيد السيرافي ص ٧٧ .
 (٢) الكتاب ج ١ ص ٤١٨ وأنظر العتضب ج ٢ / ١٦ وأنظر الاصول ج ٢ / ١٥٩ .

لما انصب على اضرار أن فقد أسلفنا القول فيه ورجحنا
قول الفراء • أما قول سيبويه ومالم يلتصّب ، فانه يشرك الفعل
الاول فيما دخل فيه ، فهذا معناه أن الفعل يمكن أن يعطف
على ما قبل الفاء ويأخذ حكمه ، ويمكن أن يقطع فيرفع وسأتي للتفصيل
ذلك •

قال " تقول لا تأتيني فتحدثني • لم ترد أن تدخل الآخر فيما
دخل فيه الاول فنقول : لا تأتيني ولا تحدثني ، ولكك لما حولت
المعنى عن ذلك تحول الى الاسم كأنك قلت ليس يكون ملك اتيان فحديث ،
فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل الى الاسم فأضموا أن • لان
أن مع الفعل بمنزلة الاسم • فلما نوا أن يكون الاول بمنزلة قولهم
لم يكن اتيان • استحالوا أن يضموا الفعل اليه ، فلما أضموا أن حسن
لانه مع الفعل بمنزلة الاسم • " (١)

يتحدث سيبويه في النص السابق عن غلة اضرار أن بعد الفاء
فيقول : أنك اذا قلت لا تأتيني فتحدثني ، ولم ترد عطف تحدثني
على الاول ، أى أنت لا تقصد " لا تأتيني ولا تحدثني " بل تعنى
انه لا يكون ملك اتيان فحديث ، فان ذلك يقتضى أن تعطف الفعل

(١) الكتاب ج١ ص ٤١٨ •

على الاسم وهذا محال ، وكذلك قدروا أن مع الفعل ، ثم أولوهما بالمصدر ، ثم عطفوا المصدر على المصدر كأنها كانت لم يكن أتينا فتحدثي ، ولما لم يجز عطف تحدثي على اتينا اضمروا ان لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم • ولعل هذا تقدير بعيد وقد أسلفنا رأينا في ذلك •

ثم يقول : " وأعلم أن ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد ، وكل ذلك على اضمار أن ، الا أن المعاني مختلفة كما أن يعلم الله يرتفع كما يرتفع يذهب زيد ، وعلم الله ينتصب كما ينتصب ذهب زيد ، وفيهما معنى اليمين ، والنصب ههنا في التمثيل كأنك قلت لم يكن اتينا فان تحدث والمعنى على غير ذلك ، كما ان معنى علم الله لافعلن غير معنى رزق الله • فان تحدث في اللفظ مرفوعة بـيكن ، لان المعنى لم يكن اتينا فيكون حديث • " (١)

المنصوب في باب الفاء في الجواب ينتصب على معان مختلفة وهي : الامر والندى والتمنى واللقى والاستفهام والعرض والتحقيق والدعاء • فالفعل المضارع الواقع بعد الفاء ينتصب في جواب هذه الاشياء الثمانية ، وكلها يجوز فيها القطع من الاول ورفع الفعل على أنه موجب وسأقضي لذلك •

(١) الكتاب ج١ ص ٤١٩ وأبظر مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٢ ورقة ٢١٣ ب •

قال أبو سعيد " واختلاف المعاني أن جواب اللغى على وجهين مختلفين ، والنصب فيهما باضمار أن وتقدير مصدر للاول يعطف عليه مصدر للثاني ، وجواب الاستفهام والامر والدهى والتمنى على غير المعنى فى وجهى النصب فى جواب الجحد ، لان قولك لا تأتيني فأحدثك ، على معنى ما تأتيني فكيف تحدثنى ، أو على معنى ما تأتيني الا لم تحدثنى ، وهذان المعنيان ليسا فى جواب الاستفهام ، اذا قلت هل عندك طعام فأكله ، ولا فى جواب الامر اذا قلت ائتني فأكرمك واتفاق العامل فى ذلك مع اختلاف المعاني ، كقولك يعلم الله ويذهب زيد لان قولنا يعلم الله ليس بفعل لله لان الله عز وجل لم يزل علما ويذهب زيد فعل له فالمعنيان مختلفان والرفع بهما واحد . "(١) أما ابن السراج فقد رأى فى هذا النص دليلا على أن الفاء عاطفة فقال معلقا على قول سيبويه " أما فان تحدث فى اللفظ مرفوعة " بئى " لان المعنى لم يكن اثيان فيكون حديث " قال ابن السراج فقوله " مرفوعة " يدل على أن الفاء عاطفة ، عطفت اسما على اسم . "(٢)

أما النصب فيكون على وجهين . قال سيبويه : " وتقول ما تأتيني فتحدثنى ، فالنصب على وجهين من المعاني ، أحدهما ما تأتيني فكيف تحدثنى ، أى لو اتيتنى لحديثنى . وأما الاخر فما تأتيني أبدا الا لم تحدثنى ، أى ملك اثيان كثير ولا حديث منك . "(٣)

(١) مخطوط شرح الميرافى ١٢٧ ج٢ ورقة ٢١٣ ب١.

(٢) الاصول ج٢ ص ١٨٩ .

(٣) الكتاب ج١ ص ٤١٩ وأبظر المقتضب ج٢/١٦ والاصول ج٢/١٥٩

والجمل ص ٢٠٢ وشرح ابن يعيش ج٢/٢٧٠ .

أما أحد الوجهين ، فإن يكون الاتيان مفيا مطلقا والحديث
ممتنع لعدم الاتيان ، فالثاني مقيد بالاول ولو حدث الاتيان لحدث
الثاني . أما الوجه الآخر فهو واضح من قول سيبويه ، أى منك
اتيان ولكن لا حديث منك أما المبرد ، فيجعل للوجه الثاني معنيين
وهما فى الواقع معنى واحد وذلك اذ يقول : " فالنصب يشتمل على
معنيين يجمعهما أن الثاني مخالف للاول . فأحد المعنيين : ما
تأتينى الا لم تحدثنى . أى قد يكون منك " اتيان " ولكن لست
تحدثنى . والمعنى الثاني : لا يكون منك اتيان ولا حديث ، فاعتباره
ما تأتينى محدثا وكلما أتيتنى لم تحدثنى .

والوجه الآخر : ما تأتينى فكيف تحدثنى ، أى لو أتيتنى لحدثنى . (١)
ولحل المبرد أراد أن يضيف شيئا الى قول سيبويه . الا أن المعنيين
تطابقا . وخلاصة القول فيما ذكره سيبويه والمبرد فى " ما تأتينى فتحدثنى "
أن نصب الفعل يكون على وجهين : الوجه الاول معناه وفى الحديث
لا ينفاء شرطه ، وقد أشارا اليه بقولهما لو أتيتنى لحدثنى . أما الوجه
الثاني فيكون على معنى اثبات الاتيان وفى الحديث أى لما كان منك
اتيان لا حديث بعده .

وقد وفى الرضى فى شرح الكافية أن يكون فى الفاء معنى السببية ،
فقال : " ويجوز أيضا أن يكون راجعا الى الحديث فى الحقيقة لا الى

الاتيان أى ما يكون ملك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية وحق الفعل أن يلتصب بعد فاء السببية لكنه لما انتصب على تشبيهها بفاء السببية ، وان كان معناه معنى فاء العطف . " (١) وهو رأى ابن السراج .

وللرفع أيضا وجهان قال سيبويه : " وان شئت أشركت بين الاول والاخر فدخل الاخر فيما دخل فيه الاول فنقول ما تأتيني فتحدثني ، كأنك قلت ما تأتيني وما تحدثني . فمثل التصب قوله عز وجل : " لا يقضى عليهم فيموتوا " . ومثل الرفع قوله عز وجل : " هذا يوم لا يلطقون " ولا يؤذن لهم فيعتذرون " وان شئت رفعت على وجه آخر ، كأنك قلت فأنت تحدثنا ومثل ذلك قول بعض الحارثيين .

غير أنا لم تأتينا بيقين فترجى وكثر التأميلا

كأنه قال : فنحن نرجى . فهذا فى موضع مبنى على المبتدأ . " (٢)

أما الوجه الاول فى الرفع ، فهو أن تعطف الثانى على الاول ، فتكون " ما " مشتملة عليهما جميعا فى النفى كأنه قال ما تأتيني وما تحدثني وأما الوجه الاخر فان يكون الاتيان متفيا والحديث موجبا . ويكون عطف جملة على جملة كأنه قال : ما تأتيني ثم أنت تحدثني الان .

(١) شرح الكافية ج٢/٢٢٠ .

(٢) الكتاب ج١ ص ٤١٩ وأنظر المقتضب ج٢/١٧ والاصول ج٢/١٥٩ والجمل ٢٠٣ وشرح الكافية ج٢/٢٣٠ والرد على النحاة ص ١٤٦ وهمع الهوامع ج٢/١٢ وابن يعيش ج٢/٧ ص ٢٧-٣٦ والمغنى ج٢ ص ٩٨ ، و ١٣٩ الاشباه والظواهر ج٢ ص ٥٣ .

أما الشاهد في البيت فهو قول الشاعر " فرجى " حيث رفع على القطع والاستئناف • أى قلحن فرجى ، فالأتيان مفعلى والرجاء مثبت ، وهو المراد • ولا يجوز النصب لأنه يقتضى نفي الرجاء : " قال أبو على : هو بالرفع وكذلك الوجه لأنهم إنما رجوا وأملوا ما لم يأتهم بيقين " (١) وقد أخطأ الأعمى في قوله : " ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن " (٢) لأن النصب على الوجهين غير جيد لأنه كما أسلفنا يقتضى نفي الرجاء •

ثم يتابع سيبويه مسائل الفاء فيقول : " وتقول ما أتيتنا فتحدثنا • فالنصب فيه كالنصب في الأول ، وإن شئت رفعت على فأنت تحدثنا الساعة والرفع فيه يجوز على ما وإنما أختير النصب لأن الوجه هنا وحده الكلام أن تقول ما أتيتنا فتحدثنا • فلما صرفوه عن هذا الحد ضعف أن يضموا يفعل إلى فعلت فحملوه على الاسم ، كما لم يجر أن يضموه إلى الاسم في قولهم : ما أنت ما فتلتصبرا • وفحوه • وأما الذين رفعوه فحملوه على موضع أتيتنا ، لأن أتيتنا في موضع فعل مرفوع وتحدثنا هاهنا في موضع حدثنا • " (٣)

إذا قلت ما أتيتنا فتحدثنا فلك أن تلصّب على الوجهين الذين ذكرناهما من قبل ، على الرغم من أن الفعل الأول في الماضي والظاهر

(١) شرح المفصل ٢٧/٧ •

(٢) أنظر هامش الكتاب ١ ص ٤٢٠ •

(٣) الكتاب ج ١ ص ٤١٩ •

في المستقبل ولك أن ترفع على وجهين : قال فيهما أبو سعيد :
 " أما الرفع فأحد وجهيه جيد والآخر ضعيف وقد أجازہ سيوييه
 على ضعفه • فأما الوجه الجيد فعلى قولك ما أتيتك فأنت تحدثنا
 الساعة • وأما الوجه الضعيف فإن تريد ما أتيتك فحدثنا ، فتتفى
 الاتيان والحديث والجيد في ذلك وحد" الكلام أن تعطف ^{الماضي} على الماضي
 ولكن الذي رفعه حمله على أن ما إذا وقع بعدها فعل يحرب لسم
 يكن الا مرفوط فصار موضع الماضي موضع رفع ، فلذلك رفع المستقبل
 الذي بعده ، وهو في موضع حدثنا ، ومعهناه معنى ماكنت تأتينا
 فتحدثنا ، والاتيان والحديث متفيان فيما مضى • " (١)

أما قول سيوييه " كما لم يجز أن يضمه الى الاسم في قولهم
 ما أتت منا فتتصرفنا • " فقد عني به عدم جواز عطف الفعل على الاسم
 في قولك : ما أتت منا فتتصرفنا ، فيكون النصب على معنى فكيف تتصرفنا ،
 ولا يجوز الرفع على العطف ، لان الاول اسم الا اذا حملته على معنى ،
 فأنت تتصرفنا على حال ، ثم تعطف الجملة على الجملة ، وقد حملوا على
 ذلك عطف المضارع على الماضي فممنوعوه • وهذا معنى قوله " ضعف
 أن يضموا يفعل الى فعلت فحملوه على الاسم • "

ثم قال " ونقول ما تأتينا فنكلم الا بالجميل • فالمعنى انك اثم
 تأتينا الا تكلمت بجميل ، ونصبه على اضمار أن كما كان نصب ما قبله

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٢ ورقة ٢١٢ أ •

على اضرار أن وتمثيله كتمثيل الاول ، وأن شئت رفعت على الشركة ،
كأله قال وما تكلم الا بالجميل • ومثل النصب قول الفرزدق :

وما قام منا قائم في لدينا فينطق الا بالتى هي أعرف

وتقول لا تأتيها فتحدثنا الا ازددا فيك رغبة • فالنصب هاهنا كالنصب
في ما تأتيه فتحدثني ، اذا أردت معنى ما تأتيه محدثا ، والمـ
أراد ما أتيتني محدثا الا ازددت فيك رغبة • ومثل ذلك قول اللعين :
وما حل سعدى غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان له أب " (١)

وقول سيبويه ما تأتيها فتكلم الا بالجميل ، ولا تأتيها فتحدثنا الا ازددا
فيك رغبة ، هو في الاصل مثالان لقاعدة واحدة وذلك ان كل ما كان
على هذا النحو ، مما فيه حرف الاستثناء ، اذا نصب ، قلما ينصب
على وجه واحد من وجهي النصب بعد اللفظ ، وذلك على معنى ما
تأتيها متكلما الا بالجميل ، ولا تأتيها محدثا الا ازددا فيك رغبة ،
ولا يصح فيه الوجه الاخر من وجهي النصب لدخول الاستثناء • أمـ
قوله وان شئت رفعت على الشركة ، فهذا معناه ان كل ما ينصب
على هذا الوجه يمكن أن يعطف على ما قبله فيرفع • والشاهد في
بيت الفرزدق هو قوله " فينطق " بالنصب على الجواب بعد الفـاء
مع دخول " ألا " بعده للإيجاب لأنها عرضت بعد اتصال الجواب
باللفظ ، فنصبه على ما يجب له ولم يخيره وكان يمكن أن يرفع أيضا ،

(١) الكتاب ج١ ص ٤١٩ وأما الاصول ج٢/١٩٢ وشرح الحاشية

٥٣٥/٢ والخزانة ٦٠٧/٣ •

وكذلك الشاهد في بيت اللعين الملقب وهو قوله " فيلسب " فالقول فيه كقول في الشاهد السابق .

ثم قال : وتقول لا يسعني شيء فيعجز عنك أي لا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك ، هذا معنى هذا الكلام وأن حملته على الأول ، قبح المعنى لأنك لا تريد أن تقول ، أن الأشياء لا تسعني ولا تعجز عليك فهذا لا يتوهمه أحد . (١)

إذا قل قائل لا يسعني شيء فيعجز عنك فإن اللصب يكون على وجه واحد ، وذلك على معنى لا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك ، ولا يسعني شيء عاجزا عنك ، ولو حملناه على العطف لما جاز ، لأن المعنى يصير لا يسعني شيء ولا يعجز عنك . وكذلك لو حملناه على الوجه الآخر من وجهي اللصب لما استقام الكلام ، إذ يصير تقديره لا يسعني شيء فكيف يعجز عنك . كأنه قال أن الأشياء كلها لا تسعني ولا تعجز عنك ، أي كل ما لا يسعه لا يعجز عن المخاطب وهذا محال . ولذلك قبح المعنى . قال أبو سعيد " والرفع في الوجهين أيضا فاسد لأنه يؤول معناه إلى أنه لا يسعه شيء . " (٢)

" وتقول ما ألت منا فتحدثنا . لا يكون الفعل محمولا على ما لأن الذي قبل الفعل ليس من الأفعال ، فام يشاكله . قال الفرزدق :

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢٠ وألنظر الأصول ج٢ / ١٨٧ وشرح الكافية ج٢ / ٢٣١ .
(٢) مخطوط شرح السجواني ١٣٧ ج٢ ورقة ٢١٣ .

ما أتت من قيس فتنبج دولتها ولا من تميم في اللهها والخلاص

وان شئت رفعت على قوله -- فنرجى ولكثر التأميلا • " (١) قال السيوطي :
 " وان تقدمت جملة اسمية فأكثر النحويين على انه لا يجوز النصب
 لان الاسمية لا تدل على المصدر وذهب طائفة الى جوازه " (٢) وقال
 أبو حيان : " الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظرف أو مجرور
 أو اسم فاعل أو مفعول ليدل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما أتت
 عندنا ففكرتك وما أتت منا فبحسن اليك فان كان اسما لا دلالة فيه
 على المصدر نحو ما أتت زيد ففكرته لم يجز النصب ويتعين القطع
 والعطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة • " (٣)

فقولك ما أتت منا فتحدثنا ، لا يجوز في الفعل الرفع على العطف
 لان ما قبله لا يشاكله ، ولكن يجوز الرفع على القطع والاستئناف • ويكون
 تقديره فأنت تحدثنا ، كما قدر في بيت الحارثي " فنحن نرجسى "
 أما الشاهد في بيت الفرزدق فقوله " فتنبج " بالنصب على الجواب بالفاء
 ولو قطع فرفع لجاز •

" وتقول ألا ماء فأشربه ، وليته عندنا فيحدثنا • وقال أمية بن الصلت :
 ألا رسول لنا منا فيخبرنا ما بعد غايتنا من رأس مجرأنا

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٢٠ وأنظر ديوان الفرزدق ص ٨٥١-٨٦١ القصيدة

وأنظر المقتضب ج ٢ / ١٧ •

(٢) التمع ٢ / ١٢ •

(٣) المرجع السابق والصفحة •

لا يكون في هذا إلا النصب ، لان الفعل لم تضمه الى فعل . " (١)

أسلفنا ان النصب في جواب الفاء يكون على معان مختلفة ، وذلك أن جواب اللفي يكون على وجهين مختلفين لا يتأثيران في المعاني الاخرى ، مثل الاستفهام والامر والتهنئة والتمني والعرض والتعطيف . فان معنى النصب في جواب هذه الاشياء على غير المعنى في وجهي النصب بعد اللفي . ولذلك قاله في قولك : " الا ماء فأشرب منه وليته عدنا فيحدثنا " لا يكون إلا النصب ولكن ليس على وجهي النصب في اللفي وإنما على الجواب بالفاء ، أما العطف فلا يجوز لان ما قبل الفعل لا يشاكله لكنه لو قطع ورفع لجاز .

والشاهد في بيت أمية هو قوله " فيخبرنا " حيث نصب على الجواب بالفاء ولو قطع ورفع لكان جيدا .

" وتقول ألا تقع الماء فتسبح ، اذا جعلت الآخر على الاول كأنك قلت ألا تسبح ، وان شئت نصبت على ما انصب عليه ما قبله ، كأنك قلت ألا يكون وقوع فان تسبح ، فهذا تنثيل وان لم يتكلم به والمعنى في النصب انه يقول اذا وقعت سبحت . " (٢)

وهذا مثل الاول الا أنك في الاول قد قدمت اسما على فعل

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢٠ وأنظر المقتضب ج٢ ص ١٧ والاصول ج٢

ص ١٥٩ و ١٩٣ . وشرح الكافية ج٢ / ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٢١ .

فلم يجر العطف • وأنت هنا تعطف فعلا على فعل • فإذا قلت ألا
تقع الماء فتسبح ، لك أن تعطف على معنى ألا تقع الماء وألا تسبح •
وان شئت نصبت على معنى ليكن وقوعك وتكون سباحة •

"وتقول ألم تأتيا فتحدثنا إذا لم يكن على الاول وان كان على
الاول جزمت ومثل النصب قوله :

ألم تسأل فتخبرك الرسوم على قوتاج والطلل القديم

وان شئت جزمت على أول الكلام وتقول " لا تمدها فتشققها " اذا لم
تحمل الآخر على الاول وقال عز وجل : " لا تقمروا على الله كذبا
فيسحقكم بعذاب " وتقول " لا تمدها فتشققها " اذا اشركت بين الآخر
والاول كما اشركت بين الفعلين في لم • " (١)

تقول ألم تأتيا فتحدثنا ، بالنصب اذا لم ترد عطف الثاني على الاول ،
فان أردته جزمت ، والنصب فيه يكون على تقدير ألم تأتيا محدثا • وكذلك
كل موضع يدخل فيه حرف الاستفهام على حرف النفي ، " ويجوز فيه وفيما
جرى مجراه العطف على اللفظ على مذهب ثم كقولك لا تمدها فتشققها
و " ألم تأتيا فتحدثنا " و " ألم تسأل فتخبرك الرسوم " (٢) والشاهد في
البيت الذي أورده سيدي هو قوله " فتخبرك " بالنصب على الجواب
بالفاء والرفع فيه جائز على القطع •

(١) الكتاب ج١ ص ٤٦١ وأنظر المقتضب ج٢ / ٢١ و ١٥ والاصول ج٢ / ١٩١

وشرح الكافية ج٢ / ٢٢٩ والهمع ج٢ / ١١ •

(٢) أنظر مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج٢ ورقة ٢١٢ ب •

"وتقول أئتى فأحدثك قال أبو العجم :

يا نافع سيرى علقا فسيحيا الى سليمان فتستريحيا

ولاسبيل هاهنا الى الجزم من قبل أن هذه الافعال التى يدخلها الرفع والتصب والجزم وهى الافعال المضارعة لا تكون فى موضع أفعل أبدا لأنها إنما تتصب وتجزم بما قبلها ، وأفعل مبتية على الوقف . فان أردت أن تجعل هذه الافعال أمرا أدخلت اللام ، وذلك قولك : " ائته فليحدثك وفيحدثك " اذا أردت المجازاة ، ولو جاز الجزم فى ائتى فأحدثك وبحوها لقلت تحدثنى تريد به الامر . "(١)

اذا قلت ائتى فأحدثك ، فاللصب لا غير ، ولا يجوز الجزم بالعطف على فعل الامر ، لانه ليس مجزوما وإنما هو مبنى ولا عامل فيه ولا يصح عطف الفعل المضارع على فعل الامر لانه لا يكون بمعنى الامر الا اذا دخلت عليه اللام ، ولو كان يستقيم له معنى الامر بغير اللام لقلت تحدثنى على معنى حدثنى ، وهذا لم يسمع قال أبو سعيد " وان جزم فعلى مثل قوله : " فأخمشى لك الويل " أو ييك من بكى — محمول على المعنى "(٢) حمله السيرافى فى حال الجزم على قول الشاعر :

على مثل أصحاب البعوضة فأخمشى لك الويل حر الوجه أو ييك من بكى والتقدير فيه ولييك ويحل هذا على حذف اللام وأعمالها فى الفعل الجزم

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢١ وأنظر المقتضب ج٢ ص ١٤ والاصول ج٢ ص ١٩١

وشرح السيرافى ج٣ ورقة ٢١٣ ب وسر صناعة الاعراب ٢٧٢/١ والهمع ١٠/٢ .

(٢) أنظر شرح السيرافى ج٣ ورقة ٢١٤ ب .

وقد جاء عن العرب أعمال حرف الجزم مع الحذف ومنه قول الشاعر :

محمد تفقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

والتقدير فيه لتفقد نفسك . (١)

أما بيت أبي النجم فالشاهد فيه قوله " مستريحاً " حيث نصب

بعد الفاء على جواب الأمر ، والرفع جائز في كل ذلك على القطع .

قال ابن السراج فقد جعل سير لاقته سبباً لراحته ، فكأنه قال :

ليكن ملك سير يوجب راحتنا ، وهذا مضارع لقوله : ان تسيرى مستريح ،

ولذلك سمى اللحيون ما عطف بالفاء ونصب " جواباً " لشبهه بجواب الجزاء " (٢)

وتقول ألسنت قد أتيتنا فتحدثنا ، اذا جعلته جواباً ولم تجعل

الحديث وقع الا بالاتيان ، وان أردت فحدثنا رفعت . وتقول كأنك

لم تأتينا فتحدثنا وان جعلته على الاول جزمت . وقال رجل من بني داسم :

كأنك لم تذبج لاهلك بحجة فيصبح ملقى بالفساء اهابها " (٣)

قال أبو سعيد " وقوله ألسنت قد أتيتنا فتحدثنا ، اذا جعلته

جواباً ولم تجعل الحديث وقع الا بالاتيان ، لان معناه قبل دخول

(١) أنظر الاصول ج٢ / ١٦٣ ، ١٨١ وابن يعيش ٦٠ / ٧ وأما ابن

الشجري ٣٧٥ / ١ والاصناف ج٢ / ٣٠٦ مسألة ٧٢ والمغنى ٤١١ / ١

والخزاعة ٦٦١ / ٣ .

(٢) الاصول ج٢ / ١٩١ .

(٣) الكتاب ج١ ص ٤٢١ وأنظر المقتضب ج٢ / ١٨ والاصول ج٢ / ١٨٩ ،

وشرح السيرافي ١٣٧ ج٣ ورقة ١٤ ب .

الاستفهام ، ما أتيتك فتحدثنا فتتصبه بجواب الجحد ، ثم تدخل
ألف الاستفهام على المنصوب فلا يتغير . وان رفعت فعلى معنى
فحدثنا وهو مثل قولك سرت فأدخلها . على معنى فإذا أنا
داخل . (١) وكذلك الشأن في " كأن " يحمل ما بعد الفاء بعدها
على المعنى قبل دخولها على الجملة فتتصب الفعل على معنى قد
يكون منك التيان ولا حديث ، أى ما أتيتك محدثا ويمكن ان يعطف
ما بعد الفاء على الفعل قبلها فيجزم .

أما البيت فالشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وان كان
معنى الكلام الايجاب ، لانه كان قبل دخول كأن منفيا على تقدير
لم تذبح نعجة فيصبح اهابها ملقى ، ثم دخلت عليه كأن فاوجبت وبقي
على لفظه منصوبا .

"وتقول: " ود لو تأتبه فتحدثه . والرفع جيد على معنى التمنى :
ومثله قوله عز وجل : " ودوا لو تدهسن فيدهلون " . وتقول : حسبته
شتنى فأثب عليه . اذا لم يكن الوثوب واقعا ومعه اذا شتني لو ثبت
عليه وان كان الوثوب قد وقع فليس الا الرفع . لان هذا بمنزلة قوله :
ألسنت قد فعلت فأفعل . " (٢)

اذا قلت ود لو تأتبه فتحدثه ، فالنصب على اشعار أن بعد الفاء

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٣ ورقة ١٢١٤ .

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٢٢ .

في جواب التمني ، والرفع على الحطف ، أي ود لو تأتيه ولو تحدثه
 أما قوله عز وجل : " ودوا لو تدهن قيدهلون " فعلى القطع أي فهم
 يدهلون • أما قوله حسبته شتمني فقد حمله أبو سعيد على معنى
 سرت فإذا أنا داخل فقال : " ومثله قوله حسبته شتمني فأثب عليه
 إذا كان الوثوب واقعا لأن تقديره فإذا أنا وأثب عليه كقولك سرت
 فأدخلها ، إذا كان الدخول واقعا ، وإذا لم يقع الوثوب فهو بمعنى
 لو شتمني لو ثبت عليه • وهو بمنزلة ما أتينا فتحدثنا إذا لم يكن الحديث
 واقعا فالنصب هو المختار • وقال أبو عمر : حسبته شتمني فأثب عليه
 أي كان منه شتم فيكون منى الوثوب عليه • فلما جاء الثاني على
 غير مجيء الأول لأن الأول ماض والثاني غير ماض نصبت لانه أشبه
 الثاني وجوابه • وإن كنت قد وثبت رفعت • لأن معناه حسبته كان
 منه شتم فيكون منى وثوب • " (١)

ويتابع سيبويه مسائل الفاء فيقول : وأعلم لك أن شئت قلت
 أئنتي فأحدثك رفع ، وزعم الخليل لك لم ترد أن تجعل الاتيان سببا
 للحديث ، ولكنك كأنت قلت أئنتي فإنا ممن يحدثك البتة جئت أو لم
 جئ • قال الفايضة الذبياني :

ولا زال قبر بين تبنى وجاسم	عليه من الوسمي جود ووابل
فيلبت حوذانا وعوفا ملسورا	سأتبعه من خير ما قال قائل

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج ٣ ورقة ٢١٤ •

وذلك أنه لم يرد أن يجعل الثبات جواباً لقوله ولا زال ، ولا أن يكون متعلقاً به • ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال فذاك يلبست حوذاني • قال الخليل ولو نصب هذا البيت لجاز ولكنا قبلناه رفعاً • وقال :

ألم تسأل الريح القواء فينطق وهل تخبرك اليوم بهداء سلق
لم يجعل الأول سبباً للآخر ، ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه
قال فهو مما ينطق كما قال : ائتنى فأحدثك فجعل نفسه ممن يحدثه
على كل حال • وزعم يونس أنه سمع هذا البيت (بالم) وإنما كتبت
ذا لئلا يقول الإنسان فلعل الشاعر قال إلا • " (١)

إذا قلت " ائتنى فأحدثك " فلك في الفعل الواقع في جواب الأمر
الخيار ، ان شئت رفعته على القطع ، أى فانا أحدثك أو على قول الخليل
فانا ممن يحدثك على كل حال • وان شئت نصبته على الجواب • أما
الابيات التي أوردها سيبيويه فلا تتفق مع الابيات في الديوان •
وكذلك هنالك خلاف يسير في بعض الالفاظ مع رواية المقتضب ، إلا أنه
لا خلاف في موضع الشاهد بين الروایتين - اغنى رواية سيبيويه والمبرد -
أما أبيات الديوان فهي :

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢٢ وأنظر المقتضب ج٢ / ٢١ والجمل / ٢٠٤ وأنظر
ديوان التابغة ص ٦١ ، ٨٤ •

سقى الخيث قبرا بين بصرى وجاسم
ولا زال ريحان ومسك وعلمهم
ويثبت حوذالا وعوقا مـ
بخيث من الوسمى قطر ووابل
على منتهاه ديمة ثم خاطل
سأتيه من خير ما قال قائل

والشاهد في البيت على رواية الكتاب قوله " فيثبت " اذ رفعه على القطع ولم ينصبه في جواب الدعاء • وقد جوزه الخليل وكذلك فعل المبرد فقال : " ولو جعله جوابا لقوله " فلا زال " كان وجهها جيدا " (١) أما الشاهد في البيت الثاني ، فهو قول الشاعر " فينطق " بالرفع على القطع ، أى هو ما ينطق ولم يجعل السؤال سببا للنطق ولو جعله كذلك لجاز على مذهب الخليل والمبرد • أما سيبويه فلا يجعله جوابا وإنما يرفعه على القطع • وكذلك فعل أبو سعيد في قوله : يثبت فقال : " وقول الشاعر فيثبت حوذالا لان المرفوع في ذلك ليس بداخل في الكلام الذي قبله ولا متصل به • " (٢) وأما قول سيبويه : " وزعم يونس انه سمع هذا البيت بألم وإنما كتبت ذلك لئلا يقول انسان فعل الشاعر قال ألا " فهذا تقرير معناه انك سألته فيقبح التصيب ، لان المعنى يكون انك ان سأله ينطق ، ويصح سيبويه أن يـ روى " ألا تسأل " لانه لو رواه كذا حسن التصيب ، لان معناه فإنيك ان سألته ينطق " (٣)

(١) المقتضب ج٢ / ٢١ •

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج٢ ورقة ٢١٥ أ •

(٣) شرح المفصل ج٧ / ٢٧ •

قال سيوييه " وسألت الخليل عن قول الاعشى :

لقد كان فى حول ثواء ثويتيه تقضى لبالات ويسام سائم
فرغه وقال لا أعرف فيه غيره لان أول الكلام خبر ، وهو واجب كانه
قال فى حول تقضى لبالات ويسام سائم " (١)

الشاهد فى البيت هو رفع يسام ، لانه خبر واجب معطوف على تقضى ،
واسم كان مضمرا فيها . والتقدير لقد كان الامر تقضى لبالات فى الحول
الذى ثويت فيه ويسام من أقام بطوله . " (٢) ولا شاهد فى البيت
على النصب باضمار أن بعد الفاء ، وانما يأتى هذا القول فى باب
الواو والخليل لا يرى فيه الا الرفع بينما يرى غيره النصب على اضممار
أن بعد الواو حيث قال أبو سعيد : " قال غيره - يعنى الخليل -
تقضى لبالات ويسام سائم والذى يقول تقضى لبالات ويسام سائم ، يجعل
تقضى مصدرا وهو اسم كان وليس فى كان ضمير "ويسام" معناه : وان يسام ،
وهو عطف على تقضى وتقديره وان تقضى لبالات وان يسام سائم " (٣) جعله
من باب العطف على المصدر وسنعود اليه فى باب الواو .

"وأعلم أن الفاء لا تضر فيها أن فى الواجب ، ولا يكون فى هذا
الباب الا الرفع وسلبين لم ذلك / قوله : " انه علدا فيحدثنا ، وسوف
آتيه فاحدثه : ليس الا ان شئت رفعته على ان تشرك بينه وبين

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢٣ .

(٢) أنظر هامش الكتاب ج١ ص ٤٢٣ .

(٣) أنظر شرح السمرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ٤١٤ أ .

الاول وان شئت كان منقطعا لانك قد اوجبت أن تفعل فلا يكون فيه
الا الرفح وقال عز وجل : " فلا تكفر فيتعلمون " فارتفعت لانه لم
يخبر عن الملكين أنهما قالا - لا تكفر فيتعلمون - ليجعل كفره سببا
لتعلم غيره . ولكنه على كفروا فيتعلمون ، ومثله كن فيكون كأنه
قال انما أمرنا ذاك فيكون . " (١)

أسلفنا رأينا في أن النصب بعد الفاء في غير الواجب انما يكون
لمخالفة الثاني للاول وهذا لا يختلف فيه البصريون والكوفيون ، انما
خلافهم جاء في أن الكوفيين قد اكتفوا بالخلاف موجبا للنصب ، بينما
أقحم البصريون " أن " وجعلوها هي الناصبة وأضروها بعد الفاء ،
وحين تستعرض حجة البصريين في أن " أن " لا تنصب بعد الفاء في
الكلام المثبت ، نجد أنهم في الواقع انما نصبوا للخلاف فلما انتفى
الخلاف لم ينصبوا وذلك واضح في قول سيبويه : " وأظن أن الفاء
لا تضر فيها أن في الواجب ، ولا يكون في هذا الباب الا الرفح "
ولنسمع رأي السيرافي حيث يقول : " انما قبح اضرار أن بعد الفاء في
الواجب ، لان الذي احوجنا الى اضرارها وتقدير الكلام على غير ظاهره
وحمله على غير لفظه الدلالة على المخالفة بين الاول والثاني على ما بيناه
واذا كان ذلك في الواجب لم يقع خلاف بين الاول والثاني يحوجنا الى
ذلك التقدير . " (٢)

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ وأنظر المقتضب ج ٢ / ٢٠ والاصول ج ٢ / ٩٠ .

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٢ ورقة ١٤ ك .

وقد رأينا كيف أن اصرار البصريين على اقحام "أن" في الكلام ،
أفضى بهم الى تقدير ما قبل الفاء بالمصدر ثم ادخلوا ان وأولوها
مع الفعل بالمصدر ، ثم عطفوا المصدر على المصدر • ولو اكتفوا بالخلاف
وسلموا للكوفيين ولو مرة واحدة لراحوا واستراحوا فقد كانوا في غنى عن
كل تلك التأويلات

أما قوله : انه عندنا فيحدثنا ، وسوف آتيه فاحدثه ، الاول
والثاني واجبان • وفي قوله سوف آتيه فاحدثه فعالان موجبان قد
عطف أحدهما على الآخر وأما قوله انه عندنا فيحدثنا • فالثاني
منقطع من الاول وهو موجب مثله الا انه عطف جملة على جملة • ومثله
في الانقطاع من الاول قوله تعالى : " فلا تكفر فيتعلمون " ثم يعطف
الثاني على الاول وإنما استأنف فأخير وهو من قوله تعالى : " وما يعلمان
من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنمة فلا تكفر فيتعلمون فلهما ما يفرقون به
بين المرء وزوجه " ^(١) وقال المبرد " قوله فلا تكفر " حكاية عنهم ، وقوله
" فيتعلمون " ليس متصلا به ، ولو كان كذلك كان لا تكفر فتتعلم ، ولكن
هو محمول على قوله : " يعلمون الناس السحر " فيتعلمون منهم • لا يصح
المعنى الا على هذا أو على القطع • أي " فهم يتعلمون " ^(٢) ويحمل
على ذلك أيضا قوله سبحانه وتعالى : " فإنا يقول له كن فيكون " ^(٣)

(١) البقرة : ١٠٢ •

(٢) المقتضب ج ٢ ص ٢٠ •

(٣) البقرة : ١١٢ — آل عمران : ٤٧ — مريم : ٣٥ — طه : ٦٨ •

اذ أن قوله تعالى " فيكون " ليس بجواب لقوله "كن" ولم يرد سبحانه
 انه يقول : " كن فيكون " وإنما أراد انه يقول "كن" فيحسب ثم
 خبر عنه انه يكون أى صار ذلك كلاماً مستأنفاً ، ودخلت الفاء فعطفت
 جملة على جملة .

قال أبو سعيد : " وأما من قرأ " فيكون " بالنصب فالما يعطفه على
 المنصوب الذى قبله فى قوله : " إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول
 له كن فيكون " (١) مخطوف على نقول وأما قراءة عبد الله بن عامر
 اليحصبي " إذا قضى أمراً فالما يقول له كن فيكون " فضعيفة
 لانه لا منصوب قبله فيعطف عليه " (٢) .

ففى قوله تعالى : " إذا قضى أمراً فالما يقول له كن فيكون "
 لا يصح النصب لما بيناه وقد قال المبرد " أما قوله عز وجل : " فالما
 يقول له كن فيكون " النصب هاهنا محال لانه لم يجعل " فيكون " جواباً ،
 هذا خلاف المعنى ، لانه ليس هاهنا شرط ، إنما المعنى : فالما
 يقول له : كن فيكون ، و " كن " حكاية .

وأما قوله عز وجل : (أن نقول له كن فيكون) فالنصب والرفع " (٣)
 وقد رأينا السيرافى ~~في~~ ضعف قراءة اليحصبي ولم يرفضها كلية ، وإن كان

(١) الحل : ٤٠ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٢ ورقة ٢١٤ أ والنظر المقتضب ج ٢ / ١٨ .

(٣) المقتضب ج ٢ / ١٨ .

النصب في الواجب بعد الفاء غير جائز إلا في ضرورة الشعر .

قال سيويه " وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ،
ونصبه في الاضطرار من حيث النصب في غير الواجب ، وذلك لانه
تجعل أن العاملة فمما نصب في الشعر اضطراراً قول الشاعر :

سأترك منزلي ليني تمسيم وألحق بالحجاز فاستريح
وقال الاعشى وأشدناه يونس :
ثمت لاتجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الاله فيعقبا
وهو ضعيف في الكلام وقال طرفة :

لنا هضبة لا يترك الذل وسطها ويأوى اليها المستجير فيعصا " (١)

أي أنه يجوز للشاعر في ضرورة الشعر أن ينصب بعد الفاء في الواجب .
قال المبرد : " وأعلم أن الشاعر اذا اضطر جاز له أن ينصب في الواجب
والنصب على اضمار " أن " يذهب بالاول الى الاسم على المعنى فيقول :
أنت تأتيني فتكرمني . تريد : أنت يكون منك اتيان فأكرام فهذا لايجوز
في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ، كما يجوز صرف ما لا ينصرف ،

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢٢ وألحق المقتضب ج٢ / ٢٢ ، ٢٤ والاصول ج٢ /
٩٠ وشرح السيرافي ١٣٧ ج٣ ورقة ٢١٥ أ وأمالى الشجرى ١ / ٢٧٩
وارتشاف الغرب ٢٥٥ والمعنى ١ / ١٩٠ والهمع ٢ / ١٠ والدر اللوامع
٢ / ٩٠ وشذور الذهب ٢٣٦ والخزانة ٣ / ٦٠٠ وشرح التافهية
٢ / ٢٢٨ .

وتضعيف ما لا يضعف في الكلام " ثم أورد البيت " سأترك منزلي ... " وقول الشاعر : " لما هضبة لا ينزك الخ " ثم علق عليهما بقوله هذا انشاد بعضهم ، وهو في الرداءة على ما ذكرت لك • وأكثرهم يشد : " ليعصما " وهو الوجه الجيد • (١) وقال ابن السراج في شرح البيت " سأترك منزلي ... جعل لحاقه بالحجاز سببا لاستراحته ، فتقديره لما نصب كأنه قال : يكون لحاق فاستراحة ، وقد جاء مثله في الشعر أبيات لقوم فصحاء ، إلا أنه قبيح ان تنصب وتعطف على الواجب الذي على غير شعر • " (٢)

وقال أبو سعيد : ويروى " ليعصما " و " ليعقبا " ولو روى جميع ذلك باللام كان مستقيما غير خارج من المعنى ولا داخل في الضرورة وكذلك والحق بالحجاز لاستريحا • " (٣)

" وقال الدماميني في الحاشية الهدية : لقائل ان يقول : لا سلم ان استريح منصوب بل هو مرفوع مؤكدا باللون الخفيفة موقوفا عليها بالالف ، وتأكيده مثل هذا جائز في الضرورة • " (٤)

(١) المقتضب ج٢ / ٢٤ •

(٢) الاصول ج٢ / ١٩٠ •

(٣) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٢ ورقة ٢١٤ ب ، ٢١٥ •

(٤) خزائن الادب ج٢ / ٦٠٠ •

أما الشاهد في البيت الاول فهو قوله : " فاستريحا " حيث
يصب على اضمار أن بعد الفاء في الواجب لضرورة الشعر ، ولا ضرورة
فيه على رواية " لاستريحا " • أما قول الاعشى " فيعقبا " فالقول
فيه كالأول ويجوز أن يريد اللون الخفيفة • فلا شاهد فيه عندئذ •
وكذا القول في قول طرفة " فيعصما " ويروى ليعصما فلا شاهد فيه •

قال سيبويه " وكان أبو عمرو يقول : " لا تأتينا فلتشتمك " •
وسمعت يونس يقول : " ما أتيتني فأحدثك فيما استقبل " فقلت له :
ما تريد به فقال : " أريد أن أقول ما أتيتني فإنا أحدثك وأكرمك فيما
استقبل " وسألته عن قوله : " ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
فتصبح الأرض مخضرة " فقال : " هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت
اتسبح أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا " (١)

كان أبو عمرو يقول : لا تأتينا فلتشتمك أي إذا أتيتنا فلتحن بشتمك •
أما قوله ما أتيتني فأحدثك ، فعلى معنى أتيتني فإنا أحدثك ومن النفس
ما كان محضا مثل قوله تعالى : " لا يقضى عليهم فيموتوا " (٢) أو موءولا
بأن تدخل عليه أداة الاستفهام التقريرى • مثل قوله تعالى : " ألم
تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة " (٣) وهذا
لا يصب فيه إذ أنه واجب والنصب بعد الفاء في الواجب ، فليس
غير ضرورة الشعر لا يكون • وقال المبرد بعد أن أورد الآية : " الرفع

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٢٩ •

(٢) فاطر : ٣٦ وأنظر سيبويه ج ٢ / ٤١٩ •

(٣) الحج : ٦٢ •

هو الوجه ، لانه ليس بجواب ، لان المعنى فى قوله : (ألم تر) ايما هو : انصبه وألظر أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا وليس كقولك : ألم تأت زيدا فيكرمك ، لان الاكرام يقع بالاثيان ، وليس اخضرار الارض واقعا من أجل يوميتك . " (١)

وسيبيويه لا يصب فى جواب الاستفهام التقريري وكان حق المبرد الا يصب فى قوله ألم تأت زيدا فيكرمك ، لان معناه ألم يكن اثيان فاكرام . الا ان يكون قد حمل اللفى على معناه الحقيقى ، اذ أن معنى ألم تأت زيدا اليك اثيت زيدا . ومعناه الايجاب ولا يصب فى الواجب ، فكان حقه الجزم أو الرفع على القطع كما قال سيبيويه فى قول الشاعر :

" ألم تسأل الريح القواء فينطق " اذ قال : لم يجعل الاول سببا للاخر ، ولكنه جعله ينطق على كل حال . " (٢)

قال سيبيويه : " وانما خالف الواجب اللفى ، لانيك تلفى اللفى اذا نصبت وتغير المعنى يعنى أنك تلفى الحديث ، وتوجب الاثيان تقول ما أثيتنى قط فتحدثنى الا بالشر ، فقد نقضت لفى الاثيان وزعت اليه قد كان . " (٣)

(١) المقتضب ج٢ / ٢٠٠ .

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٢٢ وألظر ص ٢٢٢ من هذا البحث .

(٣) الكتاب ج١ ص ٤٢٤ .

ومن النفس الموعول ما نقض بالآ نحو قول سيوييه :
 " ما أتيتنى قط فتحدثنى إلا بالشر " ويجوز فى الفعل المقتضى بالفاء
 فى هذا الموضع النصب والرفع وقد نص سيوييه على جوازهما ، وقد
 أسلفنا ذلك ، فى قوله : " وتقول ما تأتيني فتكلم إلا بالجميل " (١)
 وقال سيوييه فى باب سماه " هذا باب اشتراك الفعل فى أن
 والقطع الآخر من الاول الذى عمل فيه أن " وتقول : أريد أن تأتيني
 فتشتمنى لم يرد الشتمية ، ولكنه قال كلما أردت اثباتك شتمتني .
 هذا معنى كلامه فمن ثم القطع من أن قال رؤبة : " يريد أن يحربه
 فيعجمه " .

أى فهو يعجمه وقال عز وجل : " أن تضل احداهما فتذكر احداهما
 الاخرى " فالنصب لانه أمر بالاشهاد لان تذكر احداهما الاخرى ، ومن
 أجل أن تذكر فإن قال انسان - كيف جاز ان تقول أن تضل ولم
 يعد ، هذا للضلال وللالتباس - فالما ذكر أن تضل لانه سبب الاذكار
 كما يقول الرجل اعدته ان يميل الحائط فأدعه ، وهو لا يطلب باعداده
 ذلك ميلان الحائط ولكنه أخبر بحلة الدعم وبسببه . وقرأ أهل الكوفة
 فتذكر رفعه . " (٢)

إذا قال قائل " أريد أن تأتيني فتشتمنى " فهذا لايعنى أن
 الفعل الثانى محمول على الاول . لانه لايريد الشتم ولكن على معنى

(١) أنظر ص ١٩١ من هذا البحث .

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٣٠ .

أريد أن تأتينى فإذا آلت تشتتني • " فالفاء ألما تعطف إذا دخل
الثاني في معنى الأول ، فإن لم يدخل في معناه رفع على الاستئناف •
مثل قول الشاعر " يريد أن يعربه فيعجمه • " فما بعد الفاء في
هذا ونحوه مرفوع على الاستئناف • ولا يصح عطفه لأن أن الناصبة
وقعت في صلة " أريد " وهو لا يريد أن يعجمه ولذلك انقطع
من الأول • وألما تنصب على العطف إذا صح دخول الثاني فمى
معنى الأول •

قال أبو سعيد : " وقوله تبارك وتعالى : " ان تضل احداها
فتذكر احداها الاخرى " " أن " في صلة ما قبله وسياقه " واستشهدوا
شهداء من رجالكم فإن لم يكونا رجلين — يعنى ان لم يكن الشاهدان
رجلين — فالمستشهدون رجل وامرأتان " وبين السبب في جعل المرأتين
مكان الرجل ، وهو اذكار احداها الاخرى الشهادة اذا نسيتها •
وتقدير ذلك على ترتيب الكلام : " وأمرأتان لتذكر احداها الاخرى
اذا ضلت " ومثله : " أعددت الخشب أن يعيل الحائط فادعه له • "
وهو ألما اعده للدعم وذكر الميل الذى هو سبب الدعم • " (١)

أما الكوفيين فقد قرأوا على الرفع في " فتذكر " • و" أن " على
مذهبهم شرطية وليست مصدرية • قال أبو سعيد : " وقراءة أهل الكوفة
بكسر " أن " قرأ حمزة : " ان تضل احداها فتذكر احداها الاخرى "

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢٢٢ أ •

كما تقول : " ان تأتي فاحسن اليك " ولا يدخل هذا فيما ذكره سيوييه . " (١)

وقال ابن السراج : " فان قلت أريد أن آتيك فيمعنى الشغل
رفعت لانيك لا أريد ، منع الشغل ، فان أردت ذلك نصبت . " (٢)

والعطف بالفاء محمول على صحة دخول الثاني في معنى الاول
كما أسلفنا . وقد جعل أبو سعيد العطف بالفاء على وجهين احدهما
عطف ظاهر ، والاخر عطف متأول ، أما الاخير فهو الذي أفضنا فيه
في الصفحات السابقة وأما العطف الظاهر فهو أن تعطف ما بعدها على
ما قبلها ، فتدخله في اعرابه وظاهر معناه . ويكون حكمها حكم ثم
في الاعراب . كقولك " أريد أن تأتي فتحدثني " و " ان يأتيك زيد
فيحدثك تحسن اليه " والمقصوب ^{بعد} الفاء في هذا الوجه ليس بأضمار أن ،
بل بالفاصل الذي نصب ما قبل الفاء . "

قال سيوييه : " وسألت الخليل عن قول الشاعر :
فما هو الا أن أراها فجأة فأبهت حتى ما أكاد أجيب
فقال : " أنت ففأبهت بالخيار ان شئت حملتها على أن وان شئت لسم
تحملها عليها فرفعت كالك قلت ما هو الا الرأي فأبهت " وقال ابن أحمر
فيما جاء منقطعا من أن :

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢٢٢ أ .

(٢) الاصول ج ٢ / ١٩٣ .

يعالج طاقرا أميت عليه ليلقحها فينتجها حوارا
 كأنه قال يعالج فاذا هو ينتجها وأن شئت^{رُفعت} على الابتداء " (١)
 وعلى قول الخليل قالشاهد في البيت الاول هو جواز الرفع والنصب
 في قول الشاعر " فأبهت " فالنصب محمول على أن ، والرفع على
 القطع والاستئناف وهو بمنزلة " فاذا أنا مبهوت " قال أبو سعيد :
 " هو من نحو سرت فادخلها وفان العندى رحلة فركوب " (٢) حملة
 على الاتصال في الفاء .

وأبو سعيد على خلاف مع سيبويه في البيت الثاني ، حيث جوز
 سيبويه الرفع على الوجهين . ومنعه السيرافي بقوله : " فرفح
 ينتجها سهو وغلط وذلك ان العاقر لاتلد ولا يكون لها نتاج فكيف
 يرفح وهو لا يخبر بكوله . . . والرجل يعالج طاقرا ليلقحها ولينتجها
 وذلك لا يكون كأن هذا الرجل يعالج هذه العاقر لتلد وهي لا تلد ،
 فلا يكون في ينتجها إلا النصب وكل واحد من وجهي الرفع لا يصح في
 ينتجها لانك اذا عطفته على يعالجها لم يجز ، لان العلاج للعاقر
 يكون ونتاجها لا يكون ، واذا جعلته مستأنفا بمعنى فهو ينتجها لسم
 يصح أيضا لانها طاقرا . " (٣)

-
- (١) الكتاب ج١ ص ٤٣٠ وأنظر شرح المفصل ٧ / ٣٦ .
 (٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٣ ورقة ٢٢٣ أ .
 (٣) المرجع السابق والصفحة .

حكم أن بعد الفاء

أن لا تظهر بعد الفاء بل هي واجبة الاضمار • وقد نص سيبويه على ذلك حيث قال : " وأن لا تظهر هاهنا لأنه يقع فيها معان لا تكون في التمثيل ، ولو لا أنك إذا قلت لم آتاك صار كأنك قلت لم يكن اتيان لم يجز فاحدثك ، كأنك قلت في التمثيل فحديث ، وهذا تمثيل ولا يتكلم به بعد لم آتاك لا تقول لم آتاك فحديث ، فذلك لا تقع هذه المعاني في الفاء الا باضمار أن • " (١)

أسلفنا أن البصريين يقدرون الفعل قبل الفاء بالمصدر ، وجعل سيبويه هذا التقدير شرطاً للنصب الفعل المضارع بعد الفاء والا لما جاز النصب • وهذا معنى قوله : " ولو لا أنك إذا قلت لم آتاك صار كأنك قلت لم يكن اتيان لم يجز فاحدثك " ، أما العلة فمضى وجوب اضمار " أن " فيفسرها قول سيبويه : " ولا يجوز اظهار أن ، فإذا قلت لم آتاك صار كأنك قلت لم يكن اتيان ولم يجز أن تقول فحديث ، لان هذا لو كان جائزاً لظهرت أن • " (٢) فلا يجوز أن تقول لم آتاك فحديث ولذلك لا يجوز اظهار أن مع الفعل لانها تقدر مع الفعل بالمصدر ، فلما كان الفعل قبل الفاء لم يقدر بالمصدر في الحديث أى لم يتلفظ به لم يجز أن تظهر أن مع الفعل • وهذا مذهب البصريين •

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٨ •

(٢) المصدر السابق والصفحة •

قال أبو سعيد : " جعلوا الأول في تقدير مصدر ، وإن لم يكن
لفظه لفظ المصدر الظاهر ، وجعلوا الثاني مقدرا بمصدر ليس بظاهر •
فلذلك قدرت "أن" فعلت ولم تظهر وكان التخيير والتقدير والعَدول
عن الظاهر دلالة على المعنى المقصود • ولو أظهرت أن كان المصدر
قد ظهر ولم يظهر في المعطوف عليه • " (١)

" ويظهر جعلهم لم آتِكَ ولا آتَيْكَ وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية
حتى كأنهم قالوا : " لم يكن آتيان الشاذ بعض الحرب قول الفرزدق :
مشائهم ليسوا مصلحين عشرة ولا لاعب إلا بين غرايها
ومثله قول الفرزدق أيضا :

وما زرت سلمى أن تكون حبيبة الحق ولا دين بها أنا طالبه
جره لانه صار كأنه قال لان ومثله قول زهير :

بدأ لي أنى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا " (٢)
ذهب سيبويه الى أن الحرب قد تقدر الشيء ولا تتكلم به ، وجعل من
هذا الباب تأويلهم الفعل قبل الفاء بالمصدر ، فهم يجعلونه بمنزلة
الاسم في النية أى المصدر فإذا قالوا لم آتِكَ فهم يقولون لم يكن آتيان

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢١٣ أ وأبظر الاصول ج ٢
ص ١٨٩ •

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤١٨ وأبظر مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢١٣ ب •

الباب العاشر

"المواو"

القول في النصب بعد الواو وحكمه كالقول في باب الفاء •
حيث ذهب البصريون الى أن الناصب للمضارع بعد الواو الواقع
في جواب النفي أو الامر أو الاستفهام أو العرض أو النهي هو
"أن" بينما نجد أبو عمر الجرمي من البصريين يذهب الى أن
الواو هي الناصبة بنفسها ، لأنها خرجت من باب العطف •

وقد أبطل قوله هذا سيوييه بقوله : "ولو كانت الفاء والواو
وأو ينصبين ، لادخلت عليهن الفاء والواو للعطف" (١) وفي امتناع
ذلك دليل على بطلان ما ذهب اليه الجرمي • أما الكوفيون فقد
قالوا : "أن الفعل بعد الواو في جواب الاشياء التي ذكرناها ينصب
بالخلاف أو العرف ، وذلك لان الثاني مخالف للاول" ثم قالوا :
ألا ترى انه لا يحسن تكرير العامل فيه ، فلا يقال لا تأكل السمك
ولا تشرب اللبن • وان المراد بقولهم "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"
بجزم الاول وينصب الثاني ، النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين
لا منفردين ، ولو كان في نية تكرير العامل ، لوجب الجزم في الفعلين جميعا •
فكان يقال "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فيكون المراد هو النهي عن
أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ومنفردين ، فلو طعم كل واحد منهما
منفردا عن الآخر أو معه لكان مرتكبا للنهي ، لان الثاني موافق للاول

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢٤ وأنظر الانصاف ج٢ / ٣٢٤ •

(٢) الانصاف ج٢ ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ •

في النهي ، لا مخالف له بخلاف ما وقع الخلاف فيه ، فان الثاني مخالف
للاول . فلما كان الثاني مخالفا للاول ومضوقا عنه ، صارت مخالفته
للاول وصرفه عنه ناصبا له . " (١)

أما البصريون فقد أسلفنا حجتهم في باب الفاء . وذلك أن الاصل
في حروف العطف مثل الفاء والواو الا تعمل ، لانها غير مختصة . لدخولها
على الاسم والفعل . وانما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الاول ،
وحول المعنى حول الى الاسم . فاستحال أن يضم الفعل الى الاسم .
فوجب تقدير " أن " لانها مع الفعل بمنزلة الاسم وهي الاصل فـسـ
عوامل النصب . " (٢)

وقد بينا في غير موضع في باب الفاء اننا لا نعتقد رأي البصريين .
وانما نراه بعدا واشتطاطا منهم أن يقحموا " أن " في هذه المواضع ،
ولو اكتفوا بالخلاف ناصبا ، لما اضطروا الى تلك التأويلات . وحجتهم
التي عارضوا بها الكوفيين غير مقنعة حيث قالوا : " ان الخلاف لا يصلح ان
يكون موجبا للنصب ، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير أن ، لا ان العامل
هو نفس الخلاف والصرف ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال ان زيدا فسـ
قولك " أكرمت زيدا " لم يلتصب بالفعل ، وانما التصب بكونه مفعولا ،
وذلك محال لان كونه مفعولا يوجب أن يكون اكرمت عاملا فيه النصب ،

(١) الانصاف ج ٢ ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٢) المرجع السابق والصفحة .

فكذلك ما هنا : الذى أوجب نصب الفعل ما هنا بتقدير "أن" هو امتناعه من أن يدخل فى حكم الاول ، كما أن الذى أوجب نصب زيد فى قولك "أكرمت زيدا" وقوع الفعل عليه . (١) وهم فى هذه الحجة لم يدفعوا النصب بالخلاف ، وإنما دفعوا النصب فى المثال الذى أتوا به على معنى المفعولية ، وزيد علة لهم من نصب بوقوع الفعل عليه ، والذى نراه أن معنى المفعولية ، ووقوع الفعل على زيد ، وجهان لعملة واحدة لا ينفصلان ، فلو لا وقوع الفعل على زيد لما كان معنى المفعولية ولما انتصب زيد والذى سمع عن العرب أنها تقول : أكرمت زيدا بالنصب ، ونقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب "تشرب" . أما أن يكون زيد قد انتصب على معنى المفعولية ، أو على وقوع الفعل عليه ، فهذا ما صلحه الحاجة ولنا أن نستعمل عقولنا فسيلا نخضع لتلك الحيل التى فرضها علينا السلف . فالنصب على الصرف هو أصح الأقوال فى رأينا لأنه يأتى بنا عن التقدير والتأويل .

قال سيبويه فى "باب الواو" "أعلم أن الواو ينتصب ما بعدها فى غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء . وأنها قد تشرك بين الأول والاخر كما تشرك الفاء . وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والاخر كما استقبح ذلك فى الفاء . وأنها يجزئ ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء" . (٢)

(١) الانصاف ج٢ / ٣٢٤ .

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٢٤ وأنظر العتصم ج٢ / ٢٥ والاصول ج٢ / ٥٩

والجمل / ١٩٨ وشرح السيرافى ج٣ ورقة ٢٦٦ .

وقال " أبو علي غسل بن ذكوان : أخبرنا أبو عثمان قال : سمعت الأصمعي يقول : لم أسمع إلا " وتأتي مثله " بالرفع على القطع " قال أبو سعيد : " ولا يصح هذا إلا بأن تكون الواو في معنى الحال ، كأنه قال لا تلبس عن خلق وانت تأتي مثله ، أي وهذه حالك وهذا في معنى اللصب صحيح " (١)

" وما يدلك أيضا على أن الفاء ليست كالواو ، قولك : مررت بزيد وعمر ، ومررت بزيد فعمر ، تريد أن تعلم بالفاء أن الآخر مرّ به بعد الأول " (٢) والفاء تفيد معنى الترتيب ، وليست الواو كذلك . فإذا قلت مررت بزيد وعمر ، لم يعلم أيهما مرّ به أولا وقد تكون مررت بهما مجتمعين ، أما إذا قلت مررت بزيد فعمر ، فهذا يعني أنك مررت بعمر بعد زيد .

قال سيبويه : " وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلو أدخلت الفاء هاهنا فسد المعنى . وإن شئت جزمت على الدهى في غير هذا الموضع ، قال جريسر :

ولا تشتم المولى وتبلغ اذاته
فألك ان تفعل تسفه وتجهل
ومعك أن تجزم في الأول لأنه إنما أراد أن يقول له لا تجمع بين اللبن والسمك ، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حده ، ويشرب اللبن على حده .
فإذا جزم فكأنه ينهاه أن يأكل السمك على كل حال ، أو يشرب اللبن على كل حال " (٣)

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٣ ورقة ٢١٦ ب .

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٢٥ .

(٣) الكتاب ج١ ص ٤٢٤ وأنظر المقتضب ج٢ / ٢٥٠ والاصول ج٢ / ١٥٩ والجمل / ١٨٩ وشرح السيرافي ج٣ ورقة ٢١٦ ب وشرح ابن يعيش ٢٤ / ٧ والهمع ٢ / ١٣ .

منع سيوييه الجزم في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، أى منع
عطف " تشرب " على " تأكل " لأنه لا يريد أن ينهاء عن شرب اللبن
وأكل السمك كل على حده ، وإنما يريد أن ينهاء عن الجمع بينهما •
" لان المقصود في كلام الناس والمعتاد الا يجمع بينهما للضرر الذى
يعتقد في الجمع بينهما • ولو أراد مريد أن يلهى عن أكل السمك
على كل حال ، وعن شرب اللبن على كل حال ، لقال : لا تأكل
السمك وتشرب اللبن " (١) يعنى على الجزم •

أما الشاهد في البيت فهو قول الشاعر " وتبلغ " بالجزم ، لدخوله
في النهى ، اذ المعنى لا تشتمه ولا تبلغ أذاته • قال سيوييه :
" ومثل اللص في هذا الباب قول الحطيئة :

ألم أك جاركم وتكون بينى وبينكم المودة والاخاء
كأنه قال ألم أك هكذا ، وتكون بينى وبينكم المودة • وقال دريد بن الصمة :
قتلت بعبد الله خير لداته ذوايا فلم أفخر بذاك واجزأ " (٢)

أراد الشاعر في البيت الاول أن يقول : ألم يجتمع هذان ؟ أى الجوار والمودة
فلمصب " تكون " باضمار أن بعد الواو على مذهب البصريين • وقد أسلفنا
رأينا في عدم استحسان اللص بعد الاستفهام التقريرى • وذلك ان معنى

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج ٢ ورقة ٢١٦ ب •

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٢٥ وأنظر المقتضب ج ٢ / ٢٧ والاصول ج ٢ / ١٦٠ والصاحي

٩٠ والعينى ٤ / ٤١٧ والهمع ٢ / ١٣ والسيوطى ٣٢١ والدرر اللوامع ٢ / ١٠

وديان الحطيئة ط ٤٠ •

الكلام الاثبات والوجوب • فالشاعر حين يقول : ألم أك جاركم ؟ فالحقا
يقدر حقيقة انه كان جارهم ، وكان بيته وبينهم العودة • ولو حمل
هذا البيت على معناه لكان الجزم لا غير في " يكون " ولكنها جاءت
منصوبة •

وأما بيت دريد فالشاهد فيه قوله " واجزأ " بالنصب على تأويل
لم يكن مني أن أفخر بالثأر لأشئ من قاتله ، وإن أجزع أي لم أجمع
بين الفخر والجزع •

" وتقول لايسعني شيء ويعجز عنك • فالتصائب الفعل هاهنا من
الوجه الذي التصب به في الفاء ، إلا أن الواو لا يكون موضعها في
الكلام موضع الفاء • وتقول : ائتنى وآتيك إذا أردت ليكن اتيان منك
وأن آتيك ، تعني اتيان منك واتيان مني • " (١)

إذا قلت لايسعني شيء ويعجز عنك فالتصيب لا غير ، ولا يجوز الرفع •
لأنه لا معنى له إذا لك لا تريد أن تخبر بأن الأشياء كلها لا تسعك ،
وإن الأشياء كلها لا تعجز عنه • وإنما يحمل هذا على معنى أنه لا يجتمع
أن يسعك شيء ويعجز عنه • وهو على الوجه الذي نصب به في الفاء ،
حيث حمل على معنى لايسعني شيء إلا لم يعجز عنك ولايسعني شيء
عاجزا عنك • وتقول ائتنى وآتيك ، على معنى وأن آتيك تنصب على الجواب •

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٢٥ وأنظر المختضب ج ٢ / ٢٥ والاصول ج ٢ / ١٥٩ •

وان أردت الامر أدخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء ، حيث قلت ائتنى فلاحديثك فتقول ائتنى ولا تيك . (١) أى اذا أردت الامر فى الظلمى كما أمرت فى الاول ، تدخل اللام فتقول ائتنى ولا تيك ، على الجزم " ولا يجوز حذف اللام الا فى الشعر " (٢) وقد أسلفنا القول فى ذلك فى باب الفاء . (٣) قال سيويه : " ومن النصب فى هذا الباب قوله عز وجل " ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين " وقد قرأنا بعضهم " ويعلم الصابرين " وقال تعالى : " ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون " ، ان شئت جعلت وتكتموا على النهى ، وان شئت جعلته على الواو . (٤) وقرأ قوله تعالى " ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين " بلصب " يعلم " على اضمار ان ، وقرئت بالجزم وهو من الشواذ . أما قوله تعالى " ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون " فقد أجاز سيويه النصب فى قوله تعالى " تكتموا " على اضمار أن بعد الواو فى جواب النهى ، كما أجاز فيه العطف على معنى ولا تلبسوا الحق بالباطل ، ولا تكتموا الحق . وقد وردت القراءة بالوجهين جميعا . (٥)

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢٥ وأنظر المقتضب ج٢ / ٢٦٠ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ٢١٧ أ .

(٣) أنظر ص ١٩٦ من هذا البحث .

(٤) الكتاب ج١ ص ٤٢٦ وأنظر المقتضب ج٢ / ٢٧ والاصول ١٦٠ / ٢ وأنظر

الشواذ ص ٢٢ والاتحاف ١٧٩ وشرح المفصل ٢٥ / ٧ والايات :

آل عمران ١٤٢ .

(٥) أنظر الاتحاف ص ١٤٥ وشرح ابن يعيش ٣٤ / ٧ .

" وقال تعالى : " ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين " فالرفع على وجهين ، فأحدهما أن يشرك الآخر الاول . والآخر على قولك : دعنى ولا اعود . أى فانى ممن لايعود ، فالىما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه ان لا عودة له البتة ترك أو لم يترك . ولم يرد أن يسأل ان يجتمع له الترك ، وان لايعود . وأما عبد الله بن اسحق فكان يلصق هذه الآية . " (١)

قال أبو سعيد : " وكان عيسى بن عمر يقول ولا تكذب بآيات ربنا ونكون ، بالرفع ويجعلها متممين معطوفين على نرد ، وهذا أحد وجهي الرفع الذى قال فيه سيبويه : " وأحدهما ان يشرك الآخر الاول " ويقول ان الله جل وعز اكذبهم فى تمليهم على مذهب من يقول : ان التمنى خبر فلذلك وقع عليه الكذب . " (٢) وكان أبو عمر بن العلاء يقرأهما بالرفع أيضا ، على غير مذهب عيسى ولكن على الاستئناف على تأويل ، ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ان رددنا . والفعالان الاخران خبران غير متممين . " (٣) وهذا هو الوجه الذى قصده سيبويه بقوله : " والآخر على قولك دعنى ولا اعود " وأما قراءة عبد الله بن أبى اسحاق " يلصق الفعلين الآخرين " ولا تكذب " ونكون " فتقديره ياليتنا يجتمع لنا الرد ، وترك الكذب ، والكفون فى جملة المؤمنين . " (٤) وقال أبو سعيد : " وظاهر هذا التقدير

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢٦ وأنظر شرح ابن يعيش ج٧ / ٢٥ .

(٢) مخطوط شرح السيرافى ١٢٧ ج٣ ورقة ٢١٧ ب .

(٣) المرجع السابق والصفحة .

(٤) المرجع السابق والصفحة وأنظر شرح ابن يعيش ج٧ / ٢٦ حيث نقل

نحو السيرافى .

يوجب أن الفعلين الآخرين متمميان على مذكورنا من تقدير الواو ، ولأن التمني إذا وقع لاجتماع هذه الاشياء فهي متمناه . " (١) فالرفع في الآية على وجهين أحدهما على العطف ، والثاني على الاستثاف . أما اللصب فمعناه غير خارج عن معنى الرفع على العطف ، لأن الواو المتسا تكون في هذا الموضع للمصاحبة ، أو بمعنى " مع " فلذلك لم يخرج اللصب عن معنى الرفع ، " ولا يكون ذلك لو حلت الفاء مكان الواو ، لأنه يصير في معنى متى وقع الرد لم يقع الكذيب " . (٢)

قال سيبويه : " وتقول زرتني وازورك ، أي أفا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه . ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وإن أزورك ، تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة متى ، ولكنه أراد أن يقول زيارتك واجبة على كل حال ، فلتكن منك زيارة . قال الأعشى :

فقلت أدعي وادعو إن أدنى لصوت أن ينادي داعيان " (٣)

إذا قلت زرتني وازورك بالرفع فهذا جائز على معنى ، أفا ممن يزورك على كل حال ، زرتني أو لم تزرتني ، فلتكن منك زيارة . ولم يرد معنى الجمع ولو أراد اللصب .

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٢ ورقة ٢١٧ ب .

(٢) أنظر المرجع السابق والصفحة .

(٣) الكتاب ج ١ ص ٤٢٦ وأنظر شرح ابن يعيش ج ٧ / ٣٣ ، ٣٥ .

أما البيت فقد نسبته سيوييه للاعشى • وقال الاظم : " هو للاعشى
ويروى للحطيئة " والشاهد فيه نصب " أدعو " باضمار أن على مذهب
البصريين وذلك حملا على معنى ليكن مما أن تدعى وأدعو • ويروى وأدع
على الامر بحذف اللام ، وذلك جائز في الشعر ، (١)

قال سيوييه ومن اللصب أيضا قوله :

ليس عامة وتقر عيني أحب الى من ليس الشفوف

لما لم يستقيم أن تحمل وتقر وهو فعل ، على ليس وهو اسم لما ضمته
الى الاسم وجعلت أحب لهما ولم ترد قطعه ، لم يكن بد من اضمار أن • " (٢)

يلصب الفعل المضارع بعد عطف بالواو أو الفاء أو " أو " على اسم
صريح ويقصد به الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية ، وذلك بأن يكون
جامدا جمودا محضا ، وقد يكون مصدرا كليس في الشاهد المتقدم ، وقد
يكون اسما ظاهرا ومنه في باب " أو " :

ولو لا رجال من رزام اعزة وآل سبيح أو اسواك طعما

وسألتى للعطف بأو على الاسم الصريح في بابها ان شاء الله • أما
الشاهد في بيت ميسون فهو قولها :

" وتقر " باللصب على اضمار أن وعطف الفعل على " ليس " وهو اسم

(١) أنظر ص ١٩٦ من هذا البحث وأنظر الكتاب ج ١ ص ٤٢٦ وشرح

ابن يعيش ٧ / ٣٥ •

(٢) الكتاب ج ١ ص ٤٢٦ •

ولذلك حمل الفعل على اضرار ان لايتها تقدر مع الفعل بالمصدر . قال ابن يعيش : " ولو قال وان تقر عيني لجاز لان الاول مصدر . " (١) وهذا يعني أن ما هنا مضمرة ويجوز اظهارها ، وذلك أن علة اضرارها مع المصدر المتأول على مذهب البصريين انك اذا قلت : لانتك عن خلق وثأتى مثله فهو على معنى " لا يكن منك لهى واثيان " فاولوا الفعل قبل الواو بالمصدر ، ثم اضرعوا أن مع الثانى فصار مصدرا فى الحكم ، ثم عطفوا مصدرا متأولا على مصدر متأول . ولذلك اضرعوا أن وجوبا لثلا يصير المصدر مبرحا به ، ثم عطفه فتكون قد عطفت اسما صريحا على فعل . ولكن لما كان الاول مصدرا أو اسما صريحا ملفوظا جاز أن تظهر أن فى الثانى . (٢) ولو اكتفى البصريون بالصرف لاصبا لكان حسبهم ، ولا غناهم عن كل هذه التأويلات البعيدة التى لأت بهم عن القصد . ويكفى فى العطف على المصدر أن تقول أن الفعل المضارع يلصق اذا عطف على اسم صريح ، وتجد هنا أيضا المعنى الذى قصده الكوفيون بالصرف وهو ان الثانى مخالف لاول ، وذلك ان الثانى فعل والاول اسم فلما خالف الثانى الاول نصب لهذا السبب .

قال سيبويه : " وسعنا من يثشد هذا البيت من العرب :
وما أتا للشء الذى ليس لأقضى ويغضب منه صاحبه بقول
والرفع أيضا جائز حسن ، كما قال قيس بن زمير بن جذيمة :
فلا يدعنى قومى صريحا لحرة لئن كنت مقتولا ويسلم طامر

(١) شرح ابن يعيش ج ٧ / ٢٥ .

(٢) الأثر شرح ابن يعيش ج ٧ / ٢٤ .

و " يغضب " معطوف على الشئ ، ويجوز رفعه على أن يكون داخلا
 في صلة الذي . " (١) والشاهد في بيت كعب الخنزي هو قوله " ويغضب "
 بالنصب جملا على معنى ولان يغضب على مذهب البصريين وتقديره : وما
 أنا بقومول للشئ غير النافح ولان يغضب منه صاحبي . أى لست بقومول
 للسبب المؤدى الى غضبه ، ويجوز ويغضب بالرفع جملا على صلة الذي ،
 قال الاعظم " وهو أئمن واحسن " .

وقال المبرد : " فان الرفع الوجه ، لان " (يغضب) في صلة الذي ،
 لان معناه الذي يغضب منه صاحبي . وكان سيوييه يقدم النصب
 ويثنى بالرفع . وليس القول عندى كما قال . لان المعنى الذى يصح
 عليه الكلام انما يكون بان يقع (يغضب) في الصلة . " (٢) وقد رد السيرافي
 ذلك بقوله : " ورد أبو العباس المبرد على سيوييه تقديمه النصب على
 الرفع . والذي عندى أن سيوييه لم يقدم النصب لان النصب هو المختار
 عنده ، ولكن لان الباب للنصب دون الرفع ، وانما قدم ما يقتضيه الباب .
 وما القصد الى ذكره فيه . " (٣) وأما في توجيه الشاهد فقال :
 " وأما يغضب منه فان الاجود فيه الرفع وهو في صلة الذي عطفا على
 موضع ليس ، وتقديره الذى لا يفتنى ويغضب منه صاحبي . ومطقه على
 موضع لا فهذا ظاهر قريب المتناول . والنصب متأول ومعناه على ظاهره
 غير صحيح ، لانا اذا نصبناه قدرناه معطوفا على الشئ ، وليس الشئ "

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢٧ وأبظر المقتضب ج٢/ ١٩ والاصعيات ٧١ ، ٧٤ والخزانة
 ج٢/ ٦١٩-٦٢١ والامالى ج٢/ ١٥٣ ، ٢٠٤ وحماسة البحترى ص ٢٦٥ ، ٢٧٠ وابن
 يعيش ٢٦/٧ وشرح الكافية ٢/ ٢٢٢ .

(٢) المقتضب ج٢/ ١٩ .

(٣) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج٢ ورقة ٢١٧ أ .

بمصدر ظاهر فيسهل عطفه عليه ، فإذا عطفناه صار في موضع خفض
باللام ، واللام في صلة قوول • فيصير التقدير " ما أنا لغضب صاحبي
بقوول " والغضب لا يكون مفعولا للقول • وباب جوازه وما أنا للقول
الذي يوجب غضب صاحبي بقوول " (١) وقد نقل عنه ابن يعيش وكثيرا
ما يفعل • وكذلك فعل الأعظم فقال " وقد رد المبرد على سيوييه
تقديمه النصب على الرفح ، ولم يقدمه سيوييه لأنه عنده أحسن
من الرفح ، وإنما قدمه لما بنى عليه الباب من النصب باضمار أن " (٢)

الا أن الرضى قد نسب للمبرد قولا لم أجده في المقتضب حيث
قال بعد أن أورد البيت : " وإذا نصبت فهو على الصرف • قال المبرد :
لا يجوز ذلك لأن فيه نفى النفع والغضب معا ، وهو عكس المقصود ، لأن
مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله • " (٣) وقد رد الرضى
ذلك بقوله : " الذي قاله إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق
قوله ليس ناقص ، لأنه يكون المعنى اذن : لا أقول قولا لا يجمع نفعا
وغضب صاحبي منه ، وهذا عكس ما ينبغي ^{لأنه يفسد} أن لا يقول قولا يجمع نفعا ،
وغضب صاحبه • وأما إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو " ما أنا "
فلا يفسد المعنى ، لأنه يكون المعنى اذن : لا يكون القول الذي لا يلفعنى
مع غضب صاحبي منه • وذلك أما بانتفاءهما معا أو بانتفاء أحدهما • " (٤)

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ الورقة ٢١٧ ب وألظر شرح ابن يعيش

ج ٧ / ٣٦ •

(٢) هامش الكتاب ج ١ / ٤٢٧ •

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢٣٢ •

(٤) المرجع السابق والصفحة •

أما الشاهد في البيت الثاني فهو قول الشاعر " ويسلم " بالرفع على القطع والاستئناف . قال أبو سعيد : " رفعه على أن الواو واو حال . كآله قال وطمر هذه حاله ، وتأويله ، وطمر يسلم . لأن واو الحال تطلب الاسماء المبتدأة ، والنصب في " تسلم " أجود مثل قوله عز وجل : " ولما يعلم الله الذين جامدوا منكم ويعلم الصابرين " لأن معناه لأن كنت مقتولا مع سلامة طمر " (١)

وقال الاظم " ولو نصب باضمار أن لأن ما قبله من الشرط غير واجب لجاز ، وتقدير البيت ، لئن قتلت وطمر سالم من القتل ، فليست بصريح السب حبر الام " . (٢)

وقد ساق السيوطي البيت كشاهد على أن الفعل المضارع ينتصب باضمار أن جوازا اذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو ، ثم قال : " لا فرق في ذلك بين ان يكون فعلا الشرط مضارعين ، أو ماضيين . ولا يلزم أيضا أن يكونا مذكورين بل لو كان الجزاء محذوفا جاز النصب " . (٣) ثم أورد البيت وقال : " فقوله ويسلم طمر واقع بين شرط مذكور ، وجزاء محذوف ، أي فلا يدعى قوس ، لدلالة ما قبله عليه " . (٤)

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢١٨ أ الآية : آل عمران / ١٤٢ .

(٢) هامش الكتاب ج ١ ص ٤٢٧ .

(٣) الهمع ج ٢ / ١٦ .

(٤) المرجع السابق والصفحة .

وقد أسلفنا في باب الفاء قول سيوييه : " وسألت الخليل عن قول الاعشى :

لقد كان في حول ثواء ثويته تَقْضَى لِبَائَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

- فرفعه وقال لا أعرف فيه غيره . • لان أول الكلام خبر وهو واجب .
 كأنه قال ففي حول تَقْضَى لِبَائَاتٍ ، ويسَامُ سَائِمُ هذا معناه . " (١)
 والشاهد فيه عند الخليل وسيوييه هو قوله " ويسَامُ " بالرفع
 على العطف على تَقْضَى ، واسم كان مضمراً فيها . • والتقدير
 لقد كان الأمر تَقْضَى لِبَائَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ . وقد قال المبرد " تَقْضَى
 لِبَائَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ " أي جعل تَقْضَى مصدراً وعطف عليها ويسَامُ
 بالنصب على اضمار أن حيث قال : " ومن قال تَقْضَى لِبَائَاتٍ قال :
 ويسَامُ سَائِمُ ، لان " تَقْضَى " اسم ، فلم يجوز أن يعطف عليه فعلاً .
 فأضمر " أن " ليجري المصدر على المصدر فصار : تَقْضَى لِبَائَاتٍ وَأَنْ
 يسَامُ سَائِمُ : أي وسَامَ سَائِمُ " (٢) ولو قال تَقْضَى لِبَائَاتٍ وَأَنْ يسَامُ
 سَائِمُ لجاز لانه حمل على عطف المضارع بعد الواو على المصدر وان
 فيه جائزة الاظهار على مذهب البصريين . • ولقد أسلفنا رأينا في العطف
 على المصدر . (٣)

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٢٣ .

(٢) المقتضب ج ٢ / ٢٧ وأنظر مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢١٤ ب .

(٣) أنظر ص ٢٠ من هذا البحث .

الباب الحادي عشر

"أو"

قال سيوييه في باب أو " اعلم ان ما التصب بعد أو فانه
يلتصب على اضمار أن ، كما التصب في الفاء والواو على اضمارهما •
ولا يستعمل اظهارهما كما لم يستعمل في الفاء والواو ، والتمثيل هاهنا
مثله ثم • تقول اذا قال : لالزمك أو تعطيني كأنه يقول ليكون
اللزوم أو أن تعطيني " (١)

تلتصب " أو " باضمار أن وذلك على مذهب البصريين • أما على
مذهب الجرمي فهي التلاصبة بنفسها ، أما الكوفيون فالتصّب عندهم بعد
أو على الخلاف • ذلك انك لا تريد أن تدخل الظن في معنى الاول ،
فلما قصدت ذلك نصبت على الصرف • ولقد افضنا في حجج كل فريق
في البابين السابقين • ولا حاجة لنا لذكر ذلك مرة أخرى •

قال أبو سعيد : " أصل " أو " العطف حيث كانت • والمنصوب
بعدها على وجهين ، احدهما أن يتقدم فعل منصوب بتأنيب من الحروف
ثم تعطف عليه بأو كما يعطف بسائر حروف العطف ، كقولك : أريد أن
تخرج الى الكوفة أو تلازم زيدا • ومعناه أحد الامرين وفي هذا المعنى
يجوز أن يكون ما بعدها مرفوعاً ومجزوماً ، فالمرفوع نحو قولك أنا الزمك
أو أخرج الى ضيعتك • والمجزوم ليخرج زيد الى البصرة أو يقيم في مكانه • " (٢)

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٢٧ وأنظر المقتضب ج ٢ / ٢٨ والاصول ج ٢ / ١٦١

والجمل ١٩٧ •

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج ٣ ورقة ٢١٩ أ •

وهذا يعنى أن أو اذا جاءت للحطف جاز فيما بعدها التصب أو الرفع أو الجزم ، وذلك حسبما يقتضيه موقعه من الاعراب • أما التصب بعدها على اضمار ان فقد قال فيه سيبويه : " اعلم ان معنى ما التصب بعد أو على " الا ان " كما كان معنى ما التصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل ، تقول : لا لزملك أو تقضى • ولا ضربك أو تسبقنى • فالمعنى لا لزملك الا ان تقضى • ولا ضربك الا ان تسبقنى ، هذا معنى التصب • قال امرؤ القيس :

فقلت له لا تنك عيناك ابنا بحاول ملكا أو نموت فلعذرا

فالتمثيل على ما ذكرت لك • والمعنى الا ان نموت فلعذرا • والا أن تعطينى " (١) كما قد ذكرنا ان التصب بعد أو على وجهين ، أما الوجه الاول فقد أوردنا شرحه • وأما الثانى فهو أن يخالف ما بعدها ما قبلها ، ويكون معناها مع ما بعدها معنى " الا ان " ويختلف هذا الوجه عن الاول الذى ذكرناه ، لانه لا علاقة فى الوجه الاول بين ما قبل أو وما بعدها ، وإنما هو دلالة على أحد أمرين ليس بينهما ملازمة فاذا قال قائل لا لزملك أو أخرج ، ففيه دلالة بوجود لزوم أو وجود خروج ، أما اذا قلت لا لزملك أو تقضى • فهذا معناه ان الفعل الاول مستمر حتى يبدأ وقت الثانى • وقد وضع أبو سعيد ذلك قائلا : " ألا ترى أن قولك " لا لزملك " متضمن للاوقات المستقبلية • فاذا قلت : أو تقضى ، فقد أخرجت بعض الاوقات المستقبلية

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٢٧ وأنظر المقتضب ج ٢ / ٢٨ والاصول ج ٢ / ١٦١

والخصائص ١ / ٦٣ وأما ابن الشجرى ٢ / ٣١٦ وابن يعيش ٧ / ٢٤

والخزاعة ٣ / ٦٠٩ والديوان ٩١ / •

من ذلك التضمن • وكان التقدير لالزمك الا الوقت الممتد الذي
أوله قضاؤك • " (١)

وقال المبرد : " لالزمك أو تقضيني ، أى : الا أن تقضيني وحتى
تقضيني • " (٢) وبين " أو " و " الا " نوع من الشبه وذلك " فى العدول
بهما عما أوجبه اللفظ الاول • وذلك اما اذا قلنا : جأئى القوم الا زيدا ،
فاللفظ الاول قد أوجب دخول زيد فى القوم لانه ملهم • واذا قلنا " الا "
فقد أبطلت ما أوجبه الاول • واذا قلت جأئى زيد أو عمر ، فقد وجب
المجئ لزيد قبل دخول " أو " فلما دخلت بطل ذلك الوجوب • " (٣) أما
الشاهد فى بيت امرئ القيس ، فهو قوله " لموت " بالنصب على اضممار
أن يعد أو على مذهب البصريين • لانه لم يرد معنى العطف وانما
أراد انه يحاول طلب الملك الا أن يموت • وقال المبرد : " ان كل موضع
تصلح فيه (حتى) و (الا أن) فالنصب فيه جائز جيد اذا أردت هذا
المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل فى كل موضع • " (٤) وهذا يعنى
أن كل موضع ينتصب فيه الفعل المضارع على اضممار " أن " يعد " أو " يمكن
أن يعطف فيه على ما قبله ، ولذلك قال أبو سعيد : " وجاز أو لموت فلعذر
على وجهين بالعطف على نحاول ، وبالاستئناف لان المعنى لا يفسد • " (٥)

(١) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ٢١٩ أ •

(٢) المقتضب ج٢ / ٢٨ •

(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ٢١٩ ب •

(٤) المقتضب ج٢ / ٢٩ •

(٥) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج٣ ورقة ٢١٩ أ •

وابن السراج لا يرى الرفع في الموضع الذي يصلح فيه " الا أن " .
 وذلك حيث يقول : " أي الا أن يموت فلعذرا ، فكل موضع وقعت
 فيه " أو " يصلح فيه " الا أن " و " حتى " فالفعل منصوب ، فإن
 جاء فعل لا يصلح هذا فيه رفعت . " (١) الا أن الرفع قد نص عليه
 سيويه بقوله : " ولو رفعت لكان عربيا جائزا ، على وجهين : على
 أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول .
 يعني أو نحن من يموت . وقال جل وعز " استدعون الى قوم أولي
 بأس شديد يقاتلونهم أو يسلمون " ان شئت كان على الاشارة ، وان
 شئت كان على أو هم يسلمون . " (٢) والرفع على الوجهين جائز ، فلو
 قال " أو يموت " بالرفع على معنى أو نحن من يموت لجاز . وكذلك
 لو عطف على " نحاول " لرفع . أما قوله تعالى " يقاتلونهم أو يسلمون " (٣)
 فهو بالرفع بالعطف على الأول ، أو على معنى أو هم يسلمون . وقال المبرد :
 " وفي مصحف أبي (يقاتلونهم أو يسلموا) على معنى الا ان يسلموا ، وحتى
 يسلموا . " (٤) وهي من الشواذ . (٥) والنصب في " يسلموا " على اضعاف
 أن بعد أو على مذهب البصريين . وقال الكسائي معناه حتى يسلموا .
 وعلى هذا يكون خبرا بوقوع القتال والاسلام ، ويكون القتال سببا للاسلام .
 أو يكون الاسلام غاية يلتهي القتال عند وجوده . " (٦) أما الرضى فقد
 قال " وكذا ربما لا يصرف بعد أو العاطفة الى النصب في نحو قوله تعالى

(١) الاصول ج٢ / ١٦١ .

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٢٧ والاية الفتح / ١٦ .

(٣) الفتح : ١٦ .

(٤) المقتضب ج٢ / ٢٨ وأبصار الاصول ج٢ / ١٦١ .

(٥) أبصار شواذ ابن خالويه / ١٤٢ .

(٦) شرح ابن يعيش ٧ / ٣٣ .

"تقاتلونهم أو يسلمون" ، مع انه بمعنى "الا أن" أمّا من اللبس •
 فإن "أو" في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من أحد الامرين
 القتال أو الاسلام ، وفيه ايماء الى معنى "الى" أو "الا" • (١)
 جعل الاصل في "أو" في قوله تعالى "تقاتلونهم أو يسلمون" أن
 تكون بمعنى "الا" • الا أن ما بعد "أو" صرف عن وجهه لانه لا
 التباس فيه •

قال سيوطيه : "وقال ذو الرمة :

حراجيج ماتتفك الا ملاخنة على الخسف أو لرمى بها بلدا ققرا
 فان شئت كان على لاتنفك لرمى بها ، أو على الابتداء • وتقول الزميه
 أو يتقيك بحقق ، وأضربه أو يستقيم • وقال زياد الاعجم :
 وكنت اذا غمرت قفلة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما
 محناه "الا أن" • وان شئت رفعت في الامر على الابتداء ، لانه لا سبيل
 الى الاشراك ، وتقول : هو قاتلى أو افتدى منه وان شئت ابتدأته كأنه
 قال أو أنا افتدى وقال طرفة بن العبد :

ولكن مولاي امروء هو خائقى على الشكر والتسأل أو أنا مفتدى" (٢)
 أما البيت الاول وهو قول ذي الرمة حراجيج ماتتفك • • • فقد خطأ فيـه
 الاصمعي وابو عمر الجرمي ذا الرمة • وذلك لانه لا يقال "لا يزال زيد

(١) شرح الكافية ج٢ / ٢٣١ •

(٢) الكتاب ج١ ص ٤٤٧ ، ٤٢٨ وأنظر المقتضب ج٢ / ٢٩ والعين ج٤ / ٣٨٥

وأما الى الشجرى ج٢ / ٣١٩ •

الا قائما ، كما لا يقال يزال زيد قائما • لان ذلك لا يستعمل الا بلفظ الجحد ، واذا استلينا صار الجحد ايجابا • فلذلك لم يجر الاستثناء منه ولا ينفك بمعنى لا يزال • (١) أما أبو سعيد فقد حمل البيت على تقدير " ينفك " تامة فقال " ولقول ذي الرمة وجهان صحيحان احدهما أن يكون ينفك بغير معنى يزال ، ويكون بمعنى أُنْفَك الشيء من الشيء اذا انفصل منه ، كما يقال فككت الخل عنه فأنفك • وفككت زيدا ممسا وقع فيه فأنفك منه • ويجوز دخول الاستثناء في هذا الوجه ، تقول: ما أنفك زيدا الا بعد شدة • فيكون التقدير لا ينفك من الشدة والسير الا مناخة على الخسف • كما تقول ما انفصل زيد من الموضع الا مجهودا ، والوجه الثاني أن يكون على الخسف خبر ينفك ، والا مناخة استثناء مقدم • فكأننا قلنا لا ينفك مجهودة ، كما تقول لا تزال مجهودة الا في حال اناختها فاليها تستريح • (٢) فهو في الوجه الاول قد قدر " تنفك " تامة دون خبر فيصير المعنى " لا تنفصل من السير الا في حال اناختها " • وأما على الوجه الثاني وهو أن يجعل " على الخسف " خبر تنفك فيصير المعنى " ما تنفك تستقر على الخسف أو يرمى بها القفر " • أما الشاهد في البيت فهو قوله " أو يرمى " حيث رفع على القطع والاستئناف • ولو عطف على خبر تنفك لجاز •

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٣ ورقة ٢٢٠ أ وأنظر الكتاب ج٢ ص ٤٢٨ •

(٢) مخطوط شرح السيرافي ١٣٧ ج٣ ورقة ٢٢٠ ب •

قال أبو سعيد : " وقوله أو يرى بها بلدا قفرا فيه وجهان أحدهما : أن يكون محطوفا على خبر تلفك وهو " على الخسف " كأنك قلت لا تزال على الخسف ولا تزال يرى بها بلدا قفرا ويجوز أن يكون على الابتداء أو نحن يرى بها بلدا قفرا . " (١) والوجهان قال بهما سيبويه أما الشاهد في بيت زياد فهو قوله " أو تستقيم " حيث نصب تستقيم على معنى إلا أن تستقيم . وأما قول سيبويه وإن شئت رفعت في الأمر على الابتداء لأنه لا سبيل إلى الإشراك ، فذلك حيث قال : الزم أو يقيق بحقك ، واضربه أو يستقيم ، ووجه النصب هو أن تحمل أو على معنى " إلا أن " فتلصب الفعل بعدما على اضممار أن ، حسب مذهب البصريين . ووجه الرفع أن تقطعه وترفعه على الاستثناف ، ولا يجوز العطف لأن الفعل قبل أو مبنى .

أما قول طرفة " أو أنا افتدى " فالشاهد فيه ابتداء ما بعد أو ، واستدل سيبويه به على جواز القطع في مثل قولك " أنت قاتلي أو افتدى منك على معنى أو أنا افتدى .

قال سيبويه " سألت الخليل عن قوله عز وجل " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بأذنه ما يشاء " فزعم أن النصب محمول على أن سوى هذه التي قبلها ، ولو كانت هذه الكلمة على أن هذه لم يكن للكلام وجه . ولكنه لما قال إلا وحيا

(١) مخطوط شرح السيرافي ١٢٧ ج ٢ ورقة ٢٢٠ ب .

في معنى الا أن يوحى وكان أو يرسل فعلا لايجرى على الا ، فأجرى على أن هذه ، كأنه قال الا ان يوحى أو يرسل • لانه لو قال الاوحيا والا أن يرسل كان حسنا ، وكان ان يرسل بمنزلة الارسال • فحملوه على أن اذ لم يجز أن يقولوا أو لا يرسل ، فكأنه قال الا وحيًا أو أن يرسل • (١) ومعنى هذا انه لو حملنا قوله تعالى "أو يرسل" بالنصب عطفا على قوله تعالى "ماكان لبشر ان يكلمه الله" يعطف على "أن يكلمه" لايجوز وقد منع الخليل أن يكون الناصب له هو "أن" المذكورة قبل "يكلمه" ، لان معناه يصير على تقدير ماكان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل اليه رسولا أى ماكان لبشر أن يرسل الله اليه رسولا • وليس المعنى على هذا ولذلك حملوا النصب على العطف على المصدر في قوله "الا وحيًا" • وتقديره ماكان لبشر ان يكلمه الله الا أن يوحى اليه أو يرسل اليه رسولا •

وقال أبو سعيد : "ومن قرأ" أو يرسل رسولا فيوحى بآذنه " فانه يجعل وحيًا بمنزلة موحيا كما تقول أتانى زيد مشيا أو ماشيا فيكون وحيًا الذى هو مصدر فى موضع اسم الفاعل حالا ويرسل فعيل مستقبل فى موضع اسم الفاعل حال معطوف على وحيًا تقول جاءنى زيد يضحك فى معنى ضاحكا • (٢) والرفع على الاستئناف جائز • (٣)

(١) الكتاب ج١ ص ٤٢٨ •

(٢) مخطوط شرح السمرقاني ١٣٧ ج٢ ورقة ٢٢٠ •

(٣) الكتاب ج١ ص ٤٢٩ وأبظر شرح الكافية ج٢ / ٢٢٦

قال سيوييه : " وقال الحصيني بن حمام المري :

ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيح أو اسوأك علقما

يضمير أن ، وذلك لأنه امتنع أن يجعل الفعل على لولا ، فأضمر أن كأنه
قال لولا ذاك أو لولا أن أسوأك " (١)

والشاهد في البيت هو قوله " أو أسوأك " حيث عطف على الاسم الصحيح
وهو رجال ، ولصِب الفعل بعد " أو " على اضماع أن على مذهب البصريين .
والمعنى لولا هؤلاء وأن اسوأك لفعلت كذا . أي لولا كون هؤلاء الموصوفين ،
أو أن اسوأك لفعلت كذا . ورزام وسبيح قبيلتان .

ويتابح سيوييه مسائل باب أو فيقول : " وسألت الخليل عن قول الاعشى :

ان تركبوا فركوب الخيل حادتنا أو تنزلون فأنا معشر نازل

فقال الكلام هاهنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا ، لما كان موضعها
لو قال فيه أتركبون لم يتقضى المعنى صار بمنزلة قولك ولا سابق شيئا . وأما
يونس فقال أرفعه على الابتداء ، كأنه قال أو ألتم نازلون . وعلى هذا
الوجه فسر الرفع في الآية كأنه قال أو هو يرسل رسولا . كما قال طرفة
" أو أنا مفتدى " وقول يونس أسهل وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زمير :
بدأ لي إلى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٢٩ .

والاشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئا ، ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو ، وإنما توهم هذا فيما خالف التمثيل . يعنى مثل هو يأتيها ويحدثنا ، يقول يدخل عليك نصب هذا على توهم أنك تكلمت بالاسم قبله ، يعنى مثل قولك : لا تأثم فيشتك ، فتمثله على لا يكن منك اتيان فشتيمة . والمعنى على غير ذلك . (١) والشاهد في بيت الاعشى هو قوله : " أو تنزلون " حيث وردت بالرفع حملا على معنى أن تركبوا ، قال الاله : " لان معناه ومعنى تركبون متقارب فكأنه قال أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون فى معظم الحرب فلحن معروفون بذلك وهو مذهب الخليل وسيبويه . وحمله يونس على القطع ، والتقدير عنده أو أنتم تنزلون . وهذا أسهل فى اللفظ والاول أصح فى المعنى والنظم . " (٢) وقول الخليل على تقدير أو تركبون أو تنزلون . أما يونس فيقطعه ويرفعه على الابتداء ، وقال أبو سعيد : " وفيه قول ثالث وهو على أسهل من هذين القولين ، وهو أن تقدر فى موضع أن تركبوا إذا تركبون ، لان أن وإذا يجازى بهما وهما متقاربان فى معنى ما يريد المتكلم ، وإن كان ما بعد أن مجزوم وبعد إذا مرفوع . فإذا قدرنا أتركبون وهو فى معنى أن تركبوا عطفنا أو تنزلون عليه فى التقدير . " (٣) ولا شك أن قول يونس أسهل من هذا حيث لا تقدير فيه . أما مذهب الخليل فإنه يحمله على قول زهير " سابق " بالجر على توهم أنه قال بمدرك وذلك حيث يقول :

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٢٩ .

(٢) المرجع السابق والصفحة .

(٣) مخطوط شرح السيرافى ١٣٧ ج ٣ ورقة ١٢٢٠ .

بدأ لي أني لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
 جعله الخليل مثل هذا أى كأن الشاعر قد توهم انه قال أتركبون فعطف
 عليه بالرفع ، وليس الامر عند سيبويه كذلك • حيث علق على ذلك
 بقوله : " والاشراك على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئا " وقد
 وهم أبو سعيد في تفسير قول سيبويه هذا • فقال بعد أن أورد :
 " يعنى بعيد عطف انزلون على توهمهم أتركبون ، كبعد عطف سابق
 على توهم بمدرك " • وليس الامر كذلك لان سيبويه لا يستبعد عطف
 سابق على توهم بمدرك • بل يقره ويجعله قاعدة يبنى عليها •
 وذلك جلى في قوله : " ونظير جعلهم لم آتكم ولا آتيتكم وما اشبهه
 بمنزلة الاسم في النية " حتى كأنهم قالوا لم يك اتيان ، انشاد بعض
 العرب قول زهير :

بدأ لي أني لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
 لما كان الاول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الاول ،
 نووما في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الاول • وكذلك
 صار لم آتكم بمنزلة لفظهم ولم يكن اتيان لان المعنى واحد • " (١) فهو
 قد قاس على قول زهير في تأويل الفعل قبل القاء والواو وأو بالمصدر
 وجعله مثله • ولا يعقل أن يأتي بعد ذلك فينقض قوله ويستبعد
 عطف "سابق" على توهم "مدرك" • وإنما الذى يستبعده سيبويه
 هو تشبيه الخليل لقول الاعشى بقول زهير • لان الاخير قد درجت
 العرب على قوله ومنه قول الفرزدق :

(١) الكتاب ج ١ ص ٤١٦ •

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بين غرابهم
ومنه أيضا قوله :
وما زلت سلمى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها أنا طالبه
وليس قول الاعشى من هذا الضرب .

_____ [A]

موضوع هذه الرسالة هو " نواصب الفعل المضارع بين
 البصريين والكوفيين " وقد جعلنا لكل أداة بابا ، فصلنا
 فيه مسائلها ، وناقشنا فيه آراء البصريين والكوفيين فيها ،
 وفي عملها . أما الباب الأول فقد جعلناه مقدمة للدراسة ،
 ناقشنا فيه استحقاق الفعل المضارع للاعراب دون سائر الافعال .
 كما تناولنا فيه الراجع للمضارع . أما المسألة الاولى وهي استحقاق
 المضارع للاعراب ، فقد رأى البصريون أن اعراب المضارع انما جاء
 حملا على الاسماء ، لان المضارع يشابه اسماء الفاعلين فحمل عليها
 ولذا اعرب . أما الكوفيون فذهبوا إلى غير ذلك . ويقولون :
 ان العلة التي من أجلها اعربت الاسماء موجودة في الافعال
 المضارعة ، ولذلك فهم يعربون المضارع بالاصالة لا بالمشابهة .
 فهو قد اعرب على مذهبهم لانه يستحق الاعراب ، وهو المسمى
 الراجع عندنا ، وقد رجحناه لأسباب ذكرناها في موضعها .

أما الراجع للمضارع فقد قال البصريون : انه مرفوع لوقوعه
 في مواقع الاسماء . وقال الكوفيون : انه مرفوع لتجرده من الناصب
 والجازم . وقد رجحنا رأى الكوفيين اذ يراه أقرب الى السهولة
 واليسر .

وقد تناولنا في الباب الثاني " أن المصدرية " التي ادعى
 الخليل انه لनावب للمضارع الا هي . وزعم السيرافي انها أم الباب .
 وقال : ان العلة التي جعلت أن تنصب الافعال المضارعة هو مشابهتها
 لـ "أن" الثقيلة ، وكما علت تلك النصب في الاسماء ، علت هذه

النصب في الافعال حملا عليها • ثم جعلت عليها سائر النواصب لمشابهتها في أنها تخصص المضارع للاستقبال • وقد ردنا هذا الزعم إذ نراه مجرد افتراضات لا يقوم عليها دليل ، لان العرب قد ألفوا أنفسهم ينصبون الاسماء بعد أن المشددة ، وينصبون الافعال بعد أن الخفيفة ، وفي ذات الوقت ينصبون الفعل المضارع بعد لن وكى وسائر النواصب • وحمل شىء على شىء يقتضى ان الأول قد سبق الآخر • وأنى للحويين ان يثبتوا ان "ان" المشددة سبقت الخفيفة • أو أن "ان" الخفيفة سبقت لن وكى ، وكل هذه الحيل ومشابهها طل افتراضية لا يقوم عليها دليل • والحاجة لا يكون أنها طل مخترعة قد تصح وقد يصح غيرها • فالخليل بن احمد سئل عن العلل التي يحتل بها في النحو اذ قيل له : أعن العرب أخذتها ، أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : " ان العرب نطقت على سجيته وطباعها • وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها طله ، وان لم ينقل ذلك عنها • واعتلت ايا بما عندي الي طلة لما طلته منه • فان اكن أصبت العلة فهو الذى التمس • " وقول الخليل واضح جلى يدل على ان هذه العلل من اختراع النحاة لا من وضع العرب • فالقول بها اذن ضرب من التقليد •

أما الباب الثالث فقد خصصناه لـ " لن " وقد زعم الخليل أنها مركبة من لا وأن ، واحتج عليه سيويه وبرهن أنها بسيطة ، وسأده أبو سعيد وأيد قوله في أنها بسيطة ، واختار غير حجته • وقد رجحنا رأى سيويه وحجته •

أما الباب الرابع فقد تناولنا فيه " اذن " وقد حفزنا على هذا الترتيب - أي ان نبدأ بان ثم لن ثم اذن - ان هذه الحروف الثلاثة لم تختلف عليها المدرستان اختلافا جذريا مثل بقية الادوات الناصبة . فلم يقل أحد ان " لن " أو " اذن " تنصب باضمار أن . ولذلك اخترنا هذا الترتيب بالرغم من ان اذن تنصب باشراف ، ويبطل عليها اذا لم تتوفر لها ، وهي في هذا تطابق أن ولن . ولم نعتد بقول الخليل بأنه لا ناصب للمضارع الا ان اذ انكر سيوييه نسبته اليه .

أما " كي " فقد أفردنا لها الباب الخامس ، وقد قال البصريون : ان كي لا تنصب الا باضمار " أن " ، لانها من حروف الجر المخصصة بالاسماء . وقال الكوفيون : ان كي تنصب بنفسها وليس لها في الاسماء عمل خفض . والفريقان يطلقان من قاعدة واحدة ، وذلك ان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال ، وعوامل الافعال لا تعمل في الاسماء . وقد وضعنا ان النحو انما هو استقرار لقواعد اللغة التي كانت العرب تنطق بها . والعرب قد نطقت ببعض الحروف طاملة في الاسماء والافعال على السواء . فكان ينبغي ان توضح القاعدة على هذا الاساس ، لا على على أساس وهمي . ولذلك رجحنا ان كي تنصب الافعال وتجر الاسماء دون تقدير " أن " في النصب . ورجحنا ان يكون العمل لـ " أن " اذا وليتها ، لا لان " أن " هي أم الباب كما ادعى اللحيون ، ولكن لان " أن " مختصة بلصاف الافعال . وكي تعمل تارة في الافعال ، وتارة في الاسماء ، ولكن لا يكون هنالك فصل بين الناصب والمنصوب ، لان " أن " تبشر الفعل

وتكون حائلا بينه وبين "كى" • ومن ثم رجحنا ان يكون العمل
لـ "ان" اذا ظهرت بعد "كى" • وكذلك فعلنا مع لام كى ، ولام الجحود ،
حيث خصصنا لهما البابين السادس والسابع • والمذهب الذى رأيناه
لالتصيب فيه باضمار "أن" • والناصب هو كى ، ولام الجحود ، وحتى •
وقد قال به ثعلب • واذا وليت "ان" احد هذه الحروف فالعمل لهما ،
والمصدر المومول من "أن" والفعل يحمل على كى ، أو لام كى ، أو لام
الجحود ، أو حتى وقد رجحنا هذا المذهب لان تلك الحروف غير مخصصة •

أما الباب الثامن فقد أفردناه لـ "حتى" ، وهى على مذهب البصريين
تلتصب باضمار أن لانها حرف جر وتلتصب بنفسها على مذهب الكوفيين •
والخافض للاسم بعدها هو "الى" المصغر • وقد انتخبنا فى "حتى" الرأى
الذى رأيناه من قبل فى كى ، ولام كى ، ولام الجحود • أى ان حتى
تلتصب الافعال بنفسها ، وتخفض الاسماء بنفسها ، دون تقدير "الى"
فى الجر • أو تقدير "أن" فى النصب • لان العرب بطلت بهما
خافضة فى الاسماء ، ناصبة فى الافعال • واعتمادنا فى ذلك كله
على قاعدة ثابتة ، وهى أن النحو هو استقرار اللغة التى كان يتحدثها
العرب • ولو اجتمع لحاة البصرة والكوفة وقببوا ان حتى تعمل باضمار
"أن" لما سلمنا به • لان العرب لم تلتحق به فى الكلام الفصح ، ولم
يسمح عنها "حتى أن" فى اللغة الرسمية • أما المحذوفات وجوبا فقد
نادينا بحذفها نهائيا • لانها لا توجد الا فى اذهان النحاة • ولذلك
رجحنا ان يكون العمل لحتى لا لـ "أن" المضمة وجوبا • ولقد ناقشنا
مسائل "حتى" التى اخضعها سيوييه للمعطق ، وأسهب فيها • ولم
يصحب فيها النحاة من بعده ، بل اكتفوا ببعض أمثله وشواهد •

أما الفاء وأو والواو فقد خصصنا لهما الابواب الاخيرة • ورجحنا فيها رأى الكوفيين حيث يقولون انها تلصق على الصرف أو الخلاف • وليس الناصب للمستقبل هو "أن" المضمة وجوبا بعد " الفاء " و "الواو" و "أو" كما ادعى البصريون • ولا حجة لهم فى دفع رأى الكوفيين لانهم يتكبرون ان ينسب العمل للعامل المعنوى وهو الصرف أو الخلاف ، بينما يجعلون الرافع للمضارع عاملا معنويا وهو وقوعه موقع الاسماء • وقد ناقشنا فى ثانيا هذه الابواب العطف على الاسم المصريح والمصدر كما ناقشنا مسائل الفاء أما النتائج التى توصلنا اليها فهى :

أولا : انه لا يلصق بأضمار "أن" فى اللغة • وان اللصق على تقدير "أن" من اختراع النحاة ولا يقوم عليه دليل فى اللغة •
ثانيا : فبدلت القاعدة التى اتفق عليها نحاة البصرة والكوفة حيث قالوا : ان عوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال ، وعوامل الافعال لا تعمل فى الاسماء • ووضحنا انها خطأ • وان مسايرتها نوع من التقليد ومحاكاة السلف دون تمحيص • لان النحو لا يعدو ان يكون استقراء للغة ، والعرب قد نطقت ببعض الحروف طاملة فى الاسماء والافعال ، فكان ينبغي الا توضع قاعدة تتعارض مع اللغة • حتى لا يلجأ الى تقدير المحذوفات •

ثالثا : وضحنا ان القواعد التى لا تستقرى اللغة استقراء تاما ، تفضى بوضعيها الى كثير من العنت والمشقة ، والتأويلات البعيدة •
رابعا : نهجنا مع الحروف التى تعمل فى الاسماء والافعال نهجا جديدا ، أردنا به تيسير النحو وتقريبه للفهام • حيث رجحنا ان يكون العمل لها حين تدخل على الافعال مالم تظهر بعدها "أن" أما اذا ظهرت ان بعدها ، فقد رجحنا ان يكون العمل لـ "أن" لانها مختصة • وان يكون المصدر المومل من أن والفعل مجزوا بحرف الجر •

خامسا : انتخبنا آراء الكوفيين غالبا ، لانا نراهم ميسرين وأقرب إلى المنهج السليم في استقراء اللغة ، ولا يرفضون المسموع بحجة الشذوذ ، أو الندرة ، كما يفعل البصريون . إلا أننا فعلنا ذلك دون تحيز تام ، فحينما لا يوافقنا رأيهم ، نختار الرأي الذي نراه مناسبا .

سادسا : لما كانت الغاية من النحو هي صحة النطق عند المتكلم ، فقد نادينا بأن يتوصل إلى النطق السليم بأقرب السبل . وأن نتجنب ما أمكن فرض المحذوفات ، وأن ننأى بأنفسنا عن العلل المخترعة ، إذ إنها غير علمية ، ولا طائل من وراءها . وقد قسم الزجاجي العلل النحوية إلى تعليمية ، وقياسية ، وجدلية ، وكل إنسان يمكنه أن يتوصل إلى النطق الصحيح بتعلم العلل التعليمية فقط ، فلسنا في حاجة إذن إلى العلل القياسية ، أو الجدلية . ومن هنا وجب إسقاطها لأنها لا تفيد اللسان ، ولا اللغة أي فائدة .

سابعا : وضحنا أن ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي ودعوته إلى إلغاء العامل ليست جديدة . وإنما هي قديمة قدم النحو حيث أن رائد تيسير النحو والدعوة إلى إلغاء العامل هو الفراء . وقد تطرقنا لأرائه مثل رفع الفعل المضارع لتجرده من الناصب والجازم . وأعراب المضارع بالاصالة لا بالعشابة . والنصب على الصرف . وكلها آراء صائبة تواكب المنهج السليم في استقراء اللغة ، وقد انتخبناها . إلا أن الدكتور الانصاري قد سبقنا إلى القول بأن الفراء هو رائد تيسير النحو .

ثامنا : تعرضنا في بداية البحث الى سرقات ابن الانباري عن أبي سعيد السيرافي دون الاشارة الى كتابه ، أو ذكر اسمه . وقد دعنا قولنا بالنصوص المأخوذة من شرح السيرافي ، ومقارنتها بنصوص ابن الانباري في " الانصاف " وفي " أسرار العربية " ولو احتج علينا محتج بأن " الانصاف " إنما هو ملخص للمسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة ، لقلنا ان ابن الانباري حين يذكر حجج الكوفيين يقول مثلاً: قال الفراء . ونحن يرد قولهم بحجج البصريين لا يقول : قال أبو سعيد . وإنما يقول " قلنا " ثم يورد نص أبي سعيد . وان جاز لعاذر ان يعذره فليس " الانصاف " فلا نجد له عذرا في مؤلفه " أسرار العربية " . حيث ينقل أيضا عن أبي سعيد ولا يشير اليه .

تاسعا : النتائج الآتية الذكر التي توصلنا اليها ، تثبت ان القول القائل بأنه لم يترك الاول للاخر شيئا ، هو قول المتعاصمين وان الاحكام عن طريق باب النحو بحجة ان الانسان لا يمكن ان يأتي في نفسه بجديد ، احكام لايساعده دليل . فكل مجال علمي يمكن أن يطرقة الباحث ، وان يأتي فيه بالجديد . ولعل النحو العربي هو من أكثر المجالات التي تحتاج الى بحوث جادة واعادة نظر بهدف تيسيره للدارسين . حتى يسهل تعلم اللغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم .

والحمد لله أولا وآخرا وصلاته وسلامه

على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

مصادر الرسالة ومراجعها

المخطوطات :

- (١) أ - شرح كتاب سيوييه - أبو سعيد الحسن بن عبد الله
السيرافي - (مصورتي) وهي مأخوذة عن نسخة دار الكتب
رقم (١٣٧) نحو .
ب - ونسخة أخرى (مصورتي) وهي مأخوذة عن نسخة دار الكتب
رقم (٥٢٨) نحو تيمور .
(٢) اللصح - أبو الفتح عثمان بن جني - (مصورتي) وهي مأخوذة
عن نسخة دار الكتب رقم (١١٨٦٩) .

المطبوعات :

- (١) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة - الدكتور أحمد مكى
الانصارى - طبع المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب .
(٢) الآجرومية أو القواعد الجديدة في اللغة العربية - يوسف السودا
ط: بيروت سنة ١٩٥٩ .
(٣) احياء النحو - ابراهيم مصطفى - ط: لجنة التأليف والترجمة
والنشر سنة ١٩٣٧ م .
(٤) أخبار النحويين البصريين للسيرافي - تحقيق كركو - ط: سنة
١٩٣٦ م .
(٥) الاشباه والنظائر للسيوطي - ط: حيدر آباد سنة ١٣٥٩ هـ .

- (٦) الاصوات اللغوية - دكتور ابراهيم أليس - ط: لجنة البيان العرب سنة ١٩٥٠ م .
- (٧) الاصول في النحو - أبو بكر بن السراج - تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى - طبع الاعظمى - بغداد سنة ١٩٧٣ م .
- (٨) الاقتراح - السيوطى - طبع حيدر اباد .
- (٩) الفية ابن مالك .
- (١٠) امالى ابن الشجرى - طبع حيدر اباد سنة ١٣٤٩ هـ .
- (١١) انباء الرواة على انباء النحاة - القفطى تحقيق محمد ابن الفضل ابراهيم ط: دار الكتب ١٩٥٠ م .
- (١٢) الانصاف فى مسائل الخلاف - أبو البركات عبد الرحمن بن الايسارى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - طبع الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .
- (١٣) الايضاح فى علل النحو - أبو القاسم الزجاجى - تحقيق الدكتور مازن المبارك - ط: دار الفائقس بيروت .
- (١٤) أوضح المسالك الى الفية ابن مالك - لابن هشام - ط: صبيح .
- (١٥) البحر المحيط - أبو حيان النحوى - ط: السعادة ١٣٢٨ هـ .
- (١٦) بخية الوعاة - السيوطى الطبعة الاولى مطبعة السعادة .
- (١٧) تاج العروس من جواهر القاموس - أبو الفيض محب الدين محمد مرتضى الزبيدى - الطبعة الاولى سنة ١٣٠٦ هـ .
- (١٨) تحرير النحو العربى - ابراهيم مصطفى وآخرون - ط: دار المعارف مصر سنة ١٩٥٨ م .
- (١٩) تفسير الطبرى المسمى جامع البيان فى تفسير القرآن - ط: الاميرية ببولان سنة ١٣٢٩ هـ .
- (٢٠) الجمل - الزجاجى - تحقيق الاستاذ ابن شلب - ط: الجزائر سنة ١٩٢٦ م .

- (٢١) حاشية الصبان - على الاشعولي - ط: صبيح سنة ١٣٤٤هـ *
- (٢٢) خزائن الادب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر البغدادي - ط: السلفية سنة ١٣٤٧هـ *
- (٢٣) الخصائص - ابن جنى - ط: دار الهدى بيروت - الطبعة الثانية *
- (٢٤) ديوان امرئ القيس - تحقيق ابن الفضل ابراهيم - الطبعة الثانية سنة ١٩٦٤ - دار المعارف - مصر *
- (٢٥) ديوان حسان بن ثابت الانصاري - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م - بيروت *
- (٢٦) ديوان ذي الرمة - غنى بتصحيحه كاريل هنري - ١٣٣٧هـ - ١٩١٩م ط: كمردج *
- (٢٧) ديوان رؤبة بن العجاج - من مجموع أشعار العرب - اعنى بتصحيحه وليم بن الورد ١٩٠٣م - برلين *
- (٢٨) ديوان علقمة الفحل - بشرح الاظم تحقيق الصقال والحطيب - مطبعة الاصيل - حلب *
- (٢٩) ديوان عمر بن أبى ربيعة - تحقيق ابراهيم الاعرابى - مكتبة صادر بيروت *
- (٣٠) ديوان كعب بن زهير - ١٩٦٨ - دار الفكر - بيروت *
- (٣١) ديوان اللابغة الذبياني - تحقيق فوزى عطوى ١٩٦٩م - بيروت *
- (٣٢) ديوان الهزليين سنة ١٩٦٥ - الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة *
- (٣٣) الرد على النحاة - ابن مضاء القرطبي - تحقيق الدكتور شوقى ضيف - طبعة سنة ١٩٤٧م *
- (٣٤) سر صناعة الاعراب - ابن جنى - طبع الحلبي سنة ١٩٥٤م *
- (٣٥) سيوييه امام النحاة - على اللجدي لاصف - ط: لجنة البيان العربى *

الموضوعات

١	الباب الاول - مقدمة
١١	الباب الثاني " أن المصدرية "
٤٨	الباب الثالث " لـ "
٦١	الباب الرابع " اذن "
٨٩	الباب الخامس " كي "
١١٢	الباب السادس " لام التعليل "
١٢٦	الباب السابع " لام الجحد "
١٣٦	الباب الثامن " حتى "
١٧٦	الباب التاسع " الفاء "
٢١٩	الباب العاشر " الواو "
٢٣٦	الباب الحادي عشر " أو "
٢٤٨	الخاتمة
٢٥٦	قائمة المصادر والمراجع

=====

٢٥٥ / ٥
٢٥٦ / ٥